جـامـعة جـيـلالـي بـونـعامـة –خميس مليانة–

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية

قسم العلوم الانسانية

شعبة التاريخ

استراتيجية روبير لاكوست لقمع الثورة الجزائرية 1956-1958م

مذكـرة تخرج لنيل شهـــادة مـاستر في التـاريخ

تخصص حديث ومعاصر

إعداد الطالبتين :

–رحيمة بن حدّار

– فتيـحة بلغـالم

إشراف الأستاذ:

د/ تاونزة محفوظ

السنة الجامعية:1435-1436ه /2014-2015م

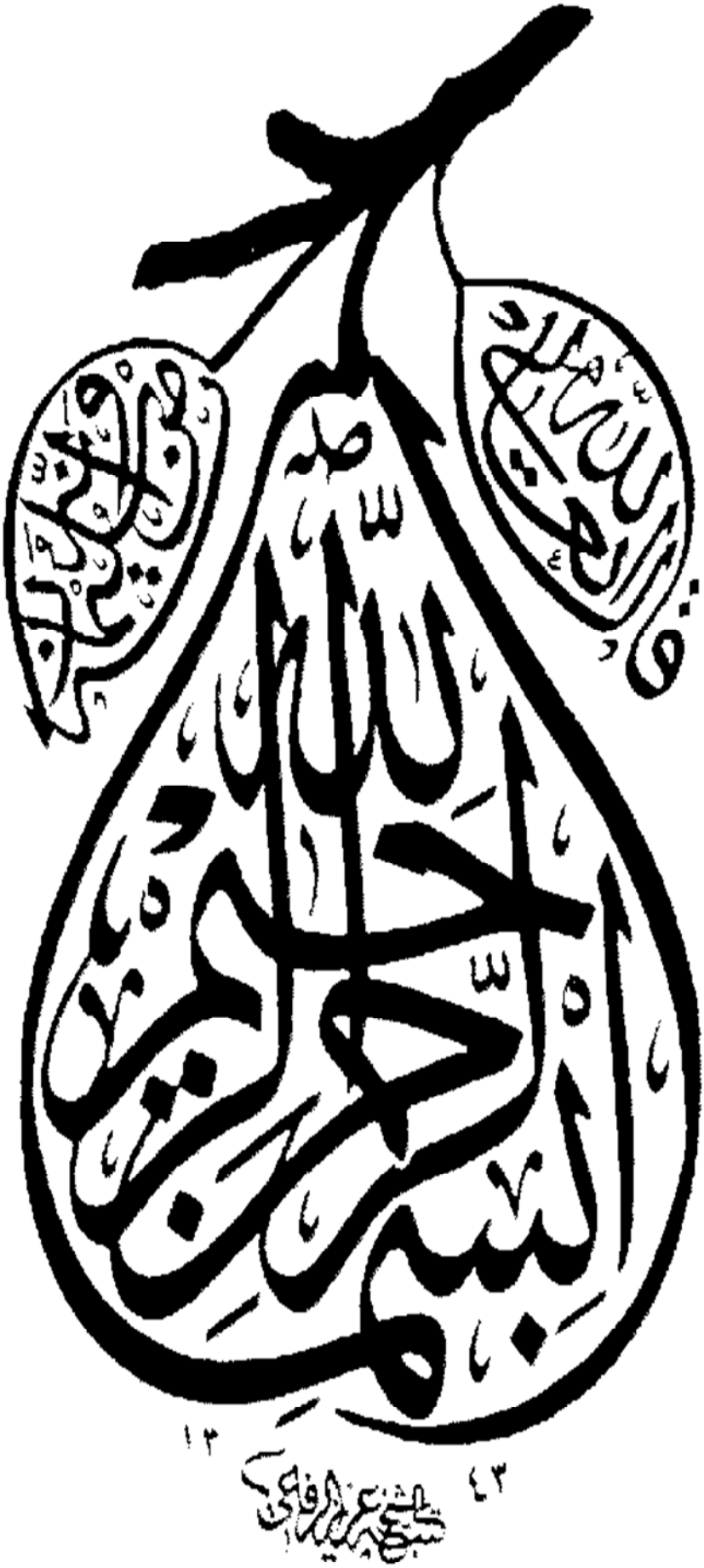
بسم الله الرحمن الرحيم
١٣
٤٣
شيخ عزيز الرفاعي

شكر وعرفان

الشكر لله سبحانه وتعالى أولا وأخيرا على توفيقنا في إنجاز هذا العمل

* * *

يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر للدكتور تاونزة محفوظ الذي أشرف على مذكرتنا دون تردد ،وما قدمه لنا من نصح وتوجيه ،فهنيئا لمن تتلمذ على يدك وعرف جوهرك.

* * *

وأتقدم بالشكر الخالص لكل من قدم لي عونا أو أسدى معروفا وأبدى لي نصحا خلال فترة إعداد عملنا المتواضع وعلى رأسهم أساتذة قسم تاريخ حديث ومعاصر.

* * *

كما أتوجه بالشكر لأعضاء اللجنة المناقشة لجهودهم في دراسة هذا العمل المتواضع ، وتقييم محتواه.

* * * * * * *

لكل هؤلاء أسأل الله عز وجل أن يجزيهم عني خير الجزاء و أن يكتب لهم التوفيق والسداد.

الإهـــــداء

"إلى روح الوالدين الكريمين اللذان أعطياني كل شيء ولم يأخذا مني أي شيء اسكنهما الله فسيح جنانه ".

– فتيحة –

"إلى والدي الكريمين حفظهما الله و أطال في عمرهما ، وأنعم عليهما بالصحة والعافية."

–رحيمة–

إلى جميع الإخوة والأخوات.

إلى جميع أفراد عائلتي بن حمار وبلغالم ، لما قدموه لنا من دعم معنوي ومادي لإنجاح هذا العمل.

إلى كل قريب وصديق لم يبخل علينا بالعون والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة ونخص بالذكر نوال بلوسيفه و لطيفة لعراجي و برداحي نسيمة و عبد السلام أسماء.

إلى كل من ساهم في دعم هذا العمل ونخص بالذكر الأستاذة لعنمان نادية و الأستاذ حمري عيسى وقريش أحمد و منصور عيسى .

إلى أرواح شهداء الثورة التحريرية

نهدي هذا العمل

رحيمة فتيحة

قـائـمة المختصـرات

قائمة المختصرات باللغة العربية:

م: مجـلد

ج: جــزء

ع: عـدد

ص: صفحة

قائمة المختصرات باللغة الفرنسية :

C.R.A : Centre de Renseignement et Action.

D.O.P : Dispositif Opérationnel de Protection.

U.G.E.M.A : Union Générale des Etudiants Musulmans Algériens.

U.G.T.A : Union Générale des Commerçants Algériens.

U.G.A.A : Union Générale des Travailleurs Algériens.

F.F.F.L.N : Fédération de France de Front de Libération Nationale.

S.A.S : Secteur Administratives Spécialisées.

S.A.U : Secteur Administratives Urbaines.

D.P.U : Dispositif de Protection urbaine.

C.A.P.E.R : Caisse P'accession à la Propriété et L'exploitation Rurale.

مقدمة

مقدمة :

1- موضوع البحث :

إنّ الثورة الجزائرية من أعظم الثورات التي عرفها القرن العشرين لأنّها ثورة ضد ظلم و استبداد الاستعمار ، وقد عرفت منذ اندلاعها في أول نوفمبر 1954 انتصارات على مختلف الأصعدة ،التي جعلت الاستعمار الفرنسي يحاول القضاء عليها بمختلف الاجراءات القمعية و أساليبه السياسية ، وقد اختلفت تلك الاجراءات وزادت حدتها مع تصاعد المد التحرري الثوري الذي بلغ أوج قوته خلال الفترة الممتدة من سنة 1956 إلى 1958 ، وفي إطار السياسة الاستعمارية الرامية إلى خنق الثورة عيّنت فرنسا روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر لتولي هذه المهمة وذلك بعد الفشل الذريع الذي مني به حكامها العامون بالجزائر .

وقد واصل روبير لاكوست السياسة الاستعمارية الفرنسية القائمة على الاساليب الوحشية و البربرية من أجل اخماد الثورة ، وذلك بإتباعه إستراتيجية اعتمد خلالها بالدرجة الاولى على القوة العسكرية المطلقة بتكثيف عدد الجنود و الأسلحة العسكرية، ولدعم تلك القوة حاول القيام ببعض الاجراءات السياسية لإعادة التقسيم الإداري للجزائر من أجل خنق الثوار وعزلهم عن الشعب ، ومن جهة أخرى حاول استمالة بعض الجزائريين من خلال اصلاحاته السياسية على رأسها قانون الاطار من أجل تشكيل قوة ثالثة في المجتمع الجزائري و لامتصاص غضب الجزائريين طرح جملة من المشاريع الاقتصادية الاجتماعية والتي لم تشمل إلا فئة معينة من عملاء الاستعمار بل إنّ بعضها بقي مجرد حبر على ورق.

2- أهمية الموضوع :

ومن خلال ما سبق يمكن القولأنّ الاستراتيجية التي اتبعها روبير لاكوست في قمع الثورة من أهم المواضيع في تاريخ الثورة الجزائرية باعتبارها تزامنت مع فترة مهمة للثورة الجزائرية عرفت خلالها أكثر نشار ا وتنظيما ،كما تبزر أهمية هذا الموضوع في معرفة استراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة تلك الأساليب القمعية التي استعملها لاكوست في الجزائر.

3- دوافع اختيار الموضوع :

يمكن اجمالا حصر الأسباب الذاتية والموضوعية الكامنة وراء اختيار موضوع الدراسة فيمايلي :

1-إنّ الكثير من الباحثين يميلون إلى الإهتمام بمواضيع التي يمجدون من خلالها الثورة والثوار العظماء وفعلا هذا هدف كل باحث في التاريخ يعتز بوطنه و شخصيته ، لكننا نختلف عنهم في اختيارنا لهذا الموضوع من خلال تمجيد ثورتنا لكن بكشف حقيقة الاستعمار الفرنسي بالجزائر على ضوء سياسة حكامها باعتبارهم يمثلون فرنسا الاستعمارية ، و لاكوست من أهم الشخصيات الذي مارس أبشع وسائل التعذيب و تقتيل الجزائريين وبالتالي تأخذ محكمة التاريخ حق الشعب الجزائري منه ،ومن ثم نمت الرغبة الجامحة عندنا قصد الإطلاع على حقيقة روبير لاكوست وجرائمه بالجزائر.

2-إنّ الموضوعبحاجة إلى دراسة وتوثيق خاصة وأنّ الدراسات الأكاديمية حوله شحيحة.

3- محاولة معرفة أساليب الثورة الجزائرية في مواجهة استراتيجية روبير لاكوست ، خاصة وأنّ الكثير من الباحثين يعتبرون أن لاكوست تمكن من القضاء على الثورة ،و بهذا اختر نا الموضوع لتفنيد ذلك الادعاء ، واثبات أنّ الثورة كانت حاضرة عبر مختلف مراحلها إلى غاية تحقيق الاستقلال .

4- أهمية الموضوع في حد ذاته لكونه يمثل مرحلة مهمة من مراحل الثورة الجزائرية لابد من دراستها ، والتعمق فيها بمثابة الأرضية المهمة لتحضير لمرحلة المفاوضات مع العدو الفرنسي لتحقيق الاستقلال فهي تمثل ثمرة التضحيات الشعب الجزائري.

5- اشكالية الدراسة :

يمكن حصر الإشكالية لموضوع الدراسة في تساؤل جوهري هو في الأساس:

- ماهي الاستراتيجية التي استعملها روبير لاكوست لقمع الثورة الجزائرية خلال فترة 1956-1958م ، وهل نجح في ذلك ؟ وتتدرج تحتها عدّة أسئلة :

1- ماهي الأساليب العسكرية التي طبقها لاكوست في الجزائر ؟

2- ماهي اصلاحاته السياسية و الاقتصادية والاجتماعية ؟

3- فيم تتمثل استراتيجية الثورة الجزائرية في الرد على روبير لاكوست ؟

4- ماهي الانعكاسات المترتبة عن سياسة روبير لاكوست؟

6 – اهداف الدراسة : تهدف الدراسة في الاساس إلى الاجابة على هذه التساؤلات بحيث نحاول ابراز مظاهر سياسة روبير لاكوست العسكرية والسياسية والإقتصادية لقمع الثورة و ماهي الأساليب التي اتبعتها الثورة في الرد عليه.

7– مبررات تحديد الاطار الزماني :

تبتدئ الدراسة بسنة 1956م وهي السنة التي تم فيها تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر وشروعه في تنفيذ سياسته للقضاء على الثورة ،و تتوقف الدراسة في سنة 1958م وهو التاريخ الذي فشل فيه روبير لاكوست في القضاء على الثورة وانهاء عهدته بالجزائر.

8–المناهج المعتمدة : للإجابة على اشكالية الدراسة وللإلمام بجوانب موضوع ، تم اتباع المناهج التالية:

المنهج التاريخي الوصفي : الذي اعتمدنا عليه في سرد الأحداث بطريقة وصفية كرونولوجية لضمان تسلسل الأحداث وتم توضيفه في معظم فصول خاصة في الفصل الأول والثاني .

المنهج التحليلي النقدي : وذلك بتحليل بعض الحقائق عن طريق دراسة المادة العلمية ونقدها لمعرفة سياسة روبير لاكوست في قمع الثورة الجزائرية ، وتم توضيفه خاصة في الفصل الثالث والرابع.

9– مصادر ومراجع الدراسة :

لقد اعتمدنا في انجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع نذكر منها :**(جريدة المجاهد الثورية الجزائرية)** لسان حال جبهة التحرير الوطني التي اهتمت بقضايا الثورة التحريرية بصفة خاصة ونلمس ذلك من خلال مقالاتها الراقية ،إضافة إلى**(جريدة النجاح القسنطينية)** التي نشرت هي الأخرى مقالات راقية شملت جميع مجالات الثورة ،بالإضافة إلى ذلك اعتمدنا على سلسلة من المذكرات أهمها **(مذكرات مسيرة النضال والجهاد)** لعبد الحفيظ أمقران و**(مذكرات جزائرية)**نر ي العلاق ، وأحمد توفيق المدني في **(كتاب حياة كفاح)** ومذكرات سي لخضر بورقعة في كتاب **(شاهد على اغتيال الثورة)** الذي أعطى لنا صورة عن كيفية استغلال لاكوست للحركة ضد الثورة اضافة إلى محمد تقية في كتاب **(الثورة الجزائرية)** ، كما اعتمدنا على سلسلة من الكتب المترجمة نظرا لأهميتها في اثراء البحث و إفادتنا بالحقائق

التاريخية حول استراتيجية لاكوست وأخص بالذكر فافرود شارل أندري الذي له كتاب **(الثورة الجزائرية)** ، ومامون هرفي في كتاب **(حملة الحقائب)** ، دون أن ننسى شهادة أوساريس حول التعذيب وجان بول سارتر في كتابه **(مواقف مناهضة للإستعمار)** ، كما اعتمدنا على كتاب Harbi Mohamed **Le Fln D'ocuments Et Listoire 1954-1962**، Taguia **Mohamed L'algérie En Guerre**.

أما المراجع فنذكر على سبيل المثال غالي الغربي له كتاب **(فرنسا والثورة الجزائرية)** الذي يعتبر مرجعا مهما للسياسة الفرنسية بالجزائر، ونفس الأهمية بالنسبة لشريط لخضر في كتابه **(استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية)** ،وكتاب **(نصر بلا ثمن)** لمحمد عباس ، ودون أن نهمل أهم الكتب التي اعتمدنها في معرفة استراتيجية الثورة في مواجهة لاكوست أهمها كتاب **(التنظيم السياسي والإداري للثورة الجزائرية)** لعقيلة ضيف الله إضافة إلى كتاب محمد العربي الزبيري **(تاريخ الجزائر المعاصر**ج2) وغيرهم، ولمعرفة آثار ونتائج سياسة لاكوست على فرنسا والجزائر تم الإعتماد على كتاب **(الثورة في الصحافة الدولية)** لشريط عبد الله ، وجمال قنان في كتابه **(قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر)**.

10- خطة الدراسة :

لإخراج الدراسة في قالب علمي أكاديمي اعتمدنا على خطة منتهجة تضمنت مقدمة وأربعة فصول رئيسية وخاتمة ومجموعة من الملاحق الهامة والتي من شأنها أن تضيف من القيمة العلمية للدراسة المنجزة .

عالجنا في الفصل الأول الموسوم"**تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر 1954-1956م**" والذي تكلمنا فيه عن الأوضاع العامة قبل تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر، ثم سلطنا الضوء على شخصية روبير لاكوست وتعيينه وزيرا مقيما بالجزائر ، أما الفصل الثاني الذي عنوانه"**استراتيجية روبير لاكوست في قمع الثورة الجزائرية 1956-1958م**" وقد تناولنا فيه كل ما يتعلق باستراتيجية روبير لاكوست في مختلف الميادين العسكرية والسياسية و الاقتصادية و الاجتماعية .

أما الفصل الثالث فجاء بعنوان" **لإستراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة سياسة الوزير المقيم روبير لاكوست 1956-1958م**" فقد ابرزنا فيه كل ما يتعلق برد الثورة على لاكوست و اردنا أن نبدأ بالجانب السياسي نظرا للعامل التنظيمي الكبير الذي قام به مؤتمر الصومام و الذي كانت له آثار ايجابية على النشاط الديبلوماسي و العسكري للثورة ،وقد خصصنا الفصل الرابع الذي جاء تحت عنوان "**آثار وانعكاسات استراتيجية روبير لاكوست على فرنسا والثورة**" والذي تطرقنا فيه إلى آثار وانعكاسات سياسة لاكوست على فرنسا والثورة الجزائرية و أهم أسباب انهاء مسيرته بالجزائر،و أخيرا أنهينا الدراسة بخاتمة تضمنت مجمل الإستنتاجات التي توصلنا إليها .

11- صعوبات البحث :

إنّ معالجة اشكالية البحث لم تكن بالأمر الهين إذ واجهتنا عدة صعوبات يرجع بعضها إلى نقص الدراسات المتعلقة بالموضوع ،وصعوبة الوصول إلى الوثائق الأرشيفية بسبب العراقيل البيروقراطية التي كثيرا ما وجهناها في المراكز الوطنية الأرشيفية ،تضاف إلى ذلك كله صعوبات أخرى تتعلق بوضع الخطة التفصيلية النهائية للموضوع ، وضيق الوقت ، لكن بفضل عون الله تعالى، وتشجيعات الأستاذ المشرف تمكنا من تذليل هذه الصعوبات وانجاز الدراسة ، ولا يسعنا في الأخير إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الخالص للأستاذ الدكتور تاونزة محفوظ المشرف على الدراسة و الذي أمرنا بتوجيهاته العلمية القيمة والذي لم يبخل علينا بافكاه ونصائحه السديدة .

الفصل الأول

الفصل الأول :تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر

تمهيد

المبحث الأول : الأوضاع العامة قبل تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر1956-1958م

1- إندلاع الثورة التحريرية وانتصاراتها.
2- سياسة حكومة ماندیس فرانس في مواجهة الثورة الجزائرية.
3- سياسة حكومة إدغار فور في مواجهة الثورة الجزائرية.
4- أسباب فشل السياسة الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية.

المبحث الثاني : روبير لاكوست وتعيينه وزيرا مقيما بالجزائر

1- شخصية روبير لاكوست.
2-الإنتخابات التشريعية الفرنسية.
3- تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر.

استنتاج

المبحث الأول: الأوضاع العامة قبل تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر (1954-1956م)

تمهيد

لا يمكن الحديث عن إستراتيجية روبير لاكوست في الجزائر دون الرجوع إلى الأوضاع العامة التي سبقت ذلك، والتي تمثلت في الانطلاقة القوية للثورة الجزائرية التي جعلت الحكومات الفرنسية تسعى إلى اتخاذ مختلف الإجراءات من أجل القضاء عليها ولكن جميع محاولاتها باءت بالفشل، وأمام تعاظم وانتشار الثورة الجزائرية وجدت الحكومة الفرنسية في شخص روبير لاكوست حلا للمشكل الجزائري، فتم تعيينه وزيرا مقيما بالجزائر.فما هي الأوضاع التي عرفتها الجزائر قبل تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر؟

ومن هو روبير لاكوست؟

1- اندلاع الثورة الجزائرية وانتصاراتها:

جاء تتويج المجهودات التي بذلها المناضلون منذ فترة طويلة بتفجير الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954م ، والتي بدأت تظهر بوادرها منذ إنشاء المنظمة العسكرية السرية OS سنة 1947[1]، وبعد اكتشاف أمرها في سنة 1950م من طرف السلطات الفرنسية شهدت الحركة الوطنية أزمة خانقة تجسدت في أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1953[2]، وقد نتج عن هذا الصراع ظهور ثلاث اتجاهات:

---

[1]- تأسست سنة 1947 أثناء الاجتماع الذي عقده حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية تعتبر الجناح العسكري للحزب، تزعمه المناضل محمد بلوزداد الذي أصابه مرض خطير وتوفي في سنة 1952 وقد خلفه في هذا المنصب حسين آيت احمد، وتمكنت في ظرف سنتي "1947- 1949م" من أن تصبح تنظيما عسكريا يعمل على التحضير للعمل الثوري من خلال التجنيد والتأطير والتكوين والتموين عن طريق مختلف العمليات العسكرية التي كانت تقوم بها، واكتشفت في سنة 1950 بسبب حادثة تبسة الشهيرة انظر: عمار بوحوش،**التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**،ط1، دار الغرب الاسلامي ،بيروت ،1997،ص346.

[2]- زوليخة شاعي وحفيظة مغراوي، **أساليب الإدارة الفرنسية في قمع الثورة الجزائرية 1954-1958**، لنيل شهادة أستاذ التعليم الأساسي، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة بوزريعة، 2007، 2008، ص 10.

المصاليين والمركزيين والثوريين الذين حاولوا إصلاح ذات البين بين الطرفين من خلال إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل[1] التي عملت على التحضير لاندلاع الثورة ودراسة الأوضاع في سرية تامة بعقدها لعدة اجتماعات من أهمها اجتماع 1954/10/10م، وبعده اجتماع 1954/10/24م التي من خلالها تم وضع الخيارات الحاسمة للثورة والترتيبات النهائية لبدء العمل المسلح، وقد تقرر ليلة الاثنين الفاتح من نوفمبر 1954 تفجير الثورة من خلال القيام بمجموعة من العمليات العسكرية التي امتدت من الشرق إلى الغرب في ليلة واحدة وفي نفس اليوم والساعة والوسائل.

ومنذ انطلاق الثورة سعت إلى كسب تأييد الشعب، وذلك بخلق جهاز سياسي لجبهة وجيش التحرير الوطني لشرح أهداف الثورة للشعب الجزائري، وشن حملة واسعة ضد الخونة، وخلق عدم الاستقرار وإنشاء مناطق محررة من النفوذ الفرنسي تكون بمثابة مقرات للقيادة الثورية، مع التأكيد على القيام بالعمليات العسكرية والسياسية بالاعتماد على المبادرات المحلية في بداية الثورة، وإعطاء الأولوية للداخل على الخارج.

وباعتراف السلطات الاستعمارية فإن حصيلة العمليات المسلحة ضد المصالح الفرنسية عبر كل المناطق الجزائرية ليلة أول نوفمبر 1954 قد بلغت ثلاثين عملية خلفت مقتل 10 أوروبيين وعملاء وجرح 23منهم، أما الثورة فقد فقدت خيرة أبنائها الذين سقطوا في ميدان الشرف من أمثال ديدوش مراد.[2]

ومن أهم المشاكل التي واجهت الثورة في بدايتها هو مشكل السلاح والذخيرة و المؤونة[3]، لهذا لجأ قادة الثورة إلى إقامة عدة اتصالات مع الخارج لمحاولة الحصول على الأسلحة ، أما على المستوى الداخلي فقد تم الاعتماد على حرب العصابات التي تعتمد على الخفة والسرعة من أجل

---

[1]– تشكلت يوم 1954/03/23م بعد أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية من طرف مجموعة من النشطاء والمركزيين أمثال مصطفى بن بولعيد، محمد بوضياف، رمضان بوشبوبة، الذين حاولوا التوفيق بين جناحي المتنازعين ولكن باءت محاولاتهم بالفشل، وكان لها دورا كبيرا في التحضير للثورة وتفجيرها للمزيد أنظر: أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001، ص 191.

[2]– زوليخة شاعي وحفيظة مغراوي، المرجع السابق، ص 21.

3 – عمار بوحوش،المرجع السابق، ص381.

الحصول على الأسلحة بمباغتة العدو، ولقد اختلفت ردود الأفعال حول الثورة الجزائرية، حيث عبر عنها الشعب الجزائري بالفرح والتساؤل ، والتخوف من المستقبل، أما الأحزاب الوطنية فقد كانت مواقفها ينتابها نوع من الدهشة والمفاجأة والخوف من العواقب والهروب من المسؤولية وباختصار:

- هناك من كانت مبدئيا ضد تلك الأعمال.
- هناك من كانت ترى أنه لم يحن وقتها بعد.
- وهناك من اعتبرت أنها وقعت بغير علمها حتى لو كانت تعرف شيئا ما عنها أو لأنها لم تكن صاحبة المبادرة فيها فلا تريد المشاركة فيها.

ولكن جميع الأحزاب الوطنية كانت تريد الاستقلال لكنها لا تعرف كيف ومتى، أما السلطات الفرنسية فقد تفاجأت بالثورة التحريرية، لأن التحضير لها كان بسرية تامة، حيث أصبحت تحسب لها ألف حساب وعملت على اتخاذ مختلف الإجراءات اللازمة للقضاء على الثورة في مهدها[1].

2- سياسة حكومة مانديس فرانس في مواجهة الثورة الجزائرية:

تعتبر حكومة مانديس فرانسMendés France[2] "نوفمبر 1954-05 فيفري 1955" أول حكومة فرنسية تصطدم بالثورة الجزائرية، والتي عملت على القضاء عليها بمختلف الأساليب ، وأول ما قامت به شن حملة اعتقال واسعة في صفوف المناضلين خاصة مناضلي حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، في حين تبين فيما بعد من خلال محاكمتهم في سنة 1955 أنه لا علاقة لهم بتنظيم ثورة أول نوفمبر وتفجيرها.

---

1 - محمد العربي الزبيري ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ،ج2 ، اتحاد كتاب العرب ،دمشق ،1999م،ص59.

2- مانديس فرانسMendés France(1907-1982م) ولد بمدينة باريس من أسرة يهودية ذات أصول برتغالية، حصل على شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة باريس، وحصل على إجازة في العلوم السياسية من المدرسة الحرة للعلوم السياسية مارس مهنة المحاماة، في سنة 1935 رئيس بلديةLOUVIESS، في 1938 أشرف على الخزينة في حكومة بلوم، وفي 1944 استلم حقيبة الاقتصاد الوطني في الحكومة المؤقتة الفرنسية، استقالة عام 1945م، عارض الحرب الفيتنامية، منح الاستقلال الداخلي لتونس، أما موقفه بالنسبة للثورة الجزائرية فقد تميز بالشدة والصرامة لكنه فشل وسقطت حكومته في 1956/02/06، في حكومة غي مولي أصبح وزير دولة، تراجع في عهد دوغول ،ثم رئيس لهيئة التحرير لكراريس الجمهورية، أنظر:غالي الغربي ، **فرنسا والثورة الجزائرية** ، دار هومة ،الجزائر ،2009 ،ص242.

وفي 05 نوفمبر 1954م أعلن وزير الداخلية الفرنسية فرانسوا متيران[1] أمام لجنة الشؤون الداخلية بالبرلمان الفرنسي "بأنه لا مجال لأي شيء سوى الحرب" ، ومن خلال قوله يتضح لنا أن السلطات الفرنسية سعت إلى استعمال القوة العسكرية كحل للقضاء على الثورة ولأجل ذلك عملت على مضاعفة وتعزيز وجودها العسكري بالجزائر، وقد كان أغلب الجنود ممن شاركوا في حرب الهند الصينية، ويظهر ذلك من خلال تصريح جاك شوفاليه[2]:" لقد قررنا استعمال جزء من القوات العسكرية الرابعة من الهند الصينية بعد هزيمة ديان بيان فوا"[3]، وقد وصل تعداد القوات الفرنسية إلى 105000 جندي في جويلية 1955، في حين كان عدد المجاهدين لا يزيد عن 4000 مجاهد أما المقيم العام بالجزائر روجي ليونار، فقد اعتبر الثورة بأنها تمرد قام به بعض الأعراش وهم عبارة عن مجموعة من اليساريين ينتمون إلى الشيوعية العالمية، وأن الثورة تنال دعما من الخارج خاصة القاهرة التي تحرضهم على القيام بأعمال تخريبية، وأمام ضغط رؤساء بلديات القطر الجزائري عليه لإيجاد حل سريع لخنق التمرد قبل استفحاله، فأمر ليونار الجنرال شاربيرpoul chorriere قائد القوات الفرنسية في الجزائر بالقيام بعمليات عسكرية بمنطقة الأوراس، نظرا لما تعرفه المنطقة عمليات فدائية، وقد حدثت العديد من الاعتداءات إذا

---

[1]– فرانسوا ميترانFrançois Mittérand(1915– 1996)، وزير داخلية مكلف بالعمالات الفرنسية بالجزائر عام 1954م، صرح في 12 نوفمبر أمام النواب "لا أقبل التفاوض مع أعداء الوطن، التفاوض الوحيد هو الحرب"، وزير العدالة في حكومة غي مولي بين فيفري 1956 وجوان 1957 خلال معركة الجزائر، ارتبط اسمه بالإعدامات بدون محاكمة ،أسس الشروط الشرعية لممارسة التعذيب، كان على علم بما تقوم به المصالح الخاصة وجنود المظليين، اعترض على الاستئناف لطلب العفو ووافق شخصيا على أكثر من 30 إعداما لمناضلي جبهة التحرير الوطني، وحكم البلاد خلال عهدتين من 1981–1996م أنظر: عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية1954–1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 356.

[2]– جاك شوفاليه (1911–1971) هو زعيم للبراليين ثم تولى مسؤولية رئيس بلدية الأبيار وعمر ه 30 سنة ثم نائب، عضو الجمعية الجزائرية في سنة 1946، وانضم إلى وزارة منديس فرانس ككاتب دولة ثم وزير الدفاع الوطني، وكان شوفاليه يؤمن بالقيم الأخلاقية وكان من بين الذين يتبنون شعار الجزائر فرنسية، وتوفي في الجز ائر سنة 1971، أنظر: عاشور شرفي، المرجع نفسه ، ص 211.

[3]– مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 115.

في الليلة الواحدة كان يتجاوز الثلاثين اعتداء ويظهر ذلك من خلال ما ذكره مولود قاسم[1]:" في الليلة الماضية اقترف نحو ثلاثين اعتداء في عدة جهات من القطر خاصة في عمالة قسنطينة وفي جهة الأوراس"[2]، ولكن ما صعب من تلك العمليات العسكرية هو أن الثورة الجزائرية في تلك الفترة وفي تلك المنطقة بالذات قد فتحت العديد من الجهات القتالية فقد تم فتح بلاد القبائل وشمال قسنطينة وبداية تسليح ناحية وهران.

ومما سبق ذكره يتبين أن الأوضاع العسكرية في الجزائر في عهد حكومة ماندیس فرانس تتمثل في استعمال القوة لقمع الثائرين و إلقاء القبض على جميع المناضلين أينما كانوا باعتبار هم محركوا العمل الثوري والمشرفون عليه، إضافة إلى أشهر العمليات العسكرية عملية الفيرونيك 1955 التي شملت ناحية جبال أحمر خدو في الأوراس فشارك فيها 7 آلاف جندي يساندهم الطيران وباءت بالفشل ، وعملية فيوليت الموجهة لتطهير الجبال المحيطة بمدينة بسكرة والممتدة على حوالي 250 كلم[32] .

بعد ما أدرك روجي ليونار من فشل سياسة القمع العسكري، وحتى لا تفلت الأمور من يدها لجأت إلى البحث عن إرساء قواعد سياسة جديدة تتمثل في إدخال إصلاحات سياسية وإدارية في الجزائر وأهم تلك المشاريع الإصلاحية ما يلي:

---

[1]– هو محمد بن محمد أو سعيد نايت بلقاسم (1927–1992)ولد بالقبائل من أسرة محافظة ميسورة الحال، تعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن بزاوية تامقرة، درس بجامعة الزيتونة بتونس درس بكلية الآداب بجامعة القاهرة من سنة "1950–1954" أهم مؤلفاته كتاب أنية وأصالة، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر نوفمبر، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830، وقد كان له دورا كبيرا في الحركة الوطنية خاصة في النضال الطلابي في تونس (1946–1949م) وفي مصر من (1950–1954م)، مثل الثورة في كل من فرنسا وألمانيا من خلال شرح واقع الاستعمار وفضح الأعمال الاستعمارية في الجزائر،كما توجه إلى سويسرا والبلدان الاسكندينافية حيث كان له دور في تسجيل انضمام الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى اتفاقيات جينيف الأربع وذلك في 1960/06/20م. أنظر: سعيدة عبد القادر خداوي وهاجر طيب شريف، **مولود قاسم نايت سيرته ونضاله (1927–1992م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة خميس مليانة، 2013–2014 م .

[2]- مولود قاسم نايت بلقاسم ، المصدر السابق، ص 88.

[3]– محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، مرجع سابق، ص 22.

- المشروع الذي قام به فرانسوا متيران وقدمه إلى مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 1955/01/05م، ويتمثل في إنشاء المدرسة الوطنية للإدارة في الجزائر، وذلك بهدف تكوين فئة من الجزائريين وتعيينهم في مناصب عليا في الجهاز الوظيفي العمومي.
- تطبيق قانون 1947/12/20م بهدف دمج الجزائر بفرنسا، وتحقيقا لمقولة الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا والتأكيد على مقولة ماندیس فرانس "مقاطعات الجزائر تعتبر جزء من فرنسا وعندها تمثيل في البرلمان الفرنسي ولا يمكن التفكير في فصل الجزائر عن فرنسا[1].
- دمج شرطة الجزائر في شرطة فرنسا حتى تتمكن من إخضاع قوات الأمن في الجزائر إلى مراقبة مستمرة من طرف وزارة الداخلية الفرنسية.
- إلغاء نظام البلديات المختلطة وذلك قصد توحيد النظام وتطبيق قانون واحد على الجميع مثلما هو الحال في فرنسا.

ومن أجل تطبيق ذلك قرر ماندیس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية تغيير الحاكم العام بالجزائر روجي ليونار الذي فشل في إخماد الثورة وأصبح ألعوبة في يد المستوطنين الرافضين لأي إجراء إصلاحي يحد من هيمنتهم في الجزائر، وقد استدعاه إلى باريس لكي يتولى منصب مدير عام مجلس المحاسبة وعين مكانه جاك سوستيل Jacques Soustelle [2]، وكان الهدف من وراء تعيينه هو التخلص من الضغوطات التي كان يمارسها المستوطنون الأوروبيون على الحاكم العام السابق، وأثناء استقبال سوستيل من طرف ماندیس فرانس قال له:" إنك تحتاج إلى

---

[1]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، مرجع سابق، ص 405.

[2]- جاك سوستيل Jacques Soustelle(1912-1990م) ولد بمدينة Montpellier من عائلة نقابية بروتستانتية التحق بالمدرسة العليا للأساتذة تخصص في علم الفلسفة والأجناس، تقلد عدة مناصب منها رئاسة المحافظة الوطنية للإعلام سنة 1942م، ثم الإشراف على المديرية العامة للمصالح الخاصة بالجزائر، استلم وزارة المستعمرات ووزارة الإعلام، في 1955/01/15 عين حاكما عاما للجزائر من قبل ماندیس فرانس واستمر إلى غاية 1956/02/02 غادر الجزائر، وواصل نشاطه السياسي بتأسيس الاتحاد من أجل انقاذ الجزائر فرنسية، وبعد عودة الجنرال دوغول للحكم استلم سنة 1958م وزارة الإعلام ثم وزيرا منتدبا لمقاطعات الصحراء في حكومة Michel Pebsé، نفي إلى روما سنة 1968 تفرغ للكتابة إلى غاية أن توفي،أنظر: مقلاتي عبد الله، **قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009، ص 108.

شجاعة لكي تواجه الاقطاعيين وأصحاب النفوذ والمال والكبار بالجزائر العاصمة الذين تعودوا حتى الآن على إصدار مراسيم نزول المطر وبروز الشمس....إن مهمتك ستكون صعبة.[1]

03- سياسة حكومة إدغارفور في مجابهة الثورة الجزائرية:

لقد استلم جاك سوستال مهامه في الجزائر في الوقت الذي كانت تعرف فيه حكومة ماندیس فرانس ضعفا كبيرا، ولقد كان لفرانسوا ميتران دورا كبيرا في اقناع جاك سوستال بقبول المنصب و ذلك من أجل تجيسد السياسة الاستعمارية لحكومة ماندیس فرانس المتمثلة في مشروع الإصلاحات التي عرضها فرانسوا متيران على المجلس الوطني الفرنسي بتاريخ 1955/02/02م، ولقد برزت خلافات حادة بين أعضاء المجلس والتي انقسمت إلى ثلاثة اتجاهات وهي:

1-الاتجاه الأول الذي يدعوا إلى تحقيق الأمن والاستقرار قبل القيام بالإصلاحات ويمثل هذا الاتجاه موريس رابيه Mourice Rabier .

2-أما الاتجاه الثاني يحصر الإصلاحات في المجال الاقتصادي والاجتماعي فقط دون الإصلاحات السياسية ، لأنها سوف تؤدي إلى إضطرار خروج الفرنسيين من الجزائر ومثل هذا الاتجاه Sforسفور و Quilici كيليسي نائب عمالة وهران.

3- وأخيرا الاتجاه الثالث فإنهم يرفضون فكرة الإصلاحات جملة وتفصيلا ويطالبون بانتهاج أقصى أساليب القمع والعنف ضد الثوار ومثل هذا الاتجاه نائب عمالة قسنطينة الراديكالي روني مايير Roné Mayer [2].

وفي ظل تلك الخلافات السياسية من جهة ومحاولة ماندیس فرانس الدفاع عن سياسته في الجزائر من جهة أخرى بسبب اتهامه من طرف الأوروبيين الذين اتهموه بأنه ينوي التفاوض مع الجزائريين ومنحهم الاستقلال مثلما منحه للمغاربة والتونسيين، لهذا عملوا على الإطاحة بحكومته التي سقطت في 1955/02/04م، وهذا ما يدل على قوة سلطة المعمرين، وشهدت

---

[1]- حسينة حماميدة، **المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954-1962**، ناشر منشورات الحبر تعاونية عيسات ايدير ، الجزائر، 2007، ص 123.

[2]- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، مرجع سابق، ص 22.

بعدها فرنسا فراغ سياسي لمدة 19 يوما إلى غاية أن خلفه إدغارفور[1]، الذي أعلن عن تشكيل حكومته في يوم 1955/02/24[2]، واستمرت السياسة الاستعمارية الفرنسية من أجل القضاء على الثورة الجزائرية في عهد جاك سوستال، هذا الأخير الذي طرح مشروع الإصلاحي تحت عنوان الإدماج الذي مس جميع الميادين.

في الميدان السياسي عمل على تشكيل القوة الثالثة وذلك من خلال الاتصال بممثلي الأحزاب والمنظمات التقليدية، وعلى رأسهم فرحات عباس[3] زعيم حزب البيان الجزائري الذي اجتمع به منفردا باعتباره كان يحبذ تطبيق قانون 1947/09/20 الخاص بالجزائر، وحسب العضو القيادي في حزب البيان المحامي قدور ساطور أن سوستال عرض عليهم تشكيل قوة ثالثة لتجاوز رؤوس الفتنة من بين الطائفتين غلاة الكولون من جهة والمجانبين الوطنيين من جهة ثانية، ولكن كان رد فرحات عباس بإعلانه الرسمي تحت عنوان الجزائر جزائرية، مما جعل سوستال يتوجه إلى بن يوسف بن خدة وعبد الرحمن كيوان، ولكنه فشل مرة ثانية، حيث لم يقبل به القادة الوطنيين بسبب عدم إشارة مشروعه إلى الاستقلال حيث قال عبان رمضان:" لا يمكن

---

[1]- إدغار فورEdgar Faure(1908-1988م) ولد بمدينة Béziers مارس مهنة المحاماة بباريس ،إلتحق مبكرا بالحزب الراديكالي، التحق بصفوف المقاومة الفرنسية أثناء الاحتلال الألماني لفرنسا، أشرف على المصلحة القانونية التابعة للحكومة المؤقتة الفرنسية بالجزائر التي كان يرأسها الجنرال ديغول، في 1946 انتخب نائبا بالبرلمان الفرنسي عن الحزب الراديكالي،أصبح وزيرا للمالية (1950-1951)، وزيرا أول 1952، وزيرا للخارجية 1955، ووزيرا أول 1955، ثم وزيرا للفلاحة والتربية والشؤون الاجتماعية في سنوات66/68/69/73-1979، وفي1978 فاز بعضوية الأكاديمية الفرنسية أنظر:غالي غربي ، **فرنساوالثورة الجزائرية** ، مرجع سابق،ص245.

[2]- حسينة حماميدة، المرجع السابق ،ص 125.

[3]- فرحات عباس (1899-1985م) بدوار الشحنة بجيجل ، درس المرحلة الابتدائية بجيجل والثانوية بسكيكدة، درس الصيدلة في كلية الجزائر، توقعوا أن يكون كاتبا نظرا لأسلوبه في الكتابة، ولكن بعد استقراره بسطيف اختارته السياسة، أسس جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا ترأسها لمدة 4 سنوات من 1927-1931، وكان نائب الدكتور بن جلول ضمن فدرالية المنتخبين ،ولكنه كرس حياته في الجمع بين الشباب المثقف لأنهم يمثلون رأس الحربة للنضال بالنسبة إليه، أنظر: على تابليت ،**فرحات عباس رجل دولة** ، ط2، دار النشر ثالة ،الجزائر ،2009م، ص4.

أن نوافق على مشروع لا يشير إلى الاستقلال"[1] وكان يهدف من وراءها إلى عزل جبهة التحرير الوطني والتفريق بين قادتها.

وأول ما قام به سوستيل في المجال العسكري قام برفع تعداد الجيش الفرنسي، حيث ارتفع عدد الجنود من 160 ألف في يوليو 1954 ليناهز 190 ألف قبل نهاية سنة 1955، إضافة إلى إعلان حالة الطوارئ ابتداء من 1955/04/03م، كما عمل على تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية، وإقامة المحتشدات والمعتقلات، كما لجأ إلى تهجير المبكر للسكان والقصف الجوي لمئات القرى بهدف منع الثوار من استخدامها قواعد للتموين.

وأهم الأساليب التي أمر سوستال بتطبيقها حرب العصابات المضادة التي طبقت على منطقة الأوراس التي قام بتطبيقها خبراء من حرب الهند الصينية، كما قام بتدعيم قواه العسكرية باللجوء إلى الحليف الأمريكي من أجل الحصول على المروحيات الحربية، وعلى مستوى نفس المنطقة جاك سوستيل استعمال ما أسماه بالتهدئة ولتنفيذها عين جنرالين بالمنطقة الأول الجنرال فانوكسام vanuscam لإدارة الحرب على المستوى العسكري، والجنرال بارلانج parlange لإدارة الحرب على المستوى النفسي بمساعدة العقيد غوسوا من المكتب الخامس، وبهذا وضع جهازا حربيا للقضاء على الثورة في المنطقة الأوراس يقوم على الاستعمال المطلق للقوة العسكرية، ولكن هذا الجهاز لم يثبت فعاليته ومن بين الشواهد التي تبين فشله هي هجومات 1955/08/20 بالشمال القسنطيني بمشاركة شعبية مباشرة وتلتها بعد ذلك معركة الجرف.

وعلى الصعيد العسكري دائما عمل سوستال بالتنسيق مع مصالح مديرية حماية الإقليم بالجزائر من أجل إنشاء جيش التحرير الوطني بالمنطقة الثالثة "القبائل" تحت عنوان "القوة ق"[2]، ولكن تم اكتشافها من طرف مفتش جزائري يعمل بها أخبر كريم بلقاسم الذي شجعهم على الانضمام إلى هذه القوة بنية تسليح المنطقة بسلاح العدو نفسه، ولكن رحل سوستيل دون أن يعلم أنه وقع في فخ جيش التحرير الوطني.

ولم يقتصر مشروع سوستال على الأساليب السياسية والعسكرية بل شمل حتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ويظهر ذلك من خلال تصريحه:" إن الأعمال التي تواجهنا عظيمة جدا

---

[1]- محمد عباس، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 136.

[2]- نفسه، ص 141.

وهي تشمل سائر الميادين فيجب علينا تقويم الحالة المادية والأدبية والسياسية والثقافية والاتحاد هو أول وسائل النجاح" ويضم المشروع في هذا المجال ما يلي:

- ✓ تقسيم إداري جديد يتمثل في إنشاء عمالات ودوائر جديدة، وفي اعتقاد جاك سوستيل أن هذا الإجراء سيسهل عملية المراقبة ويضبط تحركات المواطنين.
- ✓ مكنته الفلاحة قصد شد الجزائريين إلى الأرض ومنعهم من الالتحاق بصفوف الثورة.
- ✓ توسيع الفلاحة قصد شد الجزائريين إلى الأرض ومنعهم من الالتحاق بصفوف الثورة.
- ✓ توسيع الصناعات الخفيفة قصد خلق الوظائف ومناصب الشغل، وبالتالي امتصاص طوابير العاطلين عن العمل قبل أن تمتد إليهم يد الثورة الزاحفة.
- ✓ فصل الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية وهذا استجابة لأحد المطالب الأساسية التي تنادي بها جمعية العلماء المسلمين[1].
- ✓ تعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية وهو مطلب تنادي به كافة التشكيلات السياسية.
- ✓ محاربة الأمية بواسطة اللغة الفرنسية لعل ذلك يقرب الجزائريين أكثر إلى الأمة الفرنسية.
- ✓ فتح أبواب التكوين المهني للجزائرين من أجل المساواة بينهم وبين أبناء المستوطنين.
- ✓ تمكين الجزائريين المفرنسين من الالتحاق بالوظيف العمومي من أجل خلق قوة ثالثة.
- ✓ تكثيف المساعدة من طرف الوطن الأم في المشاريع الاجتماعية لتوفير جوا من الارتياح والرضا لدى أغلبية السكان.

ولقد أضاف إلى تلك البنود من أجل التجديد إعطاء المرأة الجزائرية الحق في الانتخابات.[2]

---

[1]– صالح بلحاج ،**الثورة الجزائرية** ،دار الكتابة الحديثة ،القاهرة ،2008م ،ص71.

[2]- حسينة حماميدة، **المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 128.

وفي الميدان الاجتماعي قام بإنشاء المصالح الإدارية المتخصصة S.A.S والتي تم تطبيقها خاصة في المناطق الريفية من أجل إحلال الأمن، ومن خلالها تم إضافة عمالتان هما البليدة و عنابة في يناير 1955م إلى العمالات السابقة الجزائر وهران وقسنطينة، وكان الهدف من وراء إنشائها هو دعم ومواصلة الحرب النفسية في أوساط السكان بتقديم المساعدات لهم للقيام بعملية الاستخبارات والدعاية لمنجزات إدارة الاحتلال، وتعتمد تلك المصالح خاصة على العنصر النسوي وضباط متخصصون في المجال.

إضافة إلى ذلك قام بتأسيس مراكز اجتماعية في أكتوبر 1955، والتي أشرفت عليها الباحثة الاجتماعية جرمان تيون المتخصصة في المجتمع الأوراسي، وكان الهدف من وراء إنشائها تقليص حجم الفقر والبؤس باعتبارها حليفا موضوعيا لجبهة التحرير الوطني في مشروعها الثوري، ولكن سرعان ما فشل هذا المشروع خاصة بعد هجومات 1955/08/20 الذي حكم نهائيا على مشروع سوستيل وبينت موقف الشعب الجزائري وعدم ثقته في الحكومة الفرنسية.[1]

4- أسباب فشل السياسة الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية:

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أنه رغم المحاولات المتكررة من طرف السلطات الفرنسية من أجل فرض السيطرة على الجزائر عن طريق مختلف الإجراءات ولكنها كان دائما ينتهي مصيرها بالفشل ، ولعل أهم أسباب ذلك هو اعتماد السلطات الفرنسية في تطبيقها لمشاريعها على القوة العسكرية ، ويظهر ذلك من خلال اشتراط جاك سوستيل تنفيذ الإصلاحاته على وضع قانون حالة الطوارئ[2] أولا ، والذي سمح بالقيام بإجراءات قمعية لم تزد الجزائريين إلا اقتناعا بضرورة الثورة ، وتحول بذلك قانون الطوارئ رغم تسلط أساليبه إلى أداة انعكست ايجابيا على الثورة وزادت من الالتفاف الشعبي حولها ، وما يبرهن ذلك هجومات 1955 /08/20، ويقول البشير الإبراهيمي في هذا الصدد :" إن الحكومة الفرنسية لتضل السبيل إذا كانت تعتقد

[1]- محمد عباس، **نصر بلا ثمن**،مرجع سابق، ص 142.

[2]- هو إجراء قانوني جديد اتخذته السلطات الفرنسية تجنبا للجوء إلى حالة الحصار وأهم بنوده إجراء اعتقالات وتفتيش البيوت ليلا ونهارا، وإغلاق المحلات، وإلغاء حرية التنقل، ويرمي هذا القانون إلى قيام حالة حرب حقيقية تتجمع فيها السلطات المدنية والعسكرية.

أن الإرهاب وقوة جيوشها و بوليسها تمكنها من إقرار السيطرة الفرنسية والاستغلال الاستعماري بالجزائر"[1].

وقد نالت الإصلاحات المقترحة لإخماد الثورة معارضة شديدة من طرف الأوروبيين ، ويظهر ذلك جليا من خلال اسقاط روجي ليونار الذي أصبح ألعوبة يدهم، كما وقفوا في وجه إصلاحات سوستال بسبب ما تفرضه من مساوات بينهم وبين الجزائريين ، وامتدت تلك المعارضة إلى السياسيين بفرنسا لأنهم يدون أن الإدماج سوف يعطي حق التمثيل السياسي في البرلمان الفرنسي لـ 08 ملايين مسلم وهذا يعني خلق قوة سياسية إسلامية داخل السلطة التشريعية في فرنسا ذاتها وبهذا ساهموا بدرجة كبيرة في اسقاط السياسات الفرنسية بالجزائر على رأسها مشروع الإدماج لسوستال الذي تراجع عنه ووضع مشروع إصلاحي جديد تحت شعار سياسة الإمتزاج[2] الذي يعتمد على تطبيقها مجموعة من النواب الجزائريين بالمجلس الجزائري أطلق عليهم مجموعة المعتدلين ، إلا أن الجبهة تفطنت لذلك بإصدارها وثيقة تعرف بلائحة مجموعة 61[3]، أما السياسيين الفرنسيين المعتدلين رأو أن هناك تناقض كبير بين الأساليب والإجراءات العسكرية والقمعية وشعار إحلال الود والثقة والسلام وكان مستشاروه أول من استقالوا من الجهاز الحكومي أمثال montiel vincent و juillet jacques هذا ما عجل في عزلة جاك سوستال .

وقد تزامنت تلك الإصلاحات والإجراءات الفرنسية مع الانطلاقة القوية التي عرفتها الثورة الجزائرية في تلك الفترة ، وذلك رغم الصعوبات التي تواجهها خاصة من الناحية المادية على

---

[1]– **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي**، ج5، تقديم أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 58.

[2]– هو عبارة عن مشروع إصلاحي أهم ما جاء فيه: إلغاء نظام البلديات المختلطة، فصل الدين الإسلامي عن الدولة، تنظيم تعليم اللغة العربية، رفع عدد المسلمين الجزائريين من حيث الوظائف العامة في مدة أقصاها خمسة أعوام إلى نسبة 50%، إصلاح الجهاز الإداري في الولاية العامة، تعيين خمس نواب من المسلمين في عمالة عنابة الجديدة، إصلاح النظام العقاري ومنح المسلمين حق التملك، إصلاح نظام الخماسة، إحداث صندوق القروض الفلاحة، تخصيص 15 مليار من الفرنكات القديمة للتجهيز الصناعي في الجزائر. أنظر: زوليخة شاعي وحفيظة مغراوي، **أساليب الإدارة الفرنسية في قمع الثورة الجزائرية 1954-1958**، مرجع سابق، ص 66.

[3]– محمد عباس، **نداء....الحق**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 169.

مستوى نقص التموين بالسلاح والذخيرة خاصة على مستوى الولاية الرابعة والخامسة ، وهنا قام عبان رمضان بصياغة بيان مطول موجه إلى الشعب الجزائري في 1955/04 أهم ما جاء فيه "إن السلطات الفرنسية تبذل كل ما في وسعها لإخفاء الحقيقة" ، وقد دعى الشعب إلى الإنضمام لصفوف جبهة التحرير الوطني بقوله :" أيها الجزائريون تعالوا جميعا لتعزيز صفوف جبهة التحرير الوطني ، إن النصر مرهون بما يقدمه كل الجزائريين من مساهمة إلى جانب قواتنا المحاربة"[1].

وقد انتقلت الثورة حتى إلى فرنسا وكان للسيد مراد تربوش وهو أول مسؤول الاتحادية جبهة التحرير الوطني في فرنسا، ظل يقودها أكثر من عام كامل ويعود الفضل إليه في إرساء قواعدها وتوفير الشروط الموضوعية لتطويرها.

الذي زوده بوضياف بالتعليمات اللازمة لبعث جبهة التحرير الوطني بفرنسا وأوروبا، ذلك رغم سيطرة أتباع ميصالي على المنطقة وهذه المؤشرات جعلت السلطات الفرنسية تشعر بالخطر فلجأت إلى اسكات المقاومة المسلحة في كل من تونس والمغرب سنة 1956، وكان هذا التحرك السريع على الجبهتين تعتبر بوضوح على نية التفرد بالجزائر و القضاء على التمرد في وقت ممكن بشن حرب شاملة لا تستثني احد من الجزائريين تقريبا.

أما على الصعيد السياسي فقد لجأت الثورة بالإضافة إلى استقالة أغلبية المنتخبين في الهيئات المحلية والوطنية استجابة لنداء الجبهة في 1955/12/06م دعت إلى مقاطعة الانتخابات التشريعية المقرر إبراؤها في 1956/01/02م مما أدى إلى تأجيلها[2].

وعلى الصعيد الدبلوماسي فقد كسبت الثورة الجزائرية تضامنا من قبل الدول الأفرو أسيوية؛ وقد كان حضور الثورة لمؤتمر باندوونغ اول انتصار دولي أحرزت عليه الجبهة و قد كان لأيت أحمد ومحمد يزيد دوراً كبيراً في ذلك[3] وقد فتح مؤتمر باندونغ أمام الثورة الجزائرية أبواب المنظمات الدولية في مقدمتها هيئة الأمم المتحدة حيث تم تسجيل القضية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للهيئة في سبتمبر 1955م، هذه التحولات الحاسمة ترجع إلى طبيعة الثورة الجزائرية التي تعتمد على القوة الشعبية بالدرجة الأولى، ويقول في هذا الصدد

---

[1]– محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، مرجع سابق، ص 33.

[2]– محمد عباس ، **نصر بلا ثمن** ، المرجع السابق ،ص168.

[3]– محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص 31.

الصحفي الفرنسي روبيو بارا :" إن السر يكمن في اختيار الحرب الشعبية، مساندة الشعب للثورة تشكل عنصراً حاسما في مثل هذا النوع من الحروب [1].

و خلال ما سبق نستنتج أن الأوضاع العامة التي سبقت تعين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر ، تمثلت في الانطلاقة القوية للثورة الجزائرية، والتي سعت الحكومة الفرنسية طيلة الفترة الممتدة من "1954-1955" إلى القضاء عليها بمختلف الأساليب وفي جميع الميادين، ولكن جميع محاولتها باءت بالفشل نظرا لتصعيد العسكري والقمعي الذي طبقته للقضاء على الثورة؛ والذي سوف يزداد حدة بعد تعين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر.

المبحث الثاني : روبير لاكوست وتعيينه وزيرا مقيما بالجزائر

لقد كانت السلطات الفرنسية بعد فشل جميع محاولاتها في القضاء على الثورة الجزائرية تلجأ في كل مرة إلى تغيير الحاكم العام الذي يمثل الغدارة الاستعمارية في الجزائر، فبعد فشل مساعي جاك سوستال في القضاء على الثورة وقع الاختيار هذه على روبير أكوست فكيف تم ذلك؟

1-شخصية روبير لاكوست [2]:

مولده ونشأته: ولد روبير لاكوست في مقاطعة dragone الفرنسية في يوم 5 جويلية 1898م، زاول دراسته الثانوية Brive de gaillard في سنة 1922 دخل الإدارة ، و التحقق بكلية الحقوق بجامعة باريس، بعدها أصبح مناضل اشتراكي في الحركة النقابية الفرنسية CGT قبل الحرب العالمية الثانية، أسس حركة تحرير شمال إفريقيا خلال الاحتلال النازي لفرنسا لمقاومة الاحتلال النازي في سنة 1944، عين وزير الحكومة ديغول« 1944-1945 »[3].

شارك روبير لاكوست في الحرب العالمية الثانية أثناء المقاومة الفرنسية كان أنانيا متسلط ذاتيا وذلك حسب ما ذكره حون بول سارتر[4] قائلا:« شارك لا كوست في المقاومة الفرنسية أثناء

---

[1]- محمد عباس، المر جع السابق، ص 150.

[2]- أنظر الملحق رقم :01

[3] -عاشور شرفيّ ، **قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962م**، مرجع سابق، ص 288.

[4]- جان بول سارتر Jean Paul Sartre (1905-1980م)هو فيلسوف وكاتب فرنسي،درس بالمدرسة النظامية العليا،شارك في الحرب العالية الثانية،عبر عن آراءه في العديد من الروايات والمسرحيات والقصص، وأهمها "الغثيان" وكاتب مقدمة كتاب "المعذبون في الأرض لفرانتز فانون، أيضا كان من=

الحرب العالمية الثانية أسر أبوه، ورمي بالرصاص من قبل النازية، وكان لاكوست يشتغل في الأعمال الاقتصادية و الصناعية في الحكومة السابق وكانت مقولته المفضلة و المشهورة .
لا أدع أحدا يزعجني je ne me laisse pas emmerder ، كما قال فيما بعد للصحافي الأمريكي الأجانب هو كف إزعاجكم لي[1]، وتجسدت طغمته الاستعمارية فيما فعله في الجزائر خلال فترة إقامته بها .

- مسيرته المهنية:

تقلد روبير لاكوست عدة مناصب سياسية فقد شغل منصب وزير عدة مرات في ضل الجمهورية الرابعة، فبعدما كان كموظف بالمالية ثم نقابي، وأمين عام للفدرالية الموظفين وعضوا للجنة الإدارية للمجلس العام للعمال ،ثم أصبح وزيرا للإنتاج الصناعي في الحكومة المؤقتة لديغول بعد تحرير فرنسا في 1944/09/10، واستمر في هذا المنصب من سنة 1944 إلى غاية سنة 1947 وعضوا في البرلمان الفرنسي .

وفي 1947/05/04 عين وزير للعمل والضمان الإجتماعي بالنيابة[2]، وخلال الفترة الممتدة ما بين 1949/08/11 إلى 1950/02/07 وزيرا للصناعة و التجارة، وبعد ذلك تولى في سنة 1950 رئاسة المجلس الأعلى للكهرباء و الغاز، عضو برلماني ونائب رئيس الجمعية الوطنية بين 1954-1956م، ثم وزيرا المالية والاقتصاد في حكومة غي مولي سنة 1956م [3] ، وفي هذه السنة عينه عن مولي وزيرا مقيما عاما في الجزائر في بداية 1956/02 إلى غاية 1958/04/15م، وذلك خلال ثلاث حكومات متعاقبة صاحب مقولة الربع ساعة الأخير للقضاء على الثورة الجزائرية وباءت تنوءاته بالفشل، و استقلت الجزائر واندحر الاستعمار الفرنسي في الجزائر .

المدافعين عن مبادئ 1789 بتظاهره ودفاعه عن الحقيقة و العدالة في مجلة الفكر "إسبري" وكان له موقف صريح مدافع عن إستقلال الجزائر، أنظر : عاشور شرفي،المرجع السابق، ص 189.

[1]- عبد المجيد عمراني، **جان بول سارتر والثورة**، مكتبة مدبولي، الجزائر، ص 85.

[2]- رشيد زبير، **جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962م**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 47.

[3]- سعيدي بزيان، **جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 115.

وبعد نهاية مهنته في الجزائر، في سنة 1958 حصل على مقعد برلماني في السنة التشريعية، وبعد فترة من توليه منصب عضو مجلس الشيوخ تقاعد من منصبه، وذلك في الفترة الممتدة من سنة1971-1980، وقضى حياته متقاعدا إلى غاية أن توفي في 1989/03/08م.[1]

2- الانتخابات التشريعية:

رغم المحاولات العديدة التي قام بها جاك سوستال للقضاء على الثورة من خلال سياسته المتبعة في جميع الميادين، إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل، وما عجل في انهيار سياسته يوم قرر إدغافور حل الجمعية الوطنية في 1955/12/02 والدعوة إلى إجراء انتخابات تشريعية في بداية 1956[2]، وذلك بسبب الأزمة التي وصلت إليها دول شمال افريقيا خاصة في الجزائر، ولقد عارض سوستال قرار الانتخابات لأن ذلك سوف يؤدي إلى انتقام الجزائريين منه والتصويت على قائمة الوطنيين الذين يؤيدون جبهة التحرير الوطني، وقد جرت تلك الانتخابات في يوم 1956/01/02 م[3] في جو من التوتر تحت كابوس الثورة الجزائرية، وقد شارك فيها غي مولي[4] الأمين العام للحزب الاشتراكي وماندیس فرانس زعيم الحزب الراديكالي وحملوا شعار:" انهاء الحرب في الجزائر، والسلم في الجزائر".

---

[1]- www.goolefr/search/r.lacoste.

[2]- جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، م4، منشورات وزارة المجاهدين، ص 296.

[3]- هرفي مامون وباتريك روتمان، **حملة الحقائب**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2011، ص 52.

[4]- غي موليهGuy Mollet (1905-1975م)ولد في مدينة fless من عائلة متوسطة، تحصل على شهادة الليسانس في الأدب الانجليزي من جامعة ليل، مارس مهنة التدريس بثانوية arras سنة 1944، انخرط سنة 1921 في منظمة الشباب الاشتراكي، في سنة 1923 انظم إلى الحزب الاشتراكي، شارك في الحرب العالمية الثانية، أصبح رئيس بلدية arras 1945-1975، رئيس اللجنة الدستورية 1946، سكرتيرا عاما للحزب الاشتراكي الفرنسي 1946-1969م، نائب رئيس الاشتراكية الأممية 1951-1969، رئيس حكومة من فيفري 1956 إلى مايو 1957م، عين وزير الأشغال العمومية في حكومة الجنرال ديغول 1958 إلى 1959، وآخر وظيفة رئيس ديوان البحث الاشتراكية 1969-1975، مات في 1975/10/03 بمدينة باريس، أنظر:عاشور شرفيّ، **قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962م**، مرجع سابق، ص355.

وقد أسفرت الانتخابات التي جرت يوم 1956/01/02م عن وجود تيارين أساسين في الرأي العام الفرنسي تيار الأكثرية الذي أعطى أغلبية للجبهة الجمهورية في الجمعية الوطنية، وتيار الأقلية الذي أعطى مقاعد كثيرة لليمين المتطرف.

وقد كانت نتائج تلك الانتخابات مخيبة لآمال ادغافور وسوستال، فقد نجح الحزب الشيوعي الفرنسي في الحصول على 52 مقعد، وحصل أيضا حزب اليمين المتطرف الذي يقوده بيير بوجاد بحصوله على 52 مقعد آخر في البرلمان الجديد، وانسحب بذلك ادغافور وترك السلطة لغي مولي.[1]

وفي يوم 1956/01/26 عين غي مولي Guy Mollet لتكوين الحكومة، وقد حدد برنامجه السياسي نحو الجزائر من خلال الخطاب الذي ألقاه في يوم 1956/01/31 الذي أكد فيه على إعادة السلم ووقف القمع وتطوير البلاد اقتصاديا واجتماعيا من خلال قوله:" إن هدف فرنسا وإرادة الحكومة هو قبل كل شيء العمل من أجل إعادة السلم وإنقاذ نفوس كلا الطرفين من الخوف ومن أجل ذلك فإنه يجب وقف الإرهاب والقمع....وضمان التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد والذي يعني المحافظة ودعم الروابط التي لا تنفصم بين الجزائر وفرنسا الأم"، كما أكد أنه يجب تحديد مصير الجزائر دون استعمال القوة:" إن المصير النهائي لمستقبل الجزائر لن يتحدد أبدا من طرف واحد ولن نقبل أي حل يفرض بالقوة".[2]

وفور تولي غي مولي الحكم قام بعزل جاك سوستال وعين الجنرال كاتروا[3] في منصب الحاكم العام للجزائر في يوم 1956/02/02، وفي نفس اليوم غادر سوستال الجزائر إلى فرنسا وقد شهد ذلك اليوم تجمع عشرات الآلاف من المستوطنين في شوارع مدينة الجزائر، ورافقوه إلى الميناء رافعين شعارات منددين بغي مولي وماندیس فرانس والوالي الجديد كاتروا.

---

[1]– سعيدي بزيان ،**دليل الباحثين والمؤرخين الجزائريين وغيرهم حول ثورة نوفمبر** ،دار هومة ،الجزائر،2009م، ص101.

[2]– جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، مرجع سابق، ص 297.

[3]– الجنرال كاتروا 1877–1969م كان وزيرا مقيما في الجزائر ولد في بليمونج ، كان بين 1943–1944 حاكما عاما للجزائر، ومحافظ دولة مكلف بشؤون المسلمين وبلجنة التحرير الوطني برئاسة الجنرال ديغول خلف جاك سوستيل ثم استقال بعد 11 شهرا ورحل إلى فرنسا. أنظر: عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية1954–1962 م**، ص 280.

3- تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر:

من أهم ما تميزت به الانتخابات التشريعية في جانفي 1956 هو انقسام الرأي العام الفرنسي بين مؤيدين لبقاء الجزائر فرنسية وعدم التفاوض مع جبهة التحرير الوطني والقضاء على الثورة، وذلك بتقديم صلاحيات مطلقة للجيش الفرنسي في الجزائر، أما في الطرف الآخر مؤيدين للتفاوض مع الجزائريين وإنهاء الحرب الجزائرية المنهكة للاقتصاد الفرنسي، وبتعيين غي مولي ساد الرأي العام الفرنسي والجزائري شعور بأنه سوف ينتهج سياسة المصالحة وذلك حسب التصريحات التالية:" إن هدف فرنسا وإرادة الحكومة هو قبل كل شيء العمل من أجل إعادة السلم"[1] ومن أجل تحقيق ذلك قام بتعيين الجنرال كاتروا المعروف بنزاهته واعتداله من أجل التخلص من حرب الجزائر التي وصفها في حملته الانتخابية بأنها حرب غبية وبدون مخرج.[2]

وفي أول زيارة لغي مولي للجزائر يوم 1956/02/06م وقد واجهه المستوطنون بمظاهرات عدائية، ولم يكتفوا بذلك بل قاموا بإذلاله عن طريق رميه بالقاذورات والنفايات بما فيها البيض المعفن والصراخ ضد بكل الألفاظ الجارية لا يقوى على التفوه بها الأمن هم في مثل مستواهم كحثالات للشعوب المتوسطية الأوروبية، وكان ذلك اليوم بمثابة يوم استسلام وانقلاب خطير في تاريخ الحرب بين الجزائر وفرنسا، وبسرعة مذهلة استسلم غي مولي أمام المتطرفين[3] وقام بعزل كاتروا يوم 02/06 /1956م وتخلى بذلك عن برنامجه الذي أعلنه في الجمعية الوطنية، واسند المنصب لروبير لاكوست ذي السمعة البائسة الموظف البسيط يشتغل في الميدان النقابي انظم إلى الحزب الاشتراكي وتم تعيينه برتبة وزير مقيم بالجزائر هذا الأخير الفي جلب معه أصدقائه المقربين إليه وإعطائهم مناصب راقية في الجزائر، وفي وقت قصير صار لاكوست المتكلم باسم الأوروبيين والمدافع عن مصالحهم إلى درجة أنه قام بطرد اليساريين الذين يتعاطفون مع الثورة الجزائرية.

ويمكن أن نقول أن هذه النتيجة كانت متوقعة منذ البداية وذلك بسبب الانقسام الذي عرفته حكومة غي مولي الاشتراكية منذ البداية بين المؤيدين للحرب في الجزائر والذي يمثله روبير

---

[1]- جمال قنان، المرجع السابق، ص 297.

[2]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، مرجع سابق، ص 416.

[3]- هرفي مامون وباتريك روتمان ، **حملةالحقائب**، مصدر سابق، ص 54.

لاكوست وبورجيس مونوري، أما القسم الثاني فريق صغير يطالب بالحوار والتفاوض مع الثوار يتكون من قاسطون ديفير وماندیس فرانس هذا الأخير الذي استقال من الحكومة بعد أن تأكد من الإفلات من زمام الأمور من يد غي مولي واستيلاء دعاة الحرب على السلطة وعلى رأسهم روبير لاكوست.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الظروف التي سبقت تعيين روبير لاكوست وزير مقيما بالجزائر تميزت خلال الفترة الممتدة من 1954-1955م بالإنطلاقة القوية للثورة الجزائرية والتي واجهتها الحكومات الفرنسية بمختلف الأساليب للقضاء عليها، ولكن جميع محاولاتها باءت بالفشل، واستمرت في محاولاتها بتعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر ليكمل مسيرة السياسات الفرنسية القمعية اتجاه الثورة طيلة الفترة الممتدة من 1956-1958 وهذا ما سوف نتناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

الفصل الثاني : استراتيجية روبير لاكوست في قمع الثورة الجزائرية

1956-1958م

تمهيد

المبحث الأول : الاستراتيجية العسكرية

1-الاجراءات الاستثنائية العسكرية.

2- حرب التهدئة.

3- الحرب المضادة ووسائلها.

المبحث الثاني :الاستراتيجية السياسية

1-سياسة الحرب النفسية.

2-التقسيم الاداري

3- قانون الاطار.

المبحث الثالث:الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية

1-الاصلاحات الاقتصادية .

2-الاصلاحات الاجتماعية.

استنتاج

تمهيد:

لقد عرفت فرنسا عند تسلم حكومة غي مولي السلطة توترا سياسيا، ويلاحظ أن تعاظم الثورة الجزائرية هو الذي أوقعها فيه، فقد دفعت بفرنسا إلى المشاركة في العدوان الثلاثي على مصر فعزلت في الأمم المتحدة، وأثرت في علاقتها مع تونس والمغرب بصفة خاصة، وهذا ما جعلها مهددة بالانهيار السياسي، وقد نتج عن ذلك وقوع اختلاف حاد بين المسؤولين الفرنسيين في كيفية معالجة القضية الجزائرية مما تسبب في انقسام الحكومة الجديدة على نفسها إلى تيارين رئيسيين:

1- تيار قوي يرغب في إبقاء الجزائر فرنسية والقضاء على الثورة الجزائرية بتعزيز القوات العسكرية واستعمال القمعية ويمثل هذا التيار روبير لاكوست.

2- وفي المقابل تيار ضعيف يدعوا إلى إنهاء الحرب الجزائرية التي انهكت الاقتصاد الفرنسي وذلك عن طريق التفاوض مع قادة جيش وجبهة التحرير ويتزعم هذا التيار مانديس فرانس.

ويمكن أن نقول أنّ أمام هذا التوتر والاختلاف كان الحل هو إعطاء روبير لاكوست صلاحيات اتخاذ أي قرار مهما كان نوعه من أجل إعادة النظام في الجزائر، وذلك بعد أن وافق عليه جميع الأعضاء الشيوعيين للمجلس الوطني الفرنسي في 12 مارس 1956، وعلى إثر ذلك سار الوزير المقيم لاكوست يمتلك كل السلطات الديكتاتورية[1]، وبذلك تم فتح عهد جديد التحم فيه الفرنسيون يساريون ويمينيون صفا واحدا ضد الجزائر مسخرين كل ما لديهم من وسائل قمعية للقضاء على الثورة الجزائرية[2].

وقد سعى روبير لاكوست إلى تحقيق ما أسماه بالتهدئة العامة للجزائر والتي شملت جميع المجالات سواء السياسية منها أو العسكرية وحتى الاقتصادية والاجتماعية، وقد أكدت على ذلك جريدة النجاح :" روبير لاكوست يؤكد من جديد سياسة التهدئة العامة، سياستنا هي قبل كل شيء سياسة التهدئة العامة وهذه السياسة تطلب وسائل عسكرية متزايدة ...وتتطلب أن تنجز

---

[1]- محمد عباس، **نداء... الحق**، مرجع سابق، ص 127.

[2]- **جريدة (المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني)، "حربنا التحريرية كما تراها الصحافة الألمانية"**،العدد 15، بتاريخ 1958/01/01، ص 06.

إصلاحات أساسية في الميدان الاجتماعي والاقتصادي"[1]، وذلك باتخاذ مختلف الأساليب والإجراءات.

إذن فما هي الإستراتيجية التي طبقها روبير لاكوست في القضاء على الثورة الجزائرية؟

المبحث الأول: الاستراتيجية العسكرية

1- الإجراءات الاستثنائية العسكرية

1-1 حشد القوات العسكرية:

لقد اعطى روبير لاكوست الأولوية للقضاء على ثورة الجزائرية للاستراتيجية العسكرية وبعدها يمكن التفكير في الإصلاحات السياسية المطلوبة، ولقد وضعت بين يديه إمكانيات هائلة لإنجاز المهمة وهو ما جعله يتجرأ ويعلن عن بدء "الربع ساعة الأخير"[2]، وبهذا يمكن ان نقول أن الإستراتيجيته تعتمد على كل ما تملكه فرنسا من قوى عسكرية مادية وبشرية، إنها إستراتيجية القوة المطلقة ويظهر ذلك من خلال التصريح الذي أدلى به روبير لاكوست في جريدة لوموند الفرنسية في يوم 1956/04/30:" تعتمد سياستنا في الجزائر على تنفيذ مخطط التهدئة العامة....على أن هذه التهدئة تتطلب أسسا عسكرية ثابتة"[3].

بالإضافة إلى قانون السلطات الخاصة 12 مارس 1956 و من أهم مبادئه تعبئة الطاقات العسكرية، استدعاء الاحتياطي، استخدام المجندين في إطار الخدمة العسكرية، وجميع الإجراءات الاستثنائية بهدف إعادة النظام، كما جاء المرسوم التطبيقي (247/56) وينص هذا القانون على رقابة الصحافة، توسيع صلاحيات العدالة العسكرية، التفتيش في كل وقت ، إقامة مناطق محرمة و هو الذي أطلق عليه روبير لاكوست قانون العقوبات قائلا:" لا يمكن أن نحارب وقانون العقوبات في الجيب"[4].

---

[1]- **جريدة النجاح القسنطينية**، العدد 1376، 7 مارس 1956، ص 01.

[2]- Charles-henri Favrod, **La Révolution Algérienne**, Edition Dahleb, Algérie, 2007, P 431.

[3]- مصطفى طلاس، **الثورة الجزائرية** دار الرائد للكتاب،الجزائر، ص 306.

[4]- محمد عباس، المرجع السابق، ص 127.

كما تم تعيين ماكس لوجون[1] قائد للقوات البرية والبحرية والجوية:" ان كاتب الدولة للقوات المسلحة البرية ماكس لوجون تلقى انتدابا من وزير الدفاع ليضمن التنسيق بين الجيوش الثلاثة التي تقوم بالعمليات العسكرية في الجزائر لحفظ الأمن"[2]، وطبقا لتلك القوانين التي فتحت أمام الجيش الفرصة للتدخل في الشؤون السياسية والسيطرة على الوضع بالجزائر، لأنها تعتبر في نظرهم ثمينة لمحو عار الهزائم السابقة التي لحقت بهم.

وبمجرد منح روبير لاكوست السلطات الخاصة شرع هذا الأخير في حشد قوات عسكرية ضخمة، واستجابت له الحكومة الفرنسية، وبدأت الامدادات الفرنسية تتلاحق إلى الجزائر، وقد بلغ عدد الجنود في مارس 1956 190000 جندي إلى 373000 جندي في أول جوان من نفس السنة[3]، اما على مستوى الأسلحة فقد سعى روبير لاكوست إلى تعزيز سلاح الطيران العسكري بالحصول على طائرات هيليكوبتر، وذلك بعقد صفقات مع حلفاء فرنسا التي علق عليها لاكوست أمالا كبيرة في إيقاف المقاومة، وعلى سبيل المثال تخلت الشركات البلجيكية في أفريل 1956 عن كل ما تملكه من طائرات هيليكوبتر للحكومة الفرنسية، وقال في هذا الصدد لاكوست في ندوة صحفية بالعاصمة الجزائرية:" وبيّنت أيضا ضرورة الجهد العسكري الكبير

---

[1]- ماكس لوجون (1909-1995)ولد بمدينة Flesselles في مقاطعة la somme الفرنسية، متحصل على شهادة في الآداب من جامعة باريس، انخرط في العمل السياسي في سن مبكرة، إذ دخل الجمعية الوطنية الفرنسية سنة 1936 وهو في سن 17 خلال الحرب العالمية الثانية، عين مندوبا في الجمعية= الاستشارية المؤقتة، وفي سنة 1946 انتخب نائبا عن مقاطعته تحت غطاء الحزب الاشتراكي، في سنة 1947 عين وزير للمحاربين القدماء في حكومة بلوم، ثم سكرتير دولة في القوات المسلحة في حكومات كل من Queuille, Bidault, Schuman، وفي 7 جويلية 1954 عين رئيسا للجنة الدفاع الوطني في الجمعية الوطنية الفرنسية إلى غاية 13 جوان 1957م، وفي هذا التاريخ عين وزيرا للصحراء ثم وزير دولة من 17 ماي إلى 01 جوان 1958 وعين مرة ثانية وزيرا للصحراء في حكومة الجنرال ديغول، أنهى مشواره السياسي كرئيس بلدية لمدينة Abbeville ورئيس للمجلس العام لمقاطعة La Somme،للمزيد انظر: غالي الغربي، **فرنسا والثورة الجزائرية**،مرجع سابق ص 255.

[2] - Teguia Mohamed, **l'Algérie en guerre**, office des publications universitaires, Alger, p 235.

[3]- محمد صالح الصديق، **كيف ننسى وهذه جرائمهم**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 121.

وهنا أفكر في طائرات هيليكوبتر"[1] ، وقد أصبح بذلك عدد الجنود التابعين لسلاح الطيران 55750 جندي[2]، إضافة إلى هذا تم بناء العديد من المطارات ولقد تعزز ذلك بتلك الإعانات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، واستعمال فرنسا لعتاد الحلف الأطلسي وذلك حسب ما ذكرته جريدة المجاهد:" لقد حشدت في الجزائر أكثر من خمسمائة ألف جندي مدججين بالأسلحة الأمريكية التي أعدت لمنظمة الحلف الأطلسي وهي عازمة إلى أن تصل بهذا العدد إلى ثمانيمائة ألف عن قريب"[3]، وفي 1956/05/24 أعلن روبير لاكوست عن وصول 17 طائرة هيليكوبتر ثقيلة و100 من الطائرات الخفيفة إلى الجزائر[4].

1-2 عملية الأمل والبندقية:

وبعد الاجراءات العسكرية التي اتخذها الوزير المقيم روبير لاكوست في تقوية التواجد العسكري الفرنسي في الجزائر، شرع في تنفيذ العمليات العسكرية وأول عملية قام بها بالتنسيق مع ماكس لوجون هي عملية الأمل والبندقية، وهي عبارة عن عملية تمشيطية واسعة في منطقة القبائل من أجل محاصرتها حتى لا يتمكن جنود التحرير الوطني من الإفلات من قبضته، فقد شارك في تلك العملية 30000 جندي والعشرات من قاذفات القنابل وطائرات الهيليكوبتر، وقد انتهت تلك العملية بالفشل بسبب انتقال جيش التحرير الوطني إلى منطقة أخرى ، أما السكان فإنهم قد اتبعوا تعليمات جيش التحرير الوطني ، حيث اتخذوا مخابئ لهم في باطن الأرض.

1-3 التقسيم العسكري الكادرياج Quadrillage:

ويهدف إلى البلاد إلى مناطق مربعة ثم القيام بمحاصرة هذه المناطق وتمشيطها الواحدة بعد الأخرى ، وكان لاكوست قد حشد لهذا الغرض قوات عسكرية ضخمة وأكد أن هذا البرنامج الجديد سيمكنهم من تحقيق التهدئة واستحداث المنطقة المثالية، وقد دعم الكادرياج بمراكز في أماكن عديدة من الوطن، حسب المجاهد: جعلت مراكز الكادرياج الشهيرة في أماكن عديدة من

---

[1]- **جريدة النجاح القسنطينية**، العدد 1381، 24 مارس 1956، ص 01.

[2]- عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1، دار البعث، الجزائر، 1991، ص 411.

[3]- **جريدة المجاهد(لسان حال جبهة التحرير الوطني)**،"**الكل من أجل النصر**"، العدد 01، 1956، ص 15.

[4]- عمار قليل، المرجع نفسه، ص 412.

التراب الجزائري[1] ولكن خطته فشلت في محاصرة جيش التحرير ،ووصل صيف 1956 دون أن يعود الأمن والهدوء إلى المنطقة الثالثة، حيث وعد بإجراء انتخابات بها في نهاية عام 1956، وحاول ضرب حصار على المنطقة وسلط على سكانهم الجوع، واعتقد الفرنسيون أنهم يسيرون في اتجاه إيقاف زحف الثورة وأن المسألة هي مسألة وقت ريثما يتم انتشار القوات الضخمة القادمة من فرنسا وتحديد مراكزها هذا ما جعل المقيم شامبيكس كاتب الدولة الفرنسي للداخلية المكلف بالجزائر يقول في 16 ماي 1956:" إنني أعتقد أننا سنكون في نهاية الصيف سادة الموقف"[2]، وقد أطلق على تلك العمليات التي اخفتها تحت عناوين الراتيساج حسب المجاهد، أي الحصار إضافة إلى غارات الطيران المكثفة.

2- حرب التهدئة:

وبعد تلك الإجراءات التي اتخذها روبير لاكوست بدأت تتضح ملامح سياسة التهدئة التي اعتمد في تحقيقها على مختلف الأساليب المادية والمعنوية، والتي من خلالها تم تقسيم البلاد إلى المناطق محرمة وأخرى هادئة، فالمناطق المحرمة لا يجوز لكائن حتى أن يتحرك فيها ، لأنّها ميدانا مفتوحا للقصف الجوي والمدفعي ليلا ونهارا، وفي المناطق الهادئة جمع فيها السكان في معسكرات تشبه المحتشدات محاطة بالأسلاك الشائكة يعيشون تحت حراسة مشددة[3]، وعليه يمكن أن نقول أن الإستراتيجية العسكرية للاكوست تنقسم إلى شقين الأول حرب التهدئة التي اصبحت اكثر حدة بداية من1957 في ايطار الحرب المضادة.

2-1 معنى حرب التهدئة:

إن حرب التهدئة هي حرب تطبق وفق خطط جهنمية شبيهة بإستراتيجية الثعبان الذي يلتف حول فريسته ليخنقها ويقطع أنفاسها قبل أن يلتهمها، وقد كلف لاكوست المؤسسة العسكرية للقيام بها[4]، أو بأسلوب آخر هي خلق علاقات إنسانية مع السكان بواسطة التواجد العسكري المكثف، مما يسمح بإعادة الثقة المفقودة بين الجزائريين المغرر بهم والمستعمرين الفرنسيين، ثم تليها مرحلة تقديم مختلف أنواع المساعدات للسكان وعلى جميع الأصعدة التعليمية والاقتصادية

---

[1]- **المجاهد ، حربنا...**،العدد 15، المصدر السابق، ص 06.

[2]- عمار قليل، المرجع السابق، ص 413.

[3]- جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، مرجع سابق، ص 301.

[4]- بسام العسلي ،**الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية** ،دار النفائس ،بيروت،2010م، ص22.

والاجتماعية[1]، وبهذه الطريقة يمهد لإعادة وضع النظم السياسية والإدارية الجديدة ، ويمكن أن نقول أن هذه الإستراتيجية يصعب التمييز من خلالها بين العمل العسكري والعمل السياسي نظرا للأساليب التي تعتمد عليها فهي إضافة إلى الأسلوب العسكري نجدها تعتمد على العمل النفسي الدعائي لمحاربة الأفكار التي زرعتها جبهة التحرير الوطني في عقول الشعب.

2-2 مبادئها:

وقد حدد روبير لاكوست في خطاب له أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في 1956/06/02 المبادئ التي تقوم عليها سياسة التهدئة:

- ✓ حفظ حياة وأملاك كل شخص.
- ✓ تحرير الجزائريين من الرعب المسلط عليهم.
- ✓ التحكم في توجهات ومواقف الرأي العام الداخلي.
- ✓ التحضير لاتفاقيات مستقبلية لتمكين بناء الجزائر الجديدة في إطار المجموعة الفرنسية.[2]

2-3 أساليبها:

لقد اعتمد روبير لاكوست في تطبيقه لسياسة حرب التهدئة باستعمال الأسلوب النفسي الدعائي كمرحلة أولى أمام المرحلة الثانية القيام بإجراءات ذات طابع اجتماعي بهدف تحسين صورة المستعمرين الفرنسيين في عقول الجزائريين عن طريق بعض الجمعيات الوطنية الفرنسية الخاصة و العامة مثلا منظمة الصليب الأحمر الفرنسي، جمعية الصداقة الإفريقية، بتقديم مختلف المساعدات المادية للسكان لتحسين ظروفهم، وكان يهدف من وراءها إلى تدمير البنى التحتية التنظيمية والعسكرية للثورة الجزائرية، وتعتبر هذه الحرب من أخطر أنواع الحروب نظرا لتأثيرها الفسي، وقد كان للإستراتيجية السياسية دورا كبيرا في دعم الإستراتيجية العسكرية والتي وظفها لاكوست وهي أهم ما ميزت إستراتيجيته في القضاء على الثورة ، فقد وظف لاكوست العمل النفسي في دعم العمل العسكري رغم أنه أسلوب سياسي نظرا لأهدافه التي حددها لاكوست قائلا في 02 جويلية 1956 أمام المجلس الوطني الفرنسي:" إن عمل التهدئة ليس

---

[1]- غالي الغربي، **فرنسا والثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 361.

[2]- نفسه ، ص 362.

عمل غزو عسكري مادي يكون بمنأى عن الأمن الذي يبحث عنه ...إن العمل النفسي يتوخى جذب النفوس والقلوب وتحضير إتفاقات المستقبل ذلك أننا نريد إنجاز جزائر جديدة جزائر في الإطار الفرنسي..."[1].

فالحرب النفسية من أخطر الحروب التي تمس جميع المجالات، حيث أنها تبدأ ببداية الحرب وتنتهي معها، هذا ما أعطاها صفة الشمولية، وسوف نتحدث عن هذا بالتفصيل في المبحث الثاني ضمن الإستراتيجية السياسية.

3- الحرب المضادة ووسائلها:

بعدما حاول لاكوست القضاء على الثورة من خلال حرب التهدئة التي اعتمد من خلالها على أسلوبين العسكري والآخر سياسي نفسي محاولا بذلك إقرار السلم والهدوء في الجزائر، ولكن ذلك لم يجدي نفعا أمام تصاعد المد الثوري التحرري مما جعل روبير لاكوست يسعى إلى تحقيق التهدئة بأسلوب آخر والمتمثل في الحرب المضادة بداية من عام 1957م، فماذا نقصد بالحرب المضادة؟ وما هي أساليبها؟

3-1 مفهوم الحرب المضادة:

نقصد بها تطبيق نفس طرق وأساليب الخصم، ولقد تبنى الاستعمار الفرنسي هذا النوع من الحرب بعد فشلهم في إخماد الثورة رغم ارتكابهم لمختلف أعمال القمع و التقتيل، ولإعطاء الصفة الشرعية ولتبرير سياستها تلك في الجزائر عمدت السلطات الفرنسية إلى اعتبار أنها تخوض حربا ثورية عالمية يشنها العالم الشيوعي الشرقي على العالم الرأسمالي الغربي وذلك بإثارة البلدان المستعمرة للتحرر، وهو ما يحدث في الجزائر حسب رأيها ومن ثم فهي تحمي العالم الحر من الخطر الذي يهددها من طرف الحركات الثورية المدعمة بالشيوعية العالمية، وليست محاربة لشعب يريد الاستقلال، ولكن في الحقيقة إن لجوءها إلى الحرب المضادة ما هو إلا أسلوبا آخر يبرر فشل سياستها السابقة، وبالتالي فرض عليها أن تبحث عن حل آخر خاصة وأنها على وشك الإنهز ام مثل انهزامهم في معركة ديان بيان فو Dien Bien Fou التي

[1]- شريط أخضر، **إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، ص 307.

وقعت عام 1954 بين الفيتناميين الشيوعيين الذين أطلق عليهم إسم الفيت منه، وفرنسا وكانت المعركة الحاسمة في حرب الهند الصينية، وقد انهزم فيها الفرنسيون وتخلوا عن مستعمراتهم.[1]

3-2 وسائلها:

إن الحرب المضادة تعتمد بالدرجة الأولى على القوة العسكرية الضخمة لإضعاف السكان بوسائل الإرهاب الممكنة، وشن عمليات عسكرية وبوليسية وضربات جوية يومية على القرى والمداشر والجبال، ثم تعميم المناطق المحرمة وفصل السكان عن الثوار، وبالتالي إحداث حصار اقتصادي عليهم ولتحقيق ذلك يجب إتباع ثلاث خطوات رئيسية، إبادة الوحدات العسكرية للعدو، تدمير المنظمة السياسية- العسكرية للثورة، والحصول على معلومات عن الثوار بمختلف الوسائل منها التعذيب، التصفية، القتل الجماعي، الاختراقات[2]، وعليه يمكن أن نقول أن وسائل الحرب المضادة اختلفت سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي وأهمها:

- ✓ إنشاء خطي شارل وموريس.
- ✓ القرصنة الجوية.
- ✓ المعتقلات.
- ✓ المحتشدات.
- ✓ الأجهزة العسكرية.
- ✓ التعذيب ووسائل الاستنطاق.
- ✓ نماذج طبقت فيهم الحرب المضادة "معركة الجزائر، الشمال القسنطيني، منطقة القبائل".
- ✓ الحركة.

3-2-1 خطي شارل وموريس:

لمحاصرة الثورة وعزلها عن جيرانها تونس والمغرب ومنع مرور الأسلحة عبرها، حيث أعلنت حكومة غي مولي أن من حقها وطبقا لأحكام القانون الدولي مطاردة الثوار، ولممارسة هذا الحق قامت ببناء خط شال على الحدود المغربية الجزائرية في شهر أوت 1956 نسبة إلى

[1]- سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 240.

[2]- غالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 368.

الجنرال شال[1] Chaler، وفي أواخر عام 1956 أمر وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس بإقامة حاجز على الحدود التونسية الجزائرية أطلق عليه خط موريس وانتهى منه في سبتمبر 1957 هذا الخط الذي لاقى اهتماما كبيرا من طرف روبير لاكوست ويظهر ذلك من خلال التعزيزات التي حصل عليها والتي عرفت بمخطط لاكوست[2]، وذلك بعد أن زار الحدود، ولقد شرعت القيادة العسكرية في إنجازه في 07 فيفري 1958 حيث اشتمل على المحاور التالية:

1- متابعة الأشغال التي لا تزال في طور الإنجاز والتي تتمثل أساسا في صيانة الشبكة "الأسلاك الشائكة" والمراكز الكهربائيةوإنشاء أرضية للتدخل والمراقبة، وإنشاء خمسة مراكز رادار[3]، إضافة إلى إنشاءه طريق يربط بئر العاتر بنقرين.

2- توسيع الشبكة والمراقبة بواسطة الأضواء الكاشفة، لقد طلب لاكوست وألح على ضرورة توفير الأجهزة الكهربائية وكذا الألغام والأضواء الكاشفة التي يتطلبها الخط المكهرب، حيث حددت الاحتياجات في الأنواع الآتية:

أ- 30 ضوء كاشف بـ 15 كيلوواط.

ب- 10 أضواء بحرية كاشفة من 60 سم.

ج- 30 ضوء كاشف من 30 سم.

---

[1]-الجنرال موريس شال ولد بفرنسا في 5 سبتمبر 1905، إلتحق بمدرسة سان سير Saint Cyre سنة 1923 وتخرج منها ضابطا برتبة ملازم أول سنة 1925، وخلال نفس السنة إلتحق بالمدرسة التطبيقية للطيران وتخرج منها طيارا، والتحق بالمدرسة العليا للطيران الحربي خلال سنتي (1937- 1939م)، ثم التحق بالمقاومة سنة 1943، حيث عين رئيس مصلحة الاستعلامات الجوية في فرنسا المحتلة، ثم نائب رئيس قيادة الأركان الجوية من سنة 1946 إلى سنة 1949، فجنرالا، قائدا لسلاح الجو بالمغرب من سنة 1949 إلى سنة 1954، ثم جنرالا قائدا للقوات المسلحة في الجزائر من نهاية 1958 إلى غاية شهر أفريل من سنة 1961، وفي شهر ماي من سنة 1961 حكم عليه بالسجن لمدة خمسة عشر سنة بسبب قيادته الانقلاب ضد الجنرال ديغول بغرض الإطاحة به بدعوى أنه فرط في الجزائر الفرنسية، أنظر: شريط لخضر، **استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 284.

[2]- جمال قندل**خط موريس وشال وتأثيراتهما على الثورة الجز ائرية**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص 74.

[3]- أنظر الملحق رقم :02

3- تكثيف شبكة الاتصال بواسطة الراديو أسرع لاكوست إلى توجيه الدعوة إلى القيادة العسكرية قصد نظام المواصلات على الحدود الجزائرية الشرقية لإحكام القبضة الاستعمارية على هذه الجبهة إنطلاقا من البحر شمالا إلى مداخل الصحراء جنوبا.

4- تجهيزات ضوئية ما تحت الأشعة الحمراء لم يغفل لاكوست هذه الأجهزة نظرا لدورها في تحسين وتطوير الملاحظة بل وتسهيلها للقذف المدفعي.

5- توسيع شبكة الأسلاك الشائكة إلى جنوب الماء الأبيض وذلك بتوسيع الخط المكهرب[1]، وتوسيع شبكة الرادارات لكي تتمكن القوات الاستعمارية من ضبط وتحديد لأي جسم متحرك[2]، كما ضمن مخطط لاكوست وضع بطاريات.

6- التحسين التقني للخط المكهرب والتي تشمل ثلاث تحسينات الأولى اعتماد الإعثار عن طريق الألغام ،الطائرة لكشف عناصر جيش التحرير الوطني[3]، وتوزيع الطاقة على نحو أكثر مرونة بين مختلف مناطق الخط المكهرب.

ولقد كلف هذا الانجاز الكثير بالنسبة لخزينة الدولة لأنه يتطلب توفير إمكانيات مادية ومالية وبشرية كبيرة لإنجازه على نحو سريع بداية من السابع فيفري 1958م، لكنه فشل في تحقيق جميع الأهداف بسبب الألغام التي لا تشتغل بشكل جيد، كما أنها تغوص في الأرض نتيجة للعوامل والمؤثرات الخارجية كالأمطار والثلوج، ولكنّه يعتبر أخطر إجراء اتخذه لاكوست لمنع جبهة وجيش التحرير من الحصول على مختلف الإمدادات، وكذلك منع الاتصالات بين الداخل والخارج بالنسبة للثورة الجزائرية.

3-2-2 القرصنة الجوية:

أما على المستوى الجوي فقد كانت حادثة اختطاف الطائرة في 22 أكتوبر 1956 التي كانت تحمل قادة الثورة وكان عليها أن تمر عن طريق بالما الإسبانية، لكن الطائرة أجبرت بالنزول بمجرد دخولها الأجواء الجزائرية[4]، وبهذا العمل كانت تظن أنها قضت على الثورة

---

[1]- أنظر الملحق رقم :03

[2]- جمال قندل، المرجع السابق، ص 75.

[3]- أنظر الملحق رقم :04

[4]- مقلاتي عبد الله،" **مؤتمر المغاربي واختطاف زعماء الثورة الجزائرية 23 أكتوبر 1956**"، مجلة المصادر، العدد 16، 2007، الكرامة للطباعة والنشر والاتصال، ص 188.

بقضائها على قادتها السياسيين، إلا أن الرأي العام العالمي اعتبر اختراق المجال الجوي للمملكة المغربية بمثابة قرصنة جوية نددت به الكثير من البلدان[1] هذه القرصنة التي قامت بها المخابرات العسكرية الفرنسية دون علم غي مولي و لاكوست، وأثبتت بذلك على مدى قوتها وقدرتها على اتخاذ الإجراءات العسكرية المناسبة بدون استشارة رئيس الحكومة والوزير المقيم، وقد تسببت تلك العملية في الضغط على حكومة غي مولي واتهامها بتهاونها في القضاء على الثورة، وعلى إثر ذلك تم تعيين الجنرال صالان[2]Raoul Salon قائدا عاما للجيش الفرنسي بالجزائر في ديسمبر 1956، وفي 1957/05/21 سقطت حكومة غي مولي و جاءت بعدها حكومة بورجيس مونوري[3] التي منحها المجلس الوطني الثقة يوم 12 جوان 1957م بـ 240

---

[1]- جمال خرشي، **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830- 1962**، دار القصبة للنشر، 2009، ص 477.

[2]- راؤول صالانRaoul Salan(1899-1984م)ولد بمقاطعة Tarn الفرنسية، دخل المدرسة العسكرية سان سير تخرج منها كضابط استعلامات سنة 1919، وأشرف على المكتب الخامس في الهند الصينية بين 1924-1937، وفي سنة 1938 أشرف على مصلحة الاستعلامات وكذلك المكتب الثاني التابع للقوات الفرنسية في افريقيا الغربية، رقي إلى رتبة Général De Brigade أشرف على القوات الفرنسية في الصين والفيتنام الشمالية، وفي 02 جويلية 1956 عين قائد عاما للجيوش الفرنسية في الجزائر وبقي في ذلك المنصب إلى غاية 19 ديسمبر 1958م، تحصل الجيش الفرنسي في عهده على كافة الصلاحيات المطلقة لاسترجاع الأمن وتجسد ذلك في معركة الجزائر في سنة 1957، طالب بعودة الجنرال ديغول في ماي 1958م لكنه سرعان ما انقلب عليه في 22 أفريل 1961، ألقي عليه القبض في 20 أفريل وحكم عليه بالإقامة الجبرية ، اطلق سراحه في 15 جوان 1968، للمزيد أنظر: غالي الغربي، **فرنسا والثورة الجزائرية**،مرجع سابق، ص 385.

[3]- بورجيس مونوري Bourges Maunoury(1914-1993م) ولد في Luisantr الفرنسية ، التحق بالمدرسة المتعددة التقنيات وتخرج منها مهندسا خلال الحرب العالمية الثانية، وقع أسيرا وأطلق سراحه في عام 1941، التحق بالمنظمة الفرنسية للتحرير الوطني وعين مسؤولا عسكريا على منطقة الجنوب وبعد التحرير استلم وظيفة محافظ الجمهورية بمدينة بوردو، وبعدها انخرط في الحزب الراديكالي وانتخب نائبا للحزب عن مقاطعة la garanone عين خمسة عشرة مرة وزيرا في ثلاثة عشر حكومة، ومنها وزيرا للداخلية في حكومة إدقارفور، ووزيرا للدفاع والقوات المسلحة الفرنسية في حكومة غي موليه في 13 جوان 1957 عين رئيسا للحكومة الفرنسية إلى غاية 30 سبتمبر 1957م عين وزيرا للداخلية في عهد حكومة=

صوتا ضد 194 صوت من أجل استكمال الإستراتيجية العسكرية من أجل القضاء على الثورة الجز ائرية، وقد احتفظ لاكوست بمنصبه خلال عهده وواصل حربه المضادة.

3-2-3 المعتقلات:

تعتبر المعتقلات من أهم الأساليب التي استعملتها السلطات الفرنسية في محاربة الثوار وتطورت مع مرور الوقت، فبعدما كانت تقوم بحشد الجزائريين في السجون أصبحت في الفترة الممتدة من سنة 1956-1958 عبارة عن مراكز خاصة للاستنطاق، وأخرى للمشتبه فيهم وأخرى للجزائريين الخطرين على الأمن العام ومراكز الإيواء من فرضت عليه الإقامة الجبرية ومعتقلات لأسرى الحرب، وقد ارتفع عدد المعتقلين في مراكز الإيواء من 7000 في سنة 1957 إلى 20000 في مارس 1958، ففي 11 أفريل 1957 رخصت تعليمة لاكوست للمحافظين والمفتشين أن يفرضوا الإقامة الجبرية على كل شخص يهدد الأمن والنظام العامين.

وابتداء من سنة 1957 تزايدت وتنوعت المعتقلات في الجزائر ، حيث يتم اعتقال المشتبه فيه في مركز القسم من أجل الاستنطاق لمدة تتجاوز شهر واحد حسب لاكوست ولكن في الحقيقة أكثر من ذلك، وقد كانت ظروف الاعتقال جهنمية تختلف حسب نوع المركز ولا يعرف المعتقل مصيره إذا دخلها.

وفي 26 جويلية 1957 أصدر قانون يمدد مفعول قانون1956/03/16م المتعلق بالسلطات الاستثنائية، كما يسمح لوزير الداخلية أن يفرض الإقامة الجبرية في إقليم فرنسا على كل من له علاقة بحرب الجزائر، كما يسمح للأمن أن يقوم بالتفتيش ليلا ونهارا للبحث عن مرتكبي المخالفات المذكورة في القانون[1].

4-2-3 المحتشدات:

من خلالها تم ترحيل مئات الآلاف من السكان الجزائريين من ديارهم ووسائل عيشهم ،وتركهمبدون شغل وبدون تعليم أولادهم وإحراق الغابات وقنبلة المناطق الآهلة بالسكان[2]، كل هذه الأفعال تعتبر جرائم ضد الإنسانية والكثير من النواحي الجبلية قنبلت يوميا قبل ترحيل

فليكس قايار إلى غاية 14 ماي 1958، كان من بين المعارضين لحكم الجنرال ديغول، مات في باريس في 10 فيفري 1993 أنظر: غالي الغربي، المرجع السابق، ص 247.

[1]- بوعلام بن حمودة ، **الثورة الجزائرية**، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012، ص 414-415.

[2]-خميسي سعدي ، **معتقل الجرف بالمسيلة أثناء الثورة التحريرية** ،دار الأكاديمية ،الجزائر،2013م،ص33

السكان، ففي الكحاحلة بالقرب من موزاية بدأ القصف من سنة 1957م قبل تجميع السكان إن المجاهدين الباقين على قيد الحياة يعرفون ذلك[1]، وبعد تجميعهم تتعرضون إلى غسل المخ وذلك لتمجيد فرنسا وحضارتها وقوتها ولشتم الثورة التحريرية، كما قاموا من خلال تجنيد بعض الشبان ضد الثورة عن طريق استغلال وضعيتهم الاجتماعية المأسوية وتطورت أعدادها في السنوات القادمة بداية من سنة 1959م.

3-2-5 الأجهزة العسكرية الممارسة للتعذيب:

لقد تأسست مع بداية سنة 1957م أجهزة عسكرية باندماج مصالح المخابرات للبوليس والجيش أجهزة متخصصة في التعذيب أهمها:

1- جهاز الحماية العمرانية (D.P.U) :

هو جهاز يساهم في التعذيب والاضطهاد داخل المدن العمرانية الكبرى[2] تم تأسيسه من طرف مصالح روبير لاكوست في 04 مارس 1957، فهو بمثابة بوليس إضافي معظمه من الأوروبيين العنصريين الذين كانوا في المنظمات العنصرية Centre Terrorisme على رأسهم Kovacs ،وبإنشاء هذا الجهاز أصبح كل منزل أو مجمع سكاني أوروبي في المدن الكبرى له مسؤول منهم، ولكل منزل أو مجمع سكاني للجزائريين مسؤول جزائري وذلك من أجل مراقبة تحركات الوطنيين والجزائريين عامة بما فيهم الأوروبيين، ويخضع هذا الجهاز لسلم هرمي بالتدرج.

فهي تهدف إلى القضاء على المنظمة السياسية الجزائرية وبالتالي القضاء على الثورة، عن طريق نقل المعلومات والأخبار إلى مصلحة الاستخبارات والعمل ، وبناءا على تلك المعلومات حتى وإن كانت قليلة أو تافهة يتم إلقاء القبض عليه ونقله إلى مركزها المجهز بقاعة للتعذيب من أجل الاستنطاق بحيث تعمل تلك المنظمة في سرية تامة وتشارك في التعذيب.

2- مركز الاستعلامات والعمل (C.R.A) :

[1]- بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 423.

[2] - Teguia Mohamed, **L'Algérie En Guerre**, Op.Cit, p 236.

هي عبارة عن أجهزة وضعت على مستوى التجمعات السكانية أي الدائر ة، تهدف إلى تحقيق الاستمرارية والتدخل الموحد لمصالح المخابرات "أفراد أو منظمات أو وحدات"[1]، وضعت تحت مسؤولية ضابط الناحية وتحت إشراف المكتب الثانيbureau 2éme للقيادة العليا للمنظمة والمكتب الثاني لقيادة الأركان العليا، وعلى رأس كل جهاز قائد يقوم بالبحث عن المعلومات من أجل قمع خلايا جبهة التحرير الوطني، ولتحقيق ذلك تعمل تلك المراكز وفق خطة محكمة[2] ، وقد أكد روبير لاكوست على ضرورة تأسيسها وإثر ذلك صدر مرسوم 11 أفريل 1957 ومما جاء فيه:" أهمية تنظيم مراكز الاستنطاق موحدة أين يكون الجيش ومصالح البوليس المختلفة تعمل جنبا إلى جنب وهذا للإسراع في التحقيقات"، وتنفيذا لهذا المرسوم أنشئت عدة مراكز في الجزائر بلغ عددها عبر كامل التراب الوطني مابين 1958 و1959 . 80 مركزا تقوم بالبحث عن المعلومات والاستنطاق عن طريق التعذيب.

3- جهاز التدخل من أجل الوقاية (D.O.P):

أو ما يسمى بجهاز الاستنطاق على الساخن، وهو فرع من فروع مركز التنسيق بين القطاعات العسكرية التي تأسست أثناء معركة الجزائر، وهي وليدة تلك المنظمة الإرهابية القمعية القائمة على مستوى ناحية الجزائر، إذن هو تنظيم عسكري يدخل في نطاق الحرب الحديثة[3] ،انّها منظمة عسكرية فرنسية تطبق في محلاتها عمليات التعذيب بأقصى درجة من الوحشية.

تنظيم DOP يشبه العنكبوت لا يفلت من يده أحد يمكنه معرفة أي حركة تقوم بها جبهة التحرير الوطني من القاعدة للقيادة لأنه يتواجد في المناطق التي تنشط فيها الخلايا الثورية

---

[1]- تم توحيد وإدماج بين وحدات:" وحدات القتال، وحدات الجندرمة والجندرمة المتنقلة، الفروع الإدارية الخاصةsas، البوليس بأنواعه المحترفة"شرطة الاستعلامات العامةprg، الشرطة القضائيةpg، الفرق الجمهورية للأمن crs، كما توجد لدى هذه الأجهزة وحدات قتالية تسمى الكومندو تضم مسلحين جزائريين جندرمة، مفتشي الشرطة، وهي تعمل مع الكتيبة المخصصة للناحية أو القسم، أنظر: رشيد زبير، **جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 49.

[2]- تعمل وفق الخطة التالية: مصلحة الاستخبارات للقسم R.A.D ⟵ مسؤول عن التجمع السكاني chef mot D.P.U ⟵ مسؤول عن مجموعة من العائلات (05 عائلات)D.P.U ⟵ مسؤول العائلة D.P.U.أنظر: رشيد زبير ،المرجع نفسه، ص47.

[3]- نفسه، ص 53.

للجبهة، يتكون من عشرين عسكري إضافة إلى ثلاث مترجمين وكاتبة يتم انتقائهم بعد فحص بسيكولوجي وأخلاقي واسع، ولهم بذلة عسكرية خاصة بهم داخل وخارج المراكز.

مراكز (DOP) معزولة تتكون من عدة زنزانات فكل مشتبه ألقي عليه القبض يحول إليها لاستنطاقه باستعمال مختلف أساليب التعذيب التي أصبحت تتطور حسب ميولاتهم وحسب تطور الثورة، ولم يكتفي بالتعذيب بل تعدى إلى الاغتيالات، وأصبحت تلك المنظمة الوحيدة التي تقوم بتلك الأعمال منذ سنة 1957 على المستوى الوطني.

وتهدف تلك الأجهزة إلى تفكيك التنظيم الإداري والسياسي لجبهة التحرير في كامل التراب الوطني[1]، والحصول على معلومات وأخبار عن كل تحركات جيش التحرير الوطني، وإنشاء شبكة العمل السري (التجسس) بإدماج أعضاء داخل جبهة التحرير أو ما يسمى بالحركة.

3-2-6 التعذيب ووسائل الاستنطاق:

لقد عرف التعذيب في عهد الوزير المقيم روبير لاكوست تطورا حيث أصبح ممارسة منظمة ومؤسسة بعد سنة 1957[2]، وذلك رغم تنكر غي مولي ولاكوست لذلك وادعائهما أنهما سيمارسان حربا نظيفة في الجزائر وهذا حسب ما ذكره هنري العلاق[3] في كتابه مذكرات جزائرية:" كان غي مولي رئيس المجلس وروبير لاكوست الوزير المقيم في الجزائر يقسمان

---

[1]- رشيد زبير، **جرائم الاستعمار الفرنسي خلال الثورة التحريرية وموقف المثقفين الفرنسيين منها**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2012-2013، ص 82.

[2]- جمال خرشي، **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1962**، مرجع سابق، ص 469.

[3]- ولد هنري العلاق في 20 جويلية 1921 بلندن وهو حفيد يهوديين من أصل روسي وبولندي، هاجر إلى انجلترا، ثم هاجر أبواه بدورهما إلى فرنسا، حصل على البكالوريا في باريس، باشر دراسات بجامعة السوربون، قام برحلة بحرية حول العالم وأوّل نزول له كان في الجزائر 1939 ، وانضم إلى الحزب الشيوعي الجزائري السري بوصفه كان مناهض لنظام الفيشي، في 1946 تزوج بجزائرية من أصل يهودي إسباني، عضو مناصر للتيار المتعدد الأعراق والمناهض للاستعمار، أصبح أحد قادة الحزب الشيوعي الجزائري واتحاد الشبيبة الديمقراطية الجزائرية، وشغل منصب مدير جريدة الجزائر الجمهورية ما بين 1950 و1955، كان متعاطفا مع القضية الجزائرية وسجن عدة مرات، أنظر: عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية**، مرجع سابق،ص 242.

أنهما يقومان بحرب نظيفة"[1]، وذلك خوفا من افتضاح أمرهم لدى الرأي العام الفرنسي والعالمي بحقائق التعذيب الذي لم يسلم منه حتى أبناء بلدهم المتعاطفون مع الثورة الجزائرية، حيث قال جان بول سارتر:" ماذا تراني أفعل إذا عمد أصدقائي وإخوتي في السلاح ورؤسائي إلى انتزاع أظافر عدو أمام عيني"[2]، وفي سياق هذا الكلام يتضح لنا أن التعذيب هو وسيلة إجرامية بمختلف الطرق قصد استنطاق المعتقلين من أجل الحصول على معلومات أو قهرهم حتى الموت، وبهذا يتحول إلى تصفية جسدية وهذا ما يعكس لنا وجه الإبادة الحقيقة.

ورغم الستار الكثيف الذي حاول لاكوست أن يسدله على الوضع الحقيقي في الجزائر، إلا أن عددا كبيرا من الفرنسيين الأحرار نددوا به فمثلا نشرت صحيفة تيموانياج كريستيان المسيحية رسائل كتبها الجندي الفرنسي جان موللير الذي قتل في اشتباك بولاية الجزائر في أكتوبر سنة 1956 وصف فيه التعذيب الذي يمارسه العدو ضد الوطنيين الأحرار ورفع بذلك الستار عن التهدئة التي يقوم بها لاكوست.

إضافة إلى التصريح الذي أدلى به محاميا فرنسيا في سنة 1957:" لقد مضى الوقت الذي كان المسؤولون الفرنسيون ينكرون فيه وجود التعذيب أثناء الاستنطاقات ، وما يدل على تطور التعذيب في عهد لاكوست هو تخصيص مراكز للتدريب على فنون التعذيب ووسائله مثلا في مدينة سكيكدة يوجد مركز يحمل اسم جان دارك".[3]

لقد بلغ التعذيب في عهد لاكوست أقصى مراحل تطوره، وذلك حسب الدرجة التي بلغتها تطور الذهنية الاستعمارية للجلادين الفرنسيين من الدناءة والانحطاط والسفالة التي جعلتهم يتنافسون في اختراع وسائل التعذيب، وقد نشرت صحيفة المجاهد طائفة من هذه الوسائل أهمها

---

[1]- هنري العلاق، **مذكرات جزائرية**،ترجمة جناح مسعود عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 236.

[2]- محمد الصالح الصديق،**كيف ننسى و هذه جرائمهم**، مرجع سابق، ص 131.

[3]- نفسه ، ص 138.

التعذيب بالكهرباء ومن آثارها إحداث اضطراب بالقلب وكأنه يمزق العضلات[1]، إضافة إلى التعذيب بالماء و بالنار، والتعذيب بالحبل بالماء[2].

3-2-7 نماذج من معارك الحرب المضادة

بعد العرض المفصل لمختلف الأساليب التي أمر روبير لاكوست باستعمالها في حربه المضادة للثورة الجزائرية ، التي طبقها في كامل أنحاء الوطن، ومن أهم المناطق التي طبقت فيها الجزائر العاصمة، الشمال القسنطيني، بلاد القبائل، والتي أخذناها نموذجا في هذه الدراسة.

3-2-7-1 الجزائر العاصمة "معركة الجزائر": مع تصاعد العمليات الجهادية لجيش التحرير الوطني بالعاصمة كلف الوزير المقيم روبير لاكوست الجنرال ماسوا[3] Massu قائد الفرقة العاشرة بالحفاظ على النظام داخل المدن العاصمية[4]، وقد أعطى له التفويض المطلق من خلال قوات لاكوست "لكم التفويض المطلق"[5]، وقد وضع كل قوى البوليس تحت تصرفه وقد

---

[1]- أحمد شقرون،" **ترجمة معركة الجزائر لجاك دوكسن**"، مجلة المصادر، العدد 06، بتاريخ مارس 2002، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، رويبة، ص 471.

[2]- **جريدة المجاهد(لسان حال جبهة التحرير الوطني)**،"**التعذيب الاستعماري في الجزائر**"،العدد 8، بتاريخ 1957/08/06، ص 06.

[3]- جاك ماسواJacques Massu(1908-2002م)ولد بمدينة chalons-surllarne من عائلة ذات تقاليد عسكرية، فقد كان والده قائد سرية مدفعية، والذي كان وراء دخوله للمدرسة العسكرية بعد تخرجه عين في الفيلق السادس عشر للقناصة السنغاليين، في سنة 1954 التحق بفرقة المظليين التي ستصبح منذ جويلية 1956 الفرقة العاشرة للمظليين والتي تمثل في نفس الوقت نخبة الجيش الفرنسي، وفي 03 أفريل 1957 استلم ماسوا قيادة هذه الفرقة مع الإشراف في نفس الوقت على القطاع العسكري للعاصمة، ارتبط اسمه بمعركة الجزائر، منح كافة السلطات المدنية والعسكرية لتحقيق الانتصار على خلايا جبهة وجيش التحرير الوطني، لعب دورا كبيرا في انقلاب 13 ماي 1958، وفي نهاية السنة عين قائدا للقوات العسكرية الفرنسية في الجزائر، وبعدها عين حاكما عسكريا لمدينة ميتز ثم قائدا للناحية العسكرية العاشرة ثم قائدا للجيوش= الفرنسية في ألمانيا ابتداء من 01 مارس 1966م، أنظر: غالي الغربي، **فرنسا والثورة الجزائرية**، مرجع سابق،ص 261.

[4]- **المجاهد(لسان حال جبهة التحرير الوطني)**،"**طور جديد في حرب التهدئة**"، العدد 19، بتاريخ 01 مارس 1958، ص 11.

[5]- أحمد شقرون، المرجع السابق، ص 467.

تزامن ذلك مع الإضراب العام في 1957/01/28[1] لمدة 8 أيام بقرار من جبهة التحرير الوطني في لفت انتباه المجموعة الدولية للقضية الجزائرية على رأسها الجمعية العامة للأمم المتحدة[2]، الأمر الذي جعل الفرقة العاشرة للمضليين بقيادة الجنرال ماسوا تتدخل فيما يعرف بمعركة الجزائر وهي تسمية خاطئة في الواقع، بل هي عملية بوليسية ضخمة ودموية قامت بها فرق من المظليين ورجال الشرطة مستعملة الرشاشات والقنابل ضد المدنيين العزل، وكان الأمر يتعلق من خلال استعمال الأساليب الأكثر وحشية، التعذيب، مضاعفة الاعتقالات التعسفية، القتل العشوائي، بخلق جو من الرعب في أوساط السكان الجزائريين على أمل عزلهم عن جبهة التحرير الوطني التي يدعمونها بصفة جماعية، كما وصف هنري العلاق المدنية بقوله:" كانت المدينة تختنق تحت وطأة الحواجز وعمليات التفتيش والمراقبة الليلية المستمرة من طرف الوحدات العسكرية في الأحياء العربية في كل من القصبة وبلكور....تدخل رجال الشرطة والجنود إلى المنازل.....، إخراج السكان من منازلهم شبه عراة...يرغمونهم على ركوب الشاحنات ونقلهم إلى مراكز الفرز...كمراكز التعذيب أين لقي العديد حتفهم".[3]

إذن لقد رأت فرنسا هذه المرة أنها إذا أرادت أن تلحق بجبهة التحرير الوطني الهزيمة المزدوجة "عسكريا وسياسيا" عليها أن تهتم بخنق الثورة في المدن الكبرى وعلى رأسها الجزائر العاصمة، فانطفاء الحرب فيها واستعادة الهدوء تنطفي في غيرها من الأماكن، ومن أجل ذلك اسند لاكوست مهمة حفظ الأمن إلى فيلق المظليين العاشر[4]،وذلك بعد رجوعه من قناة السويس بإصدار مرسوم 07 جانفي 1957، ويتكون الفيلق من أربعة فرق للمظليين، إضافة إلى أخصائيين في شؤون ممارسة فنون القمع والتقتيل.

لقد أمر الجنرال ماسوا بإغلاق مداخل ومخارج القصبة من أجل القيام بتمشيطها بشكل دقيق، والقيام بعملية شانياني Opération Compagne عملية أطلقت على مداهمات فيلق المظليين أثناء معركة الجزائر بعنف ويدرج من خلالها السكان جميعا في خانة واحدة.

---

[1] - Teguia Mohamed, **L'Alegria En Guerre**, Op.Cit, P 2370

[2] – جمال خرشي، **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر**، مرجع سابق، ص 478.

[3] – هنري العلاق، **مذكرات جزائرية**، مصدر سابق، ص 235.

[4] – بن يوسف بن خدة، **الجزائر عاصمة المقاومة**، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 62.

وتعزيز المراقبة في محاور السير الكبرى باستخدام أسلوب الردع[1]، كما قام ماسوا بتقسيم العاصمة إلى أربعة قطاعات وأسندت إدارة كل قطاع إلى واحدة من الكتاتيب الأربعة المكونة للفرقة العاشرة[2] الذين قاموا بالتفتيش والاعتقالات وتم استجواب المعتقلين بمراكز الانتقاء والعبور، وقد لجأ المظليون الفرنسيون بقيادة السفاح القائد الأول صالونSalon والجنرال ماسواMassu إلى استعمال مختلف أساليب التعذيب في العاصمة في العديد من الفلات، ولقد كان للمصالح البوليسية القمعية التي وضعتها السلطات الاستعمارية تحت الإشراف المباشر للمؤسسة العسكرية ومنحت كافة الصلاحيات وهي الجهاز العملياتي للحماية والجهاز الحضري للحماية ، ولقد برز دور هذه المصالح العسكرية خلال معركة الجزائر في استخدام شتى أنواع التعذيب الوحشي، وقد شمل التعذيب مختلف شرائح المجتمع الجزائري وقد ذكر ذلك هنري العلاق بقوله:" كان السجن صورة مصغرة للجزائر...رجال وكان هناك بعض المساجين صغار السن،... لقد كانوا مجمعين في قاعة خاصة للأطفال، وكانت هناك قاعة أخرى تدعى قاعة الكهول، ومن بينهم عميان ومعطوبين ومعوقون"[3]، ولم يسلم من التعذيب حتى أبناءهم من الأوروبيين الذين وقفوا تحت التعذيب بواسطة الكهرباء على يد المظليين لموقفه المساند للثورة الجزائرية.[4]

وخلال معركة الجزائر لم يسلم حتى النساء من التعذيب بل أصبحت لهم مراكز مثل الرجال، وكانت عمليات التعذيب تتم في أماكن يتم اختيارها بدقة وبمواصفات معينة، فعلى سبيل المثال أن تكون بعيدة عن أعين الناس محاطة بعدد من الغرف الفارغة وجدرانها مغلقة بمواد عازلة للصوت[5]، وفيها يتعرض المعذبون لمختلف وأبشع طرق التعذيب السابقة الذكر الذي كان

---

[1]– من خلاله يتم إقامة حواجز بالدبابات لمراقبة منافذ العاصمة ومحاصرة أحياء المسلمين بسياج من الأسلاك الشائكة والهياكل الحديدية من أجل عزل أحياء العاصمة مثلا القصبة، العقيبة، بلوزداد، المدنية، ولا خروج منهم إلا بممرات محددة بالتفتيش. أنظر: بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 65.

[2]– لخضر شريط، **إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 192.

[3]– هنري العلاق ، **الثورة الجزائرية**، مصدر سابق، ص 258.

[4]– محمد ياحي، **سياسة التعذيب الاستعماري إبان الثورة التحريرية الجزائرية وتداعياتها المعاصرة**، مجلة المصادر، العدد 13، 2006، الكرامة للطباعة والنشر والاتصال، الجزائر، ص 282.

[5]– رافائيلا برانش، **التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية**، ترجمة أحمد بن محمد يكّلي، دار أمدوكان للنشر، 2010، ص 160.

يمارس بنظام وانتظام كما قال جان بول سارتر:" كان التعذيب يسلط بنظام وانتظام والعالم كله يعلم ذلك من السيد لاكوست إلى مزارعي لافيرون لا أحد يتكلم عن التعذيب إلا نادرا"[1] ولعل ذلك حتى يبقى الأمر بسرية تامة، لكن لاكوست لا يعلم أن استماتة الجزائريين وقوة عزمهم قادرة على فضح جرائمه، وبذلك أصبحت مدينة الجزائر حاضرة مفتوحة للانتهاكات حيث ارتفعت معسكرات الاستنطاق من بين مراكزها مركز الاتصالات ببن عكنون، وبعض الأجنحة التابعة للملعب البلدي في حي العناصر.[2]

وكان رد فعل جبهة التحرير على ذلك أن قام الفدائيون بوضع قنابل في كثير من الأماكن العمومية التي يمر عليها الفرنسيون، وتلى ذلك إضراب 8 أيام الذي لجأ الجيش الفرنسي إلى منطق القوة لإنهائه، فأجبر المظليون التجار والعمال على الالتحاق بمتاجرهم وعملهم وإلا فإن مصيرهم القتل[3]،فقط من أجل إفشال هدف جبهة التحرير الوطني السياسي والعسكري الذي خططت له والمتمثل في عرض القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة[4].

إنّ عمليات التفتيش العشوائية للجنود المظليين وعمليات التعذيب التي تعرض لها سكان العاصمة بالإضافة إلى نظام الرقابة والتتبع الذي ابتدعه العقيد Trinquier الذي يعتمد على تقسيم الأحياء السكنية إلى مجموعات أو أقسام محددة ومعرفة بواسطة حروف وشارات على جدران وأبواب المنازل، مع تعيين رئيس لكل مجموعة يقدم تقارير يومية عن الأشخاص الذين يزورون الحي أو يقيمون لدى العائلات القاطنة بالحي[5]، كل هذه الإجراءات تسببت في تعطل الاتصالات بين المظليين مما أدى إلى سهولة اختراق التنظيم السياسي والعسكري لجبهة التحرير في مدينة الجزائر، وبالتالي تخلخل التنظيم السياسي للمدينة بسبب تفرق مجموعات الفدائيين بحثا عن قواعد خلفية وعثور المظليين على أعداد هائلة من مخابئ الأسلحة في حي

---

[1]– جان بول سارتر، **مواقف مناهضة للاستعمار**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص 61.

[2]– بن يوسف بن خدة، **الجزائر عاصمة المقاومة**، مصدر سابق، ص 69.

[3] – أنظر الملحق رقم : 05

[4]– شريط لخضر ، **إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية** ،مرجع سابق، ص195.

[5]– غالي الغربي، **فرنسا والثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 371.

القصبة[1] كما قضى المظليون على أعداد معتبرة من المناظلين حيث تم تفكيك شبكة ياسف سعدي، كما تمكن مظليو بيجارBigeard في 17 فيفري 1957 من اعتقال العربي بن مهيدي[2] وتنفيذ حكم الإعدام فيه، وقد قال عنه الكولونيل بيجار:" إن ابن مهيدي عرف كيف يقهر الألم ...إنه يؤمن بالمقاومة إيمانا أعمى"[3] ،إضافة إلى إيمانه بالشعب الجزائري وبقدرته على خوض المعركة ضد الاستعمار، كما خرجت لجنة التنسيق والتنفيذ من العاصمة ورد على ذلك ياسف سعدي بعملية في 09 جوان بمرقص كازينو للكرتيش، التحق بعدها الكولونيل قودار ومظليين القبطان ليجي بشبكته المكونة من الجنود المعروفة بالقبعات الزرق، وانتهت المعركة بالقاء القبض على قائد المدينة ياسف سعدي في 23 سبتمبر 1957 واستشهاد لابوانت[4] في 8

---

[1]- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 81.

[2]- العربي بن مهيدي(1923-1957) قائد حرب التحرير الوطني، ولد بدوار الكواشي بعين مليلة أم البواقي في عائلة فلاحية ميسورة، درس المرحلة الابتدائية والثانوية ببسكرة ثم باتنة قبل أن يوظف كمحاسب في مصلحة الهندسة ببسكرة، في 1939 انخرط في الكشافة الإسلامية مناضل في حزب الشعب الجزائري، اعتقل إثر أحداث 8 ماي 1945،التحق بصفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية، انضم إلى المنظمة الخاصة ببسكرة، عين رئيس دائرة عن الحزب في القطاع الوهراني وعضوا متفرعا في حركة انتصار الحريات الديمقراطية أقيل من منصبه، عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل ثم عضوا فعالا في جماعة 22 التاريخية، أول قائد للمنطقة الخامسة (وهران)، عضو بلجنة التنسيق والتنفيذ، اعتقل نهاية فبراير 1957، استشهد تحت التعذيب في 1957/03/4. أنظر: عبد المالك مرتاض، **المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة1954-1962م**، دار الكتاب العربي ،الجزائر ،2010،ص 148.

[3]- **المجاهد(لسان حال جبهة التحرير الوطني)**،"**الديموقراطية الفرنسية في الجزائر**"،العدد 10، بتاريخ 1957/09/05، ص 8.

[4]- علي لابوانت(1930-1957م) اسمه الحقيقي علي عمارة ولد بمليانة، ولد من أبوين فقيرين ولم يدخل المدرسة أبدا، تربى في القصبة وهو يبيع الفطائر في الشارع، سجن لمدة عام بتهمة عدم الانصياع لأمر الشرطة، عندما قامت ثورة أول نوفمبر جندته جبهة التحرير الوطني، سجن في سجن بربروس تمكن من الفرار وعاد إلى القصبة، جاهد خلال معركة الجزائر واستشهد في 8 أكتوبر 1957 رفقة الطفل عمار خلال معركة الجزائر في منزل جرى تفجيره من طرف مظليي ماسوا. أنظر: عبد المالك مرتاض، المرجع نفسه، ص 442.

أكتوبر 1957 رفقة الشهيدة زهرة ظريف وذلك بعد أن حوصرا إلا أنهما اختارا الشهادة على أن يسلما نفسيهما إلى العدو الغاشم[1].

فمعركة الجزائر صفحة مظلمة في تاريخ الثورة الجزائرية وتجربة جهنمية طبقها محترف الحرب المضادة روبير لاكوست ،تم تعميمها على باقي الجزائر إذا تأكد نجاحها[2]، وكان الهدف من ذلك هو تصفية الجبهة وممارسة الضغط النفسي من أجل تحويل ذهنية الجزائريين لدفعهم للانضمام بصورة عفوية إلى الحل الفرنسي، ثم تقديم سياستها في حلة جديدة تدعى سياسة إقرار السلم .

وفي الأخير الشيء الذي ينبغي ان يقال أن ما حدث في معركة الجزائر من خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد فإنها ساهمت في لفت أنظار العالم إلى الثورة الجزائرية اكثر من أي وقت مضى، وبذلك تكون معركة الجزائر قد خدمت جبهة التحرير الوطني أكثر مما خدمت السلطات الفرنسية رغم شناعة الأساليب التي طبقها لاكوست من خلال تكثيف الحصار العسكري حسب شهادة بيار ميزوفاف الذي عينه لاكوست "كنا نسعى إلى خنق التمرد العسكري بالعدد...وتكثيف الحصار العسكري" واستعمال مختلف أساليب التعذيب والتقتيل وحسب شهادة بن يوسف بن خدة:" كان هناك قتلى وجرحى وأخذت المقصلة تقطع الرؤوس تحت رعاية لاكوست Lucoste".

3-2-7-2 الشمال القسنطيني:

لم تقتصر الحرب المضادة على المدن فحسب، بل امتدت إلى القرى والأرياف أيضا ذلك بهدف محاصرة جيش وجبهة التحرير الوطني أينما وحيثما وجدوا، نذكر على سبيل المثال الشمال القسنطيني و في يوم 03 ماي 1957 اجتمعت القيادة الفرنسية في مدينة قسنطينة وقررت أن تكون دوائر القل، جيجل والمليلة وكذلك قسم كبير من دائرة سكيكدة مناطق محرمة.

أجبر الجيش الفرنسي سكانها على المغادرة وأعطيت لهم 8 أيام لتنفيذ ذلك، ولكن باءت تلك العمليات بالفشل الذريع لأن معظم السكان قد فروا إلى الجبال، حيث قام جيش وجبهة التحرير الوطني ببناء ملاجئ لهم، بينما سيق البعض الآخر إلى المحتشدات بالقوة، وقد قامت الجبهة بإنشاء خلايا خاصة للدعاية والإعلام تهدف إلى تهريب سكان المحتشدات وتحريضهم ضد

---

[1]- شريط لخضر، **إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية** ،مرجع سابق، ص 196.

[2]- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 83.

العدو، كما قام المجاهدون بتكثيف العمليات العسكرية في تلك المناطق عن طريق نصب الكمائن وقال علي الكافي في هذا الصدد:" لقد أر اد العدو أن يفصلنا عن السكان، فكانت النتيجة أن أصبح من جراء ذلك في خوف دائم من الهجومات المفاجئة والمكامن المباغتة"[1].

وبسبب رفض سكان المناطق المحرمة المغادرة شنت القوات الفرنسية عليهم حرب الإبادة بواسطة المدفعية الثقيلة والطيران، والأخطر من ذلك أن السلطات الفرنسية منحت المستوطنين صلاحيات مطلقة للدفاع عن أنفسهم وتكوين لجان الدفاع الذاتي المسماة باليد الحمراء ، ورد على ذلك جيش التحرير بإنشاء فيالق لإحباط هذا النوع من العمليات.

3-2-7-3 الولاية الثالثة (القبائل):

لقد اعتبر العدو القبائل منطقة نموذجية لتحقيق التهدئة، ومن أجل ذلك شرعت في إحراق القرى ورميها بقنابل النابلام في بداية كل عملية تطهير وقمع تتخذها ضد كل منطقة متعفنة (أي التي تكون بها المجاهدون)[2]، وبعد ثم يذهب الجنود إلى الديار التي لم تمسها القنابل فينهبون وينتهكون أعراض النساء.

وقد استعمل الجنود الفر نسيون في بلاد القبائل مختلف انواع التعذيب ،حيث كان يوضع المشبوهين في صندوق خشبي مستدير ثم يرمى بهم من أعلى المنحدر الصعب، ومن بين مراكز التعذيب ببلاد القبائل مركز يسمى بقنطرة بجايةحيث كان المساجين يكدسون في مخابئ ثم يقتلون بالاختناق بواسطة دخان أسود يأتي بإجراء كمية كبيرة من المازوت[3].

كما كانوا يشنون على تلك المنطقة عمليات التفتيش فيقتلون خلالها بدون محاكمة ويقومون بالمجازر الجماعية، وأمام تلك القوة اعتقد الفرنسيون أنهم بدأوا يسيرون في اتجاه إيقاف زحف الثورة خاصة وقد اعتقد لاكوست انه حقق التهدئة لكن ذلك لم يحدث.

3-2-8 الحركات المناوئة للثورة الجزائرية:

إن أي ثورة لا تخلوا من التناقضات والاختلافات التي تولد الحقد والكراهية بين صفوفها، وكثيرا ما كانت تنتهي بالخيانة ، والثورة الجزائرية هي الأخرى عرفت العديد من الاختلافات بين

---

[1]- **جريدة المجاهد(لسان حال جبهة التحرير الوطني)**، العدد 40، بتاريخ 1959/04/16، ص 8.

[2]- أنظر الملحق رقم : 06

[3]- **جريدة المجاهد(لسان حال جبهة التحرير الوطني)**،"**فرنسا توالي جرائمها بالجزائر**"، العدد 09، بتاريخ 1957/09/20، ص 5.

قادتها منذ تفجيرها والتي استغلتها السلطات الفرنسية في محاولة بناء قوة ثالثة مواجهة للثورة، بتشكيل حركات مناوئة على رأسها الحركة الميصالية التي اتخذت أشكالا مختلفة وحملت أسماء متعددة من ضعفاء النفوس والحاقدين على الثورة الجزائرية، والتي كانت السلطات الفرنسية تراهن على نجاحها وتدعمها، وقد لخص ذلك جاك سوستيل سنة 1955 عندما قال أن ميصالي هو آخر ورقة رابحة لديه وقد واصل لاكوست سياسة سلفه في استغلال سلاح الحركة في القضاء على الثورة الجزائرية، فما هي أهم تلك الحركات المناوئة ؟

ونظرا لأهمية هذا الموضوع اردنا ان نخصص له حيّزا مهما في عملنا هذا وأهم ما تناولنا في هذا العنصر:

- ✓ عملية العصفور الأزرق.
- ✓ حركة محمد بلونيس.
- ✓ حركة بلحاج الجيلالي كوبيس.
- ✓ حركة الشريف بن السعيدي.

3-2-8-1 عملية العصفور الأزرق:

لقد عرف روبير لاكوست بمحاولاته المتكررة لاختراق الثورة وتكوين إطارات جزائرية موالية لفرنسا[1]،وأول ما قام به استكمال المشروع الذي قام به جاك سوستال من خلال ما يسمى بعملية الطائر الأزرق وهي عملية دقيقة وقعت في منطقة القبائل الكبرى[2] ،وعلى رأس من كلف بهذه المهمة (أحمد زيدات، الطاهر عشيش، ومحمود يازون) الذين توجهوا بدورهم إلى إخوانهم المجاهدين (كريم بلقاسم وسعيد محمدي) فطلبوا منهم تلبية الدعوة، وعندما تسلم لاكوست المعلومات عن استعداد هؤلاء لم يخف فرحته بنجاح المهمة التي تسلمها من سلفه سوستيل وقد سماها آنذاك القضية الهامة[3]، ولكن كانت خيبة أمل لاكوست أكبر من أن توصف عندما

---

[1]- محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، 2007، ص 70.

[2]- عبد القادر نور، **حوار حول الثورة**، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص 307.

[3]- **المجاهد (لسان حال جبهة التحرير الوطني)**،"**كيف اهتدى روبير لاكوست إلى تسليح الثوار**"، العدد 03، 1956، ص 34.

انضم المنفذون إلى إخوانهم المجاهدين[1]، ولعل سبب فشله يعود إلى أنه لا يعرف الشعب ولا قادة الثورة والأرض التي يحاربون من أجلها مثلما يعرفها المجاهدون، وظهر لاكوست مغفلا عندما سلح مجاهدين حقيقيين لجبهة التحرير الوطني[2].

وقد اعلن كريم بلقاسم عن نجاح تلك العملية في ختام مؤتمر الصومام قائلا:" سأعلن عن حدث عظيم وقع بولايتنا وانتصرنا فيه بصفة رائعة على مصالح الإدارة الاستعمارية ...وهي عملية العصفور الأزرق التي أشرف عليها جاك سوستال ودعمها بعده لاكوست[3] لمدة تزيد عن تسعة أشهر حصل من خلالها جيش التحرير الوطني على ما يزيد عن 400 قطعة إضافة إلى اللباس والذخيرة والمال وتسليح ما يزيد عن 360 شخص.

3-2-8-2 حركة بلونيس:

رغم فشل لاكوست في عملية العصفور الأزرق واصل استغلاله للحركة وأشهرها حركة بلونيس[4]الذي تمركز نشاطه في عدة مناطق من الولاية السادسة[5]، ولكنه في البداية كان في الولايةالثالثة[6] ثم انتقل الى نواحي سيدي عيسى بالولاية الربعة ،وكان هدفه منع توسع الثورة في

---

[1]- مصطفى طلاس، **الثورة الجزائرية**، مصدر سابق، ص 304

[2]- أنظر الملحق رقم : 07

[3]- عبد الحفيظ أمقران، **مذكرات من مسيرة النضال والجهاد**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 58.

[4]- محمد بلونيس(1912-1958) في برج المنايل ولاية بومرداس حاليا في سنة 1912، درس في المدرسة الابتدائية الفرنسية، وفي سنة 1938 انضم إلى حزب الشعب الجزائري، اعتقل مؤقتا لعلاقاته بأحداث 8 ماي 1945، اتصل في برج منايل بجماعات من قطاع الطرق لخوض الكفاح الوطني واغتيال أناس من حزب الشعب الجزائري خلال الانتخابات البلدية في أكتوبر 1947، سجن بسبب نشاطه في حركة انتصار الحريات الديمقراطية وحينها لاحظ عليه زملاؤه بأنه يربط علاقة وثيقة برئيس البلدية الفرنسي، بقي مخلص لمصالي الحاج بين عامي 1953-1954م، وبعد ستة أشهر من قيام ثورة أول نوفمبر 1954 كلف محمد بلونيس من قبل مصالي بقيادة المجموعات المسلحة التابعة للحركة الوطنية الجزائرية في بلاد القبائل، وقد لعب هذا= التنظيم العسكري دورا كبيرا في ظهور صراع مسلح ما بين جيش التحرير الوطني والعناصر المصالية في الجزائر، وقد جندت جبهة التحرير قوات معتبرة لمحاربته فتقهقرت مقاومة بلونيس في الجنوب. أنظر: عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية**،مرجع سابق ص 64.

[5]- أنظر الملحق رقم: 08 .

[6] - Teguia Mohamed, **L'Alegria en guerre**, Op.cit, P 175.

الصحراء الجزائرية، ،حيث استقر بعدها في منطقة الهضاب العليا في حدود المسيلة "سيدي عيسى، وملوزة" وهناك أنشأ جيشه المعروف بالجيش الوطني الجزائري واستقر في جبال مناعة في أواخر شهر أفريل وبداية شهر ماي 1956، حاول كسب القائد زيان عاشور[1] لكن هذا الأخير طرده فانسحب وتمركز في المكان المسمى بالقطفة بنواحي سيدي عيسى وهناك جدد خطته بتدعيم من فرنسا عن طريق اتصاله بمصالح الجيش والمخابرات الفرنسية.

وفي بداية سنة 1957 بدأ روبير لاكوست يخطط لاستمالة بلونيس إذ كلف صالان بالتحضير لعملية سميت بعملية أوليفي Olivier، وفي تلك السنة كان بلونيس متمركزا في جبال قرب بني ولمان وملوزة في حدود منطقة المسيلة، فتم الاتصال به عن طريق ضابط لاصاص المدعو كومبيت Combette، وكان أول اتصال بينهما في يوم 11 افريل 1957م ، وتقرر يوم 19 أفريل 1957 إجراء لقاء بينهما في منطقة سيدي هجرس عند نهاية حدود بني يلمان لكن ذلك لم يحدث بسبب خروج قوات عسكرية فرنسية للمنطقة مما أدى ببلونيس أن يظن أن هذه القوات أتت لقتله فقرر الفرار نحو الجنوب[2]، وعندما علم بلونيس بحقيقة خروج القوات الفرنسية قرر أن يحدد لقاء آخر يجمعه بالضابط الفرنسي وأن يكون هو المفاوض ويمثله مساعده عمر الوهراني، إذ أرسل رسالة إلى كومبيت يوم 24 أفريل 1957 أجابه بقبول تحقيق اللقاء ولكن بشرطين:

1-التوقف النهائي عن محاربة القوات الفرنسية.

2-التوقف النهائي عن مراسلة طواجين لفراح وزعماء المخزن في أولاد ثاير.

---

[1]- زيان عاشور(1919-1956) ولد بالبيض ، درس علوم الشريعة في أولاد جلال، جند في الجيش الفرنسي في الحرب العالمية الثانية، دخل النضال السياسي 1945، دخل السجن عدة مرات قبل الثورة ونفي من بلده بسبب نشاطه السياسي، ألقي عليه القبض يوم غرة نوفمبر 1954، وعند خروجه عام 1955 سارع إلى ناحية بوسعادة لتنظيم الثورة، عينه الشهيد بن بولعيد قائدا عاما على الناحية الغربية (بوسعادة والجلفة)، حضر اجتماع الاطارات الذي دعى له بن بولعيد في الجبل الأزرق وفيه قال كلمته الشهيرة جاء الرجل الذي تعتمد عليه في الصحراء استشهد في معركة ضاربة مع العدو بجبل خلفون للمزيد أنظر: الهادي درواز، **الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع**، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 120.

[2]- جمعة بن زروال، **الحركة الوطنية الجزائرية المصالية وموقفها من الثورة 1954-1962**، مذكرة ماجستير ،قسم التاريخ ،جامعة باتنة،2002-2003م، ص 81.

وتطورت الأمور بسرعة خلال شهر ماي واتضح أن بلونيس ورجاله أصبحوا بمثابة الدمى في أيدي المخابرات الفرنسية[1]، وبسبب ذلك عزم جنود جيش التحرير الوطني على تصفية الحساب معهم والقضاء على المصاليين في منطقة ملوزة[2].

حادثة ملوزة 28 ماي 1957:

لم يكتفي سكان ملوزة بولائهم لمحمد بلونيس والحركة المصالية بل كانوا يقومون بعمليات عسكرية ضد جيش التحرير الوطني ،من أجل هذا قرر قائد الولاية الثالثة محمدي السعيد أن يطهر منطقة ملوزة من المصاليين ومن جيش بلونيس، بالإضافة إلى السيطرة على منطقة الصحراء والو لاية السادسة التي أصبحت لها أهمية كبيرة لدى روبير لاكوست خاصة بعدما تم اكتشاف دول البترول بها، وبما أن المسافة طويلة بين حقول الإنتاج في الجنوب وتوصيله إلى الشمال فوضعت فرنسا كل ثقتها في الجنرال بن لونيس[3].

وقد أسند محمدي السعيد مهمة القضاء على المصاليين في منطقة ملوزة إلى النقيب عبد القادر سحنون البريكي المدعو العربي مسؤول المنطقة الجنوبية في الولاية الثالثة، في يوم 28 ماي 1957 جهز عبد القادر البريكي حوالي ثلاثمائة جندي، حيث نزلوا في الجبال المحاذية لمنطقة ملوزة على الساعة الثانية صباحا ووصلوا إلى المنطقة ودوار بني يلمان على الساعة الثامنة صباحا وحاصروا المنطقة وبدأوا يخرجون الأهالي من منازلهم وأكواخهم ويجمعون الرجال والشباب ثم أخذوهم إلى مشتة القصبة وهي ضيعة مجاورة لبني يلمان وقامت هذه المجموعة المسلحة التابعة للولاية الثالثة إلى قتلهم بواسطة الخناجر والفؤوس والمعاول، ولم يعتمدوا على إطلاق النار خوفا من سماع الفرنسيين لطلقات الرصاص الذين يتمركزون على

---

[1]- يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة التاريخية**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 165.

[2]- تقع منطقة ملوزة Melouza في شمال شرق المسيلة على حدود منطقة سطيف، إذ تتكون من عدة قبائل أغلبهم بدو يعيشون على الزراعة وتربية المواشي، وتحتوي هذه المنطقة على عدة قرى منتشرة مثل: دوار بني يلمان، دوار مشتة القصبة، ودوار بني ثاير، أغلب سكان منطقة ملوزة كانوا ينتمون إلى الحركة الوطنية الجزائرية المصالية، وبعد تمركز قوات جيش بلونيس فيها أصبح سكان ملوزة وضواحيها جنود في جيش بلونيس.

[3]- الهادي درواز، المرجع السابق، ص 120.

بعد كلم من منطقة ملوزة، وبعد انتهاء المهمة على الساعة الثانية عشرة زوالا انسحبت إلى الجبال الشمالية المحاذية لبني وقواق قرب المنصورة على حدود منطقة سطيف[1].

وتقدر السلطات الفرنسية عدد الضحايا بـ 301 قتيل و150 جريح، والتي حاولت ضرب جيش التحرير الوطني باستطحابها للصحافة الدولية المعتمدة بالجزائر للتشهير بأعمال الفلاقةالسفاحين الذين لا حوار معهم إلا بلغة الحديد والنار حسب رأيها، ولم تكتف إدارة الاحتلال بهذا بل أوصلت الخبر إلى منبر الأمم المتحدة بنيويورك لتقول ما معناه " إن مناقشة القضية الجزائرية بطلب من الجبهة خطأ لأن الجبهة لا يحق لها أن تمثل شعبا تقوم بتذبيحه"[2]، وفي المقابل عملت جيش التحرير الوطني على نفي تنفيذ هذه العملية من طرف جيشها، فقد أصدر مكتب الاستعلامات التابع لجبهة التحرير في يوم 6 جوان 1957 بيان عن هذه الأحداث يقول فيها ما يلي:" ... في يوم الثلاثاء 28 ماي حوالي الثامنة صباحا نزلت مجموعة مجهولة الهوية إلى منطقة ملوزة وأخذ هؤلاء الغرباء رجال القرية والدوار إلى منطقة القصبة وهم مكبلي الأيدي من الساعة الثامنة إلى الثانية عشرة زوالا ... وقد قدر عدد الضحايا رسميا بثلاثمائة وثلاثة قتيل وخمسة عشرة جريح ..."، وذلك بسبب حساسية الموضوع في تلك الفترة والخوف من رد فعل الجزائريين خاصة وأن الضحايا من أبناء الجزائر.

حادثة أوليفي:

بعد حادثة ملوزة أرسل بلونيس رسولا في يوم 30 ماي 1957 مع أحد أتباعه إلى الضابط كومبيت وطلب منه لقاء مستعجلا، وبهذا اللقاء بدأت مغامرة بلونيس العسكرية مع الجيش الفرنسي، إذ وضع رجاله تحت مراقبة القوات التصادمية الحادية عشرةle 11,e choc إذ قرر الضابط rouolle وبتشجيع من الضابط friddy bauer من قوات التدخل إنشاء قوة ثالثة بإشراف من وزير الدفاع الفرنسي من باريس chaban delmas والتي أعطى لها تسمية عملية أوليفي l'opération olivier .

[1]- جمعة بن زروال، المرجع السابق، ص 82.

[2]- محمد بلعباس، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 183.

لقد كلف الوزير المقيم روبير لاكوست الجنرال صالان بقضية بلونيس، وفي31 ماي 1957 كلف الجنرال صالان النقيب بينو Bino بمقابلة بلونيس وقد تمخض هذا اللقاء عن جملة من النقاط اتفق حولها الطرفان من بينها ما يلي:

- ✓ محاربة جبهة التحرير الوطني والعمل على كشف خلاياها وطرق تموينها.
- ✓ تنفيذ العمليات تحت إشراف مصالح المخابرات الفرنسية وتسييرها ووضع وحدات كومندوس فرنسية خاصة في حالة استعداد دائم للتدخل عسكريا إلى جانب بلونيس تحت قيادة النقيب ريكون وتزويدها بمختلف الوسائل الحربية.
- ✓ إنشاء شبكة مخابرات تتولى تزويد السلطات الاستعمارية بالمعلومات المطلوبة عن تنظيم جبهة التحرير بالمنطقة[1].

وبعد أن تحالف بلونيس مع المخابرات والجيش الفرنسي أخذت تزوده بالأسلحة والذخائر والأموال وتغض الطرف عنهم وعن أعمالهم، وأطلقت فرنسا على محمد بلونيس رتبة جنرال jenerale على رأس قواته العسكرية التي سميت بالجيش الوطني الشعبي الجزائري[2]، ورفع على معسكره علم الجزائر الوطني والعلم الفرنسي.

ولقد اتخذ من الجلفة مقرا له ولأتباعه مرتدين الزي العسكري مغالطين الشعب بها، من خلال ما ذكرته جريدة المجاهد:" منطقة الجلفة لم يكن بها تنظيم عسكري وسياسي ... فكانت بذلك مكانا للحركة وقائدهم بلونيس بعدما غالطوا الشعب بارتدائهم للزي العسكري ...، ولكن كانت آخر ضربة للحركة المصالية التي كان يؤمن بها الفرنسيون، وقد كشفت الولاية العامة عن المصالح التي كانت بين بن لونيس ومكاتب لاكوست لكي تبرهن أن لفرنسا بعض الولاة في الجزائر، وبسبب ذلك كتب بلونيس رسالة:" إني مشارك في التهدئة ولست منظما للسلطة الفرنسية" ولأول مرة يعترف مسؤول ميصالي على أن مشروع لاكوست للتهدئة مشروع إنساني[3]،بدأ بلونيس هجوماته على جيش التحرير الوطني والجبهة منذ 4 سبتمبر 1957 عن

---

[1]- **أعمال الملتقى الوطني حول إستراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص 45.

[2] - alistair horm, **histoire de la guerre d'Algérie**, achevé d'imprime sur le presses, Algérie, 2008, p 267.

[3]- **جريدة المجاهد(لسان حال جبهة التحرير الوطني)**، العدد 11، بتاريخ 1957/09/21، ص 4.

طريق الهجوم على القرى والاعتداء على السكان وسلب أموالهم ويهدد كل من يساعد جبهة التحرير الوطني سكان.

فأصبحت بذلك الولاية السادسة خاصة الجلفة وضواحيها حرجة جدا خاصة في سنة 1957 بسبب تمركز حركة بلونيس بها الذي كان يأخذ تعليماته[1] من الوزير المقيم روبير لاكوست عن طريق الجنرال صالان[2]، كما كلف الجنرال بارلانج بمتابعة قضية بلونيس[3] وسخر إمكانيات ضخمة لبونيس من أجل القضاء على الثورة الجزائرية.

وبهذا نستنتج أن حركة بلونيس هي حركة مصالية خدمت الاستعمار الفرنسي عن طريق زرع الفوضى والقمع وتقتيل الأهالي وإطارات وضباط جيش التحرير، وبالقضاء على حركة بلونيس تبخر حلم لاكوست وامتد ربع ساعة إلى سنتين.

وقد كان لحركة بلونيس علاقة مع حركتي بلحاج الجيلالي وحركة شريف السعدي الذي لا يمكن انكار دورهما في دعم الحرب المضادة التي شنها ضد الثورة التحريرية.

3-2-8-3 حركة بلحاج الجيلالي:

كان بلحاج الجيلالي[4] يكلف على الفور من قبل الشرطة بتجنيدهم ضمن وحدات قتالية باسم جيش التحرير الوطني، حيث عمل مخبرا من خلال اتصاله الدائم بالحركة الوطنية من جهة وبجهاز شرطة العدو من جهة ثانية.

وقد تمكن من مغالطة المواطنين في نواحي الشلف باعتباره سجين سياسي قديم ومناضل في

---

[1]- انظر ملحق رقم :09.

[2] - phillippe gaillard, **l'alliance la guerre d'Algérie du générale bellounis 1957-1958**, l'harmattan, 2009, p 100.

[3]- انظر الملحق رقم :10.

[4]- هو بلحاج الجيلالي عبد القادر من مواليد قرية زدين بولاية عين الدفلى، التحق بمدرسة ضباط الصف بشرشال وتخرج منها برتبة عريف، انضم إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية وأصبح عضوا في المنظمة الخاصة (O.S) احتضن مؤتمر حركة انتصار الحريات الديمقراطية عام 1946 بمزرعته بزدين، سجن بعد كشف أمر المنظمة الخاصة أباح بجميع الأسرار للشرطة الفرنسية، أطلق سراحه وتحول إلى مخبر يعمل في جهاز الشرطة، اتخذ لنفسه اسم كوبيس نهاية عام 1956م. أنظر: مذكرات سي لخضر بورقعة، **شاهد على اغتيال الثورة**، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2000، ص 86.

الحركة الوطنية، وقام بتجنيدهم ووصل عددهم سنة 1957 إلى أكثر من 500 رجل[1]،وشرع kobus فيتنفيذ مخطط العدو الفرنسي لضرب الثورة من داخلها وإشعال الفتنة بين الجزائريين رافعا العلم الفرنسي إلى جانب العلم الجزائري فوق ثكنته، حيث قام بنصب الكمائن للمجاهدين والاشتباك معهم بقوة، وقد تفطن أتباعه لمكائد قائدهم الذي كان يحرضهم على قتال الجزائريين دون الفرنسيين وعندما تبينوا حقيقته غادروه إلى صفوف جيش التحرير، وتحالف الحاج الجيلالي مع العميل الخائن باش آغا بوعلام وصار يقاتلان جنبا إلى جنب مع قوات العدو.

3-2-8-4 حركة الشريف السعدي:

بعد أن قضت الثورة على العميل كوبيس وأتباعه حتى ظهر خائن آخر يدعى السعيدي[2] في المناطق الواقعة بين الولايتين السادسة والرابعة، حيث انضم الخائن سعيدي إلى الثورة متظاهرا بخدمته لها، و عمل على إثارة الفتنة بين المجاهدين وقام باغتيال خيرة الإطارات في الولاية السادسة وكسب إلى جانبه مؤيدين، كما دبر اغتيال علي ملاح[3].

وقد فر أحد رجاله وهو الجندي عبد الرحمن الذي أخبر القائد سي أمحمد بكل أعمال الخائن السعيدي، وعمل على وضع خطة مضادة للقضاء على السعيد هذا الأخير الذي تفطن لذلك، وانضم للجيش الفرنسي مباشرة الذي أعطى له رتبة عقيد في الجيش الفرنسي[4] بعد أن ارتمى في أحضان الجيش الفرنسي بصحبة ثلاثمئة حركي.

---

[1]- محمد تقية، **الثورة الجزائرية**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص 483.

[2]- شريف السعدي (1925-1957م)إنه شخص دون ماضي تاريخي، تطوع لخدمة الجيش الفرنسي في الهند الصينية حتى سنة 1955م ،بعد عودته للجزائر انظم إلى الثورة الجزائرية، لكن قادة الثورة لم يقوموا بالتحريات اللازمة عليه، حيث قام بتنظيم فوج من رجال دشرته،كانت علاقته مع المسيرين سيئة ومتوترة ،وقد انتهى به الأمر بخيانة وطنه وانضمامه إلى العدو الفرنسي،حيث عمل على وضع مخطط عدواني ينفذه ضد الثورة والمجاهدين،إلى غاية أن دبر له المجاهدون مهمة القضاء عليه في سنة 1957م، أنظر: مذكرات سي لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 188.

[3]- **أعمال الملتقى الوطني حول إستراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة**، مرجع سابق، ص 188.

[4]-مذكرات سي لخضر بورقعة، المصدر نفسه، ص 94.

المبحث الثاني: إستراتيجية السياسية والإدارية

1- سياسة الحرب النفسية:

الحرب النفسية من أخطر الأساليب العسكرية التي استعملها الاستعمار الفرنسي في الجزائر والتي أصبحت أكثر تطورا في عهد روبير لاكوست وتظهر خطورتها في تأثيرها في مختلف الجوانب فيما يكمن ذلك وماذا نقصد بالحرب النفسية؟

1-1 مفهومها:

تعتبر الحرب النفسية من التجارب التي اكتسبها الجيش الفرنسي في الهند الصينية، ونقصد بها نوع من الحروب السياسية وهي أحدث أسلحة الحرب، هي جزء من الحرب الشاملة التي تشن قبل الحرب وفي أثنائها وفي أعقابها، تستخدم فيها الدعاية والإشاعة والأساليب السيكولوجية الأخرى للتأثير على معنويات العدو من أجل زعزعة ثقتها بنفسها وبقادتها ومعتقداتها وحتى بتاريخها وهويتها[1]، والتي بدورها كانت تهدف إلى القضاء على عقول الشعب بالتأثير النفسي واستمالته بطريقة غير مباشرة وهذه ما يسمى "بعملية غسل المخ"[2].

ومن أجل كسب الثقة وتحسين العلاقة مع الأهالي المسلمين وتحسين صورة الدولة الفرنسية لديهم أصبح من الضروري استكمال العمل العسكري بعمل نفسي دعائي هذا ما جاء في تصريح لاكوست في أفريل 1956 "إن العمل العسكري لا مفعول له دون عمل نفسي دعائي الموجه للرأي العام"، ومع تعاظم الثورة استعمل لاكوست سلاح الحرب النفسية من أجل تحطيم معنويات الجزائريين من خلال التشكيك في قوة الثورة وقادتها في نظرهم .

1-2 مصالح الحرب النفسية:

اعتمدت الحرب النفسية على مجموعة من المصالح و كان للاكوست دورا كبيرا في تسييرها، واستعان الضباط الفرنسيون بالحركة للقيام بتعليم السكان وتوعيتهم بواسطة التجمعات الشعبية وذلك قصد منع تغلغل الثورة في الأوساط الشعبية.

---

[1]- عبد الحفيظ مقدم، "**الحرب النفسية والاستعمار الفرنسي للجزائر**"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 10، 1997، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، ص 124.

[2]- عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008،ص 69.

1-2-1 الفرق الطبية الاجتماعية:

وقد تم الإعتماد على العنصر النسوي تشكيل فرق طبية اجتماعية في سنة 1957، تتكون كل الفرق من طبيب وممرضة أو مساعدة مسيحية ومساعدتين مسلمتين، وقد بلغ عدد النساء المجندات ضمن هذه الفرق إلى 315 إمرأة منها 141 إمرأة من المسلمات الفرنسيات و80 إمرأة أوروبية من المستعمرات و94 إمرأة من أوروبيات الجزائر موزعون على 171 فريق عبر كامل الناحية العسكرية العاشرة، وتسعى هذه الفرق إلى معرفة توجهات النساء الجزائريات وذلك من أجل تحقيق أهدافها الرامية إلى دمج المرأة الجزائرية في المجتمع الفرنسي قصد حرمان الجيش التحرير الوطني من خدماتها في ميدان المعلومات والاتصال والتموين، ومقابل ذلك تحسين ظروف حياتهن ووضعهن القانوني.[1]

1-2-2 وحدات مكبرات الصوت والمناشير:

ظهرت وحدة مكبرات الصوت والمناشير في جوان 1956،وتهدف إلى التقرب من عقلية السكان والتأثير عليهم والسيطرة على عقولهم ، ومن أهم الوسائل التي تعتمد عليها في عملها الأشرطة السمعية المسجلة والمناشير واللوحات الإشهارية التي تضعها في مواقع عمومية تبرز فضل فرنسا على الجزائر، وقد استخدمت هذه الوحدة من قبل الجنرال ماسوا خلال معركة الجزائر 1957 قصد تكسير الإضراب.

1-2-3 وحدة الضباط المتجولون:

تلعب دورا كبيرا في شرح أهداف ومبادئ الحرب النفسية ، وتوجيه قادة الوحدات والمناطق وضباط المصالح الخاصة والضباط المشرفين على القضايا العسكرية الإسلامية، والمسؤولون الإداريون الذين لهم علاقة مباشرة بالسكان زيادة على قيامهم بدور المستشارين التقنيين عند قيادة الوحدات العسكرية التي عينوا فيها.[2]

ومن نماذج من الدعاية الفرنسية استعمال وسائل الإعلام المختلفة والإشاعات واستعراضات القوة والإرهاب البدني والنفسي والمنشورات المتعددة التي توزع أو تلقى من الطائرات على المدن والقرى وتجمعات القوات العسكرية.

---

[1]- الغالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص ص 160-161.

[2]- شريط لخضر، **إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 315.

تطورت الحرب النفسية بتعيين salon في نوفمبر 1956 الذي وضع برنامجه المعروف بـ "تحطيم وبناء"، ومن خلاله يسعى إلى تحطيم الخلايا السياسية والإدارية لجبهة التحرير الوطني عن طريق تقديم مساعدات مادية وإغرائية لاستعادة ثقة الشعب الجزائري، فمثلا كانت السلطات الفرنسية تقطع المؤن والأغذية عن التجمعات السكانية لفترات طويلة ثم تأمر بتوزيعها وتنسب ذلك الانقطاع للثوار، ومن المناشير التي وزعت في هذا السياق "الثوار يدمرون والفرنسيون يبنون"[1].

ومن مظاهر الحرب النفسية بناء عدة مراكز تكوينية كان يسجل بها الشباب الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 سنة و20 سنة وذلك قصد تكوين إطارات مخلصة ومتعاونة مع فرنسا، كم أنشأت عدد من المدارس المختصة مهمتها تخريج ضباط عسكريين مدربين على طرق وأساليب والفنون الجديدة في الحرب النفسية ، وقد بلغ عدد العاملين في مصالح الحرب النفسية والإعلامية في سنة 1958 إلى 884 ضابط و603 ضابطا مساعدا و1740 جندي إضافة إلى العملاء كلهم موزعين على 660 دائرة إدارية[2].

لكن جبهة التحرير الوطني تفطنت ورجعت إلى أصولها ولم تنسى بأن ثوارها أبناء الشعب فبدأت تقوم بتوعية أبنائها عن الأساليب التي استعملتها فرنسا، فقامت بالاطلاع الدائم على الصحف السياسية والعسكرية في الوطن الجزائر وفرنسا والعالم كله[3].

2- التقسيم الإداري:

فعندما أدركت فرنسا خطورة جبهة التحرير الوطني قامت بسلسلة من الإصلاحات السياسية والإدارية[4]، ولقد اعتمد رئيس الحكومة غي مولي على روبير لاكوست في إعداد برنامجه الخاص بالإصلاحات السياسية والإدارية نظرا للصلاحيات الواسعة التي تحصل عليها من خلال منصبه كوزير مقيم مكلف بالشؤون الجزائرية.

---

[1]- عبد الحميد زوزو، **محطات حاسمة في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة**، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 44.

[2]- الغالي غربي، المرجع السابق، ص 173.

[3]- يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين (19-20)**، ج3، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، ص 44.

[4]- محمد تقية، **الثورة الجزائرية المصدر الرمز الآمل**، المصدر السابق، ص 263.

وأول عمل قام به غي مولي إلغاء المجلس الجزائري يوم 11 أفريل 1956 بعد استقالة معظم النواب الجزائريين منه والتحاق البعض منهم بالثورة الجزائرية، كما قرر انتهاج سياسة جديدة في الجزائر تقوم على ثلاثة محاور رئيسية هي:

- وقف إطلاق النار.
- إجراء انتخابات في الجزائر في إطار نظام موحد بالنسبة للجزائريين والأوروبيين في مرحلة لاحقة لوقف إطلاق النار، كما يجب المساواة بين المجموعتين وذلك من خلال خطابه "لا تزال الحكومة الفرنسية تؤيد مبدأ وحدة الكتلة الانتخابية في نظام الانتخاب الجزائر تطبيقا لمبدأ المساواة"[1].
- إجراء مفاوضات مع المنتخبين الجدد لتجديد نظام الحكم في الجزائر[2].

وقد قوبل المشروع بالرفض من قبل الفئتين، وطالبت الجبهة أن الجزائر هي التي تنظم الانتخابات لتقرير مصير الشعب في المستقبل، وبهذا فشل مشروع الإصلاحات غي مولي السياسية وبسببه قررت الأحزاب اليمينية الفرنسية في 1957/05/21 سحب الثقة منه لأنه انتهاج سياسة التفاوض مع عناصر الجبهة ،وقد تمثلت الإصلاحات السياسية الإدارية التي قام بها لاكوست في تلك القوانين والمراسيم ، على رأسهم مرسوم رقم 56-646 الصادر في 1956/06/28م الذي تضمن إعادة تنظيم شاملة للبنى الإدارية في الجزائر فألغيت البلديات المختلطة وتقرر تعميم صيغة البلديات الكاملة الاختصاص،وكان يهدف من وراء هذا المرسوم تقوية الإدارة الفرنسية في الجزائر التي يمكن أن نقسمها إلى السلطات المركزية واللامركزية.

2-1 السلطة المركزية:

فقد تم وضع مناصب الإدارية جديدة وهي مندوب حكومة الجمهورية الفرنسية في الجزائر Délègue Générale، ثم ولاة العمالات Les Préfets فرؤساء الأقسام الإدارية المتخصصة، وكذلك رؤساء الأقسام الإدارية الحضرية التي كانت لديها عدة تسميات منها مراكز العمل الاجتماعي بالصحراء طبقا للقرار المؤرخ في 9 جوان 1957.[3]

---

[1]- مصطفى طلاس، **الثورة الجزائرية**، مصدر سابق، ص 315.

[2]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، مرجع سابق، ص 263.

[3]- بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية**، مصدر سابق، ص 262.

1- المندوب العام: LE Délègue générale حيث يمثل الحاكم العام والمجلس الجزائري من حيث السلطات، كما يعتبر مسؤولا عن حفظ النظام العام ويشرف على تسيير كل المرافق العامة باستثناء تلك المرتبطة مباشرة بالوزارات المعنية في فرنسا، ويساعده في أداء مهامه امين عام Secrétaire Générale وأمينان عامان مساعدانSecrétaire Générale Adjoints أحدهما مكلف بالشؤون الاقتصادية والأخرى بالشؤون الإدارية.

2- ولاة العمالاتles préfets : فهم الذين يخضعون لسلطة المندوب العام وينفذون أوامره المتمثلة في تطبيق القوانين واللوائح التنظيمية والقرارات الحكومية ، ويساعدهم في أداء مهامهم نواب على مستوى الدوائر وكذلك رؤساء البلديات إضافة إلى هؤلاء الولاة تم تعيين ولاة مفوضين فوق العادةSuper بسبب القرار الجديد الذي تضمنه مرسوم 1956/06/28[1] الذي نص على إنشاء عمالات جديدة وضرورة تقسيمها إلى مناطق إدارية يتم وضع ولاة مفوضين عليها وأطلق عليهم اسم المفتشين العموميين لإدارة المفوضة فوق العام Icame،وقد كان التقسيم على مستوى ثلاث مناطق وهي الجزائر، وهران وقسنطينة وتتمثل وظيفتهم في التنسيق بين السلطات المدنية والعسكرية ومراقبتها.

3- نائب والي العمالة Le Sous Préfet وقد حد مرسوم 1956/06/28 إختصاصه في النقاط التالية:

- يعين ممثلا للدولة على مستوى الدائرة.
- يشرف على تطبيق القانون.
- يسهر على حسن تنفيذ اللوائح التنظيمية.
- يعتبر مسؤولا عن مراقبة الشرطة والدرك.

والهدف من وراء توسع اختصاص نائب الوالي هو خنق الثورة وتصفية عناصر جيش وجبهة التحرير الوطني على مستوى الدائرة التي يرأسها[2].

---

[1]- نص مرسوم 1956/06/28 على توسيع السلطة الوصائية لنائب الوالي بعد أن كانت محدودة لا تتجاوز البلديات التي يقل عدد سكان فيها على 40.000 ن، أما البلديات التي يتجاوز عدد السكان فيها 40.000 فقد كانت الوصاية عليها اختصاص الوالي وذلك بمقتضى مرسوم 1956/05/29.

[2]- عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري للثورة الجزائرية**، الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013م، ص 266.

4- الأقسام الإدارية المتخصصة[1](S.A.S) والأقسام الإدارية الحضرية(S.A.U): التي أنشأت في المدن التي يزيد عدد السكان فيها عن 100.000 ن، كما حدد ذلك القرار الصادر في شهر نوفمبر 1956، ثم إنخفض إلى 30.000 ن طبقا بقرار 1957/07/27 والهدف من ذلك هو تطويق الثورة، وقد ظهرت هذه الأقسام نتيجة التطور الذي شهدته أقسام الشؤون الجزائرية التي تهدف إلى محاربة سوء تسيير البلديات المختلطة ،وهي تشبه المكاتب العربية العسكرية سواء من حيث تسييرها من طرف القادة العسكريين،وفي 1956/07/09 صدر قرار مكمل لمرسوم 1956/06/28 ينص على إنشاء هذه الأقسام يعتبر من اختصاص والي العمالة كما حدد اختصاصات رؤساء الأقسام وهي:

- ✓ يعين ضابط عسكري على رأس هذه الأقسام الإدارية من طرف والي العمالة.
- ✓ يكلف بمهام عسكرية مثل توفير الحماية الأمن الضروري للسكان ويسعى للحصول على المعلومات الدقيقة منهم على جيش وجبهة التحرير الوطني.
- ✓ يعتبر المستشار التقني للسلطات العسكرية بحكم معرفته الدقيقة بشؤون القطر وسكانه، إضافة إلى هذا يعتبر رئيس الأقسام الإدارية سواء المتخصصة أو الحضرية ضابطا للحالة المدنية وكذلك للشرطة القضائية ، وبهذا يكمن دوره في توفير الحماية والأمن للشرطة داخل إقليميه، وفي 1956/07/09 صدر قرار منح له كل السلطات الضرورية التي يمكن أن تساعده في تطبيق برنامج الإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية في المناطق المحرمة[2] والفقيرة والتي لم يصلها صدى الثورة بعد، وكذلك تطبيق حالة الطوارئ على المناطق المطوقة، وقد بلغ عدد

---

[1]- الاقسام الإدارية المتخصصة: هي عبارة عن هيئة مدنية موضوعية تحت إمرة ضابط له حراسة مسلحة تتكون من 30 إلى 35 رجل فكان بجانب كل مركز عسكري يوجد مركز لضابط (SAS) أو بداخل محتشدات، فهي عبارة عن مكاتب يسيرها عسكريون مختصون في الشؤون المدنية تم استقدامهم منذ 1955م معظمهم من تدرب في مدرسة (المارشال ليوتي) بالمغرب الأقصى، أنظر: يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة التاريخية**، مرجع سابق، ص 236.

[2]- المناطق المحرمة: وهي الأراضي التي أفرغت من سكانها الذين جمعوا في مراكز خاصة سميت "مراكز التجمع" أكثر من مليوني جزائري هجروا بهذه الطريقة وزج بهم في محتشدات، أنظر: عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)**، مرجع سابق، ص 347.

الأقسام الإدارية في سنة 1957 560 قسم ، فالأقسام الإدارية المتخصصة أو الحضرية هي التي كانت تقوم بالدور الأساسي في تسيير الشؤون الإدارية خلال السنوات 1956- 1957- 1958، وبسبب ازدياد نشاط الثورة الجزائرية أصبح تطبيق الإصلاحات الإدارية طبقا لمشروع 1956/06/28 أمرا مستحيلا واختفت بذلك السلطات الإدارية المدنية لتحل محلها السلطات العسكرية.[1]

2-2 السلطة اللامركزية:

لقد تمثلت الإصلاحات الإدارية على مستوى نظام العمالات ونظام البلديات من خلال مرسوم 1956/06/28 على ما يلي:

1- العمالاتLes Départements:

حيث تم رفع عددها من 9 إلى 13 عمالة خلال الفترة الممتدة ما بين 1956 إلى 1958 وأهم تلك العمالات على مستوى المنطقة الشمالية تضم تلمسان وهران، مستغانم، الشلف، الجزائر، تيزي وزو، سطيف، قسنطينة وعنابة، منطقة الهضاب العليا وتتشكل من عمالات سعيدة، تيارت، المدية، وباتنة، وفي 1959/11/07 صدر مرسوم ينص على تحويلها إلى 15 عمالة وأضيفت من خلاله منطقة الصحراء تضم الساورة والواحات.

أما فيما يخص الدائرة فقد اعتبرها مشروع 1956/06/28 مجرد قطاع إقليمي يتم اللجوء إليه في التقسيم الإداري التقليدي للعمالات وهي تضم البلديات المختلطة[2] والمراكز، البلديات ذات الصلاحيات التامة والممارسة الفعلية.

3- قانون الإطار:

3-1 قانون الإطار:

بعد فشل روبير لاكوست في إيجاد حل للقضية الجزائرية عن طريق الحل العسكري لجأ إلى الحل السياسي واتخذ من قانون الإطار حلا للخروج من المأزق الحالي ويتضح ذلك من خلال

[1]- صلاح بلحاج، **الثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص 74.

[2]- البلديات المختلطة: تقسيم إداري يشمل مجموعات سكان أغلبهم جزائريين تحت إمرة متصرف إداري كانت تشمل عادة عشرات الآلاف من السكان مقابلة البلدية ذات الصلاحية الواسعة المأهولة في الأغلب بأوروبيين تتمتع بنفس صلاحيات بلديات فرنسا. أنظر:عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 62.

ما ذكرته جريدة المجاهد "فقد اقتنع لاكوست بأن استعمال القوة وحده لا يكفي لأن ذلك لا يزيد الثورة إلا قوة لهذا لم يجد غي مولي ولاكوست إلى الحل السياسي".[1]

فكل هذه الإصلاحات السياسية اندرجت ضمن إستراتيجية مكافحة جبهة التحرير الوطني ومحاولة القضاء عليها بطرق مكملة للعمل العسكري، وكان يتوقع أن يؤدي إشراك عدد متزايد من الأهالي في تسيير الشؤون المحلية وتكون مؤيدة لفرنسا، ولكن الإصلاحات السياسية والإدارية كان غرضها كسب ثقتهم وابعادهم عن الجبهة، ولكن بعد سقوط حكومة غي مولي في 1957/05/21 جاءت بعدها حكومة بورجيس مونوري الثقة يوم 1957/06/12 بـ 240 صوتا ضد 194 صوتا، ومن أهم ما تعهد وضع هياكل سياسية إدارية جديدة وذلك في إطار ما يسمى بقانون المبدئي La Loi Cadre أو يسمى بقانون الإطار وقد كلف روبير لاكوست بهذه المهمة وقد قام روبير لاكوست بتقديم عرض عن مشروع برنامجه الإصلاحي أمام أعضاء البرلمان الفرنسي وقد كانت متحمس جدا لفكرة إقامة نظام سياسي جديد في المحاور التالية:

تقسيم الجزائر إلى عدة أقاليم تتمتع باستقلال ذاتي إداري واسع ويوجد على رأس كل إقليم السلطات التالية:

- ✓ مجلس إقليمي منتخب.
- ✓ مجلس حكومة إقليمي يرأسه ممثل للسلطة المركزية ويوجد على رأس هذه السلطات برلمان فيدرالي إقليمي يتولى مهمة التنسيق في الميادين الاقتصادية والمالية والاجتماعية.
- ✓ مجلس فيدرالي يرأسه ممثل للجمهورية الفرنسية يعتبر رئيسا للسلطة التنفيذية، أما الجمهورية الفرنسية فإنها تبقى مسؤولة عن قضايا الأمن والدفاع والدبلوماسية والعدل والتعليم.
- ✓ إقامة نظام إنتخابي موحد يتضمن حماية حقوق الأقليات.
- ✓ تتولى فرنسا مهمة التوسط بين المسلمين الأوروبيين إلا أنه تعرض لممارسة شديدة تتشكل من جاك سوستيل النائب الديغولي في البرلمان الفرنسي، و أندريس موريس[2] وبيير

---

[1]- **جريدة المجاهد (لسان حال جبهة التحرير الوطني) ،"ميدان التهدئة السياسية بعد المصادقة على قانون الإطار"**، العدد 18، بتاريخ 1958/02/15، ص 12.

[2]- وزير الدفاع في حكومة بورجيس مونوري.

بوجاد[1]، حيث اعتبروه مجحفا بحقوق الأوروبيين ولذلك رفضوه وصوتوا ضده كما رفضه الشيوعيون لأنه لا يعبر عن مطالب جبهة التحرير الوطني، وقد عبرت الجبهة عن طريق لجنة التنسيق والتنفيذ "أن قانون لاكوست أبعد ما يكون من فكرة الاستقلال فنحن نريد الوحدة في ظل الاستقلال، بينما لا يتوقع القانون أكثر من تقسيم الجزائر إلى أعراق[2]، وأكد فرحات عباس الناطق باسم اللجنة من جهته نفس الموقف بقوله "لا جديد في قانون لاكوست الذي يشكل محاولة غبية لتقسيم الجزائر"[3].

وقد هاجم المستوطنون روبير لاكوست بين حملة إعلامية شرسة ضده بالإضافة إلى تنظيم مظاهرات صاخبة في 1957/09/18 ضد جكومة باريس وذلك بسبب ما جاء فيه من بنود تسمح بإقامة نظام انتخاب موحد وبرلمان محلي في الجزائر يعمل في إطار السيادة الوطنية، وهذا يعني بالنسبة للأوروبيين منح المسلمين الجزائريين حق المساواة في التصويت والتمثيل في البرلمان المحلي المقترح في الجزائر، وبسبب ذلك سقطت حكومة غي موليه ورجيس مونوري في أواخر شهر سبتمبر 1957، وقد كان للمستوطنين الأوروبيين دورا كبيرا في ذلك بسبب قوة سلطتهم وتحكمهم في السياسة الفرنسية، وقد بقيت الجمهورية الفرنسية الرابعة بدون حكومة لعدة أسابيع إلى غاية قيام حكومة فليكس غايار يوم 1957/02/5 بحصولها على 337 صوت ضد 173 صوت، وقد حافظ روبير لاكوست على منصبه كوزير مقيم بالجزائر مكلف بالشؤون الجزائرية في الحكومة الفرنسية قام بتحضير قانون مبدئي جديد.[4]

3-2 قانون الإطار الجديد:

هو نفسه القانون الإطار المبدئي السابق فقد قام بإدخال بعض التعديلات على محتوى، ويتمثل ذلك التعديل في إنشاء مجالس إقليمية تهدف إلى وضع ضمانات إضافية لحماية حقوق الجماعات الأوروبية في الجزائر، ويكمن دور تلك المجالس في تأجيل تطبيق القرارات المتخذة

---

[1]- زعيم الحزب اليميني المتطرف الذي كان يمثل التجار.

[2]- محمد عباس، **نصر بلا ثمن**، مرجع سابق، ص 238.

[3]- **المجاهد** ،"**ميدان التهدئة السياسية بعد المصادقة على قانون الإطار**"، العدد 18، المصدر السابق، ص 5.

[4]- عبد الرحمان فارس، **الحقيقة مرة مذكرات سياسية 1945-1965**، دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2007، ص 88.

بالأغلبية الساحقة من الجزائريين في حالة عدم موافقة المستوطنين الأوروبيين عليها، ولكن لاكوست أبقى على النظام الانتخابي الموحد في مشروعه الجديد رغم معارضة المستوطنين، وقد صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية بعد تلك التعديلات في 08 ديسمبر 1957.

وقد تم نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية الفرنسية تحت رقم 58-95 بتاريخ 1958/02/5 وأصبح منذ ذلك الوقت يعرف بقانون الجزائر المبدئي La Loi Cadre De L'Algérie.

وأهم الإصلاحات السياسية والإدارية التي جاء بها تتمثل فيما يلي:

المادة 01: تقسيم الجزائر إلى عدة أقاليم تتمتع بالاستقلال الذاتي والإداري وتدير نفسها بنفسها بحرية وديمقراطية في مجال شؤونها الخاصة وفي حدود ما ينص عليه هذا القانون.

المادة 02: الجمهورية الفرنسية تقرر وتكفل لكل المواطنين والمواطنات في الجزائر بدون تفرقة في الجنس أو الدين أو العرق التمتع على قدم المساواة بكل الحريات وكل الحقوق السياسية، والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بصفة المواطن الفرنسي وأنهم يخضعون للالتزامات المترتبة عليها وقد نصت نفس المادة على إنشاء نظام إنتخابي موحد.

المادة 03: نصت من القانون على إعطاء كل إقليم حق إدارة شؤونه الخاصة به بحرية وديمقراطية ولتتمكن الأقاليم من تحقيق هذا الغرض، فقد نصت المادة على إنشاء السلطات التالية على مستوى كل إقليم.

- ✓ مجلس إقليمي منتخب في إطار نظام إنتخابي موحد بين المسلمين الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين.
- ✓ حكومة إقليمية يرأسها ممثل للحكومة الفرنسية مسؤول أمام المجلس الإقليمي.
- ✓ جميع المسائل التي لا تتعلق بالأجهزة المركزية للجمهورية الفرنسية أو ممثليها وتدخل في اختصاصاتها تعتبر شؤونا خاصة بالأقاليم كما أنه من حق المجلس الإقليمي أن يصدر قرارات متضمنة عقوبة الجنحة أو المخالفة[1].

المادة 04: التي تنص على إنشاء مجلس إقليمي للجماعات على مستوى كل إقليم يتكون من المواطنين الخاضعين لقانون الأحوال الشخصية المحلي وبذلك يكون المشروع قد سوى بين المسلمين الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين في داخل هذا المجلس غاضا النظر عن الأضرار

[1]- عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري للثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 283.

التي يلحقها ذلك بالأغلبية الساحقة وفي هذا الإطار لا يمكن أن يصدر قرار لا توافق علية الأقلية ولو جمعت عليه الأغلبية، وبهذا يتم خرق مبادئ الديمقراطية ويشمل هذا المجلس بصفة خاصة ممثلي الهيئات الاقتصادية والنقابية والثقافية والاجتماعية.

المادة 05: تنص على أنه بعد مرور سنتين من تطبيق القانون يمكن للمجلس الإقليمي أن يحدد بقرار منه الاختصاصات التي يرى أنه ينبغي أن يعهد بها إلى الأجهزة الفيدرالية التي سيتم إنشاؤها على مستوى تلك الأقاليم لكن دون المساس باستقلالها الذاتي أو الحد من حريتها في تسيير شؤونها بنفسها.

المادة 06-07-08: برلمان فدرالي يتولى مهمة التنسيق في المسائل الاقتصادية والمالية والاجتماعية و مجلس فيدرالي يرأسه ممثل للجمهورية الفرنسية يعتبر رئيسا للسلطة التنفيذية.

أهداف القانون:

إلغاء العمل بقانون 1947/09/20 في أحكامه المخالفة للقانون الجديد، كما يستثني المناطق الصحراوية من نطاق سيرته فهذه المناطق ستظل محكومة بقانون المناطق الذي يحمل رقم 57-27 الصادرة في 1957/01/13 والنصوص المطبقة له حيث تم وضع وزارة المناطق الصحراوية باسم "وزارة الصحراء" تتمثل مهمتها الأساسية في تنظيم وإدارة واستغلال المناطق الصحراوية، وفي 1957/06/21 صدرت مراسيم حددت مهام وزير الصحراء فحولته سلطات الحاكم العام للجزائر يقودها لماكس لوجون بعد موافقة المجلس الوطني الفرنسي، ومن خلاله تم تقسيم الجزائر إلى خمسة مناطق وهران، مستغانم، الجزائر، القبائل، قسنطينة تشمل هذه المناطق تقسيما ثانويا إلى عمالات بلغ عددها 15 عمالة.

- ✓ الهدف من التقسيم هو القضاء على وحدة الجزائر وتفتيتها حسب مرسوم 1958/05/05 بقسم الجزائر إلى 5 أقاليم وهران، مستغانم، الجزائر، القبائل وقسنطينة.[1]
- إضعاف الشخصية القانونية للجزائر عن طريق تقسيم الجزائر إلى إقليم .
- الحفاظ على امتيازاتها.

[1]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 285.

3-3 أسباب فشله:

لقد تعرض القانون مثل سابقه إلى الرفض المطلق من طرف المستوطنين لأنه يسمح للمسلمين الحصول على المساواة في التمثل النيابي معهم ،أما جبهة التحرير فقد رفضه باعتباره ينص على إبقاء الجزائر جزءا تابعا لفرنسا ولا يتطرق إلى قضية الاستقلال التي يحاربوه من أجلها، وما زاد في تأخير تطبيقه هو اشتراط عودة الأمن والسلم في الجزائر وعلى هذا فإنّه قد يستغرق وقتا طويلا، كما أن قانون1958/02/05 جاء به لاكوست لترضية الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة خاصة وليس حلا لقضية الجزائرية، كما أنها ركزت على استعمال القمع للقضاء على الثورة وما تلك الإصلاحات السياسية والإدارية إلا رمزا لعجز الجمهورية الفرنسية الرابعة عن مواجهة الثورة[1] ،وما عجل في سقوط تلك الجمهورية هو الجيش الفرنسي في 1958/02/08 بقيامه بهجوم على قرية ساقية سيدي يوسف التونسية ،وقد أدعت القوات الجوية الفرنسية أنها هاجمت مواقع الثوار ولكن يتضح من خلال جريدة المجاهد أنها هاجمت المدنين لأبرياء "إن ما أسماه البلاغ الفرنسي بمعسكر الثوار ومراكز المدافع المضادة للطائرات وجثث الثوار تبين لهم أن كل ذلك لم يكن في الواقع إلا دكاكين متواضعة وسوق مزدحمة بسكان القرية ومدرسة تكدست بها جثث الصبيان الصغيرة"[2]، ورغم تنكر الجيش الفرنسي لذلك إلا أنّ هذا الحادث أثار موجة سخط واسعة من دول عديدة ضد فرنسا وسياستها، وقد أعتبر روبير لاكوست أن ذلك الهجوم خطأ فادحا.

وأعلن أنّ الحكومة الفرنسية لم توافق عليه وخوفا من استيلاء الجيش على السلطة قبلت حكومة فيلكيس قايار تحمل مسؤولة ذلك الاعتداء، ورغم تدخل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا لإنهاء الخلافات القائمة بين تونس وفرنسا وبهذا ساهم الحادث في التعريف بالقضية الجزائرية على المستوى العالمي رغم فاجعته ،وتسبب من جهة أخرى في انهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة بسقوط حكومة فليكس غايار بعد أن نزع المجلس الوطني الفرنسي منه الثقة في 1958/04/15 بـ 321 صوت ضد 255 صوت.[3]

---

[1]- Mohamed Harbi ,**le flm documents et histoire (1954-1962),**Editions casbah, Algérie, 2004, p 246.

[2]- **المجاهد** ،"**ميدان التهدئة السياسية....**" ، العدد18، مصدر سابق ، ص4.

[3]- عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري للثورة الجزائرية**، مرجع سابق ، ص 290.

نستنتج مما سبق أن الإصلاحات السياسية والإدارية التي قام بها روبير لاكوست لم تكن سوى مناورات سياسية قام بها من أجل ترضية المستوطنين الأوروبيين ويظهر ذلك من خلال قانون الإطار ومختلف الإصلاحات الإدارية ولكنها باء ت بالفشل بسب الأساليب القمعية التي أتبعها والتي اشترطها قبل تنفذه وتركيزه على القوة العسكرية في القضاء على الثورة الجزائرية وكان يهدف من وراء إصلاحاته تلك إلى خلق قوة ثالثة في الجزائر تساعده على إخماد نار الثورة وإبقاء الجزائر تابعة لفرنسا.

المبحث الثالث: الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية

منذ تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر سعى إلى القضاء على الثورة الجزائرية بمختلف الأساليب والإجراءات العسكرية التي بدأت تظهر بوادر فشلها فلجأ إلى معالجة المشكل الجزائري بالقيام ببعض الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية[1]، ونظرا لما يعانيه القطر الجزائري من فقر كبير رغم غناه بموارده الطبيعية والبشرية، وقد ذكر ذلك الورتلاني في كتابه الجزائر الثائرة:" م.لاكوست يستنتج من أيام خبرته القصيرة، أن المشكل الجزائري إنما هو مشكل اقتصادي واجتماعي،...، فالقطر الجزائري لا يزال قطرا فقيرا جدا، يحتاج إلى رؤوس أموال عظيمة وإلى برامج إنشائية واسعة، وفي القطر الجزائري يعيش الآلاف من البيض أو المسلمين عيشة الضنك والشقاء طيلة السنة، هذا القطر الذي يزداد عدد سكانه كل سنة... هو في حاجة إلى أربعة آلاف مدرسة جديدة لتعليم أبنائه،... الذين يعيشون بين أحضان البغضاء والجهل والفزع"[2]، إذن ما هي الإجراءات التي اتخذها روبير لاكوست لمعالجة ذلك؟

1- الإصلاحات الاقتصادية:

لقد حدد روبير لاكوست ملامح سياسته الاقتصادية والاجتماعية في ثلاث مجالات أساسية وهي الفلاحة والصناعة وتقديم مساعدات[3] وحدد الأهداف المرجوة من وراءها في مجموعة من المراسيم والتعليمات المكتوبة الموجهة إلى مختلف تشكيلات الجيش الفرنسي المتواجدة بالجزائر، ويمكن أن نقول أنّ إصلاحات لاكوست لها نفس الوصفات التي أصدرها من سبقه من الرجال السياسيين الفرنسيين لإيجاد حل للمشكل الجزائري مثلا جاك سوستيل أو حتى دوغول من بعده،

---

[1]- هرفي هامون وباتريك روتمان، **حملة الحقائب**، مصدر سابق، ص 55.

[2]- الفضيل الورتلاني، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 385.

[3]- **جريدة النجاح القسنطينية** ،العدد 1386، 1956/04/11م ،ص1

والتي تعود الجزائريون عليها ولم تعد تعنيهم شيئا لأنهم وبكل بساطة يعملون أنها مجرد حبر على ورق، فقد أصبحوا يعملون جيدا بمناورات السلطات الفرنسية، وقد ذكرت جريدة المجاهد ما قاله سيرج أدور الضابط الفرنسي معلقا عن ما جاء في تقرير روبير لاكوست إلى الأمم المتحدة عن ولاء الشعب الجزائري نحو فرنسا قائلا:" إن الجزائريين لم يعودوا يقبلون أن تعاملهم معاملة الأطفال الذين نؤاخذهم على أخطائهم...، ونعتبرهم متمردين يجب أن نؤدبهم، إن هذه الحقيقة لا يمكن لاصلاحاتنا الاقتصادية والاجتماعية أن تغير منها شيئا، بل إن الجزائريين أصبحوا يشعرون بالعار حتى عندما نعاملهم معاملة طيبة نعتبرهم فيها أقل قيمة منا وأننا أصحاب إحسان عليهم...إنهم يشعرون بأن معاملتنا الحسنة معهم كأنها صدقة تتصدق بها عليهم، حتى أصبح هذا من أسباب ثورتهم مثله مثل معاملتنا السيئة لهم[1]".

وقد اتخذ روبير لاكوست سلسلة من الإجراءات الاقتصادية من خلال:

1-1 مرسوم 17 مارس 1956:

والتي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- رفع الحد الأدنى من أجرة العامل الفلاحي من 340/ف إلى 440/ف.
- تأميم صناعة الحلفاء.
- إعادة تنظيم القروض الفلاحية بواسطة تأسيس التعاونيات الفلاحية والصندوق الجزائري للقرض الفلاحي، وتعيين عدد من المحافظين الحكوميين للإشراف على عملية توزيع القروض والمساعدات.
- إلغاء نظام الخماسة وتعويضه بنظام الاستئجار الذي يعتمد على اقتسام غلة الأرض بين المستأجر والمؤجر، وقد مس هذا الإجراء حوالي 155.000 خماس يشغلون في حوالي 110.000 ملكية زراعية[2].

1-2 صندوق الملكية الريفية (C.A.P.E.R):

مهمته توزيع الأراضي التابعة لأملاك الدولة أو لبعض الشركات الفلاحية الفرنسية والأوروبية، أو التي تم شراءها من كبار المستوطنين على العائلات الجزائرية المحرومة بعد

---

[1]- **المجاهد(لسان حال جبهة التحرير الوطني)**، "**الحرب العنصرية**"، العدد 12، بتاريخ 1957/11/15، ص 6.

[2]- غالي الغربي، **فرنسا والثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 229.

تهيئتها وتجهيزها، وقد أمل روبير لاكوست أن يمكن هذا الصندوق 1000 عائلة جزائرية من الاستفادة من 150.000 هكتار من الأراضي.

1-3 إعادة توزيع الأراضي:

تمثل مسألة توزيع الأراضي مظهرا من مظاهر الاستعمار والاستيطان بالجزائر، ونظرا لأهمية الموضوع قررت حكومة غي مولي عن طريق وزيرها المقيم لاكوستLacoste إعادة توزيع الأراضي، وحددت الملكيات الفردية الخاصة بـ 50 هكتارا، مع إمكانية زيادة 20 هكتار لكل فرد وريث من العائلة، وتم تحديد ملكيات الشركات ذات الأسهم بـ 1000 هكتار، أنشأ لذلك صندوق الحصول على الملكية والاستغلال الزراعي.

الذي أخذ على عاتقه شراء الأراضي بالتراضي من ملاكها الأوروبيين، ثم تقسيمها إلى عدة قطع بعدما تم تجهيزها بالتجهيزات الضرورية، وليتم بعد ذلك تسليمها للعائلات الجزائرية وكان من المفترض أن يستفيد من ذلك حوالي 15 إلى 20 ألف عائلة جزائرية.

وقد لقي هذا المشروع عدة صعوبات في تطبيقه، فقد امتنعت بعض الشركات الزراعية من الردوخ للأمر الواقع مثل الشركة الجزائرية compagnie genevoise إلى أن أرغمت على ذلك عنوة بعد صدور أمر بنزع ملكيتها في جويلية 1956، فعلى إثر ذلك تم تجريدها من 66000 هكتار من مجموع ملكياتها، مقابل تعويضها بمبلغ قدره 758 فرنك للهكتار وهو كما نرى مبلغ ضخم، شركة أخرى انتزع منها 88514 هكتار[1]، ولم يمس نزع الملكيات إلى الأراضي المسقية.

واستمر العمل بالصندوق إلى غاية سنة 1961، فأغلب الأراضي التي تم الحصول عليها إلى غاية تلك السنة كانت تقع في مناطق غير آمنة، يسيطر عليها جيش التحرير الوطني والتي لم يتمكن الجيش الفرنسي من توفير الأمن والاستقرار في أرجاءها، وذلك كله بغض النظر عن إمكانية استغلالها.

إن سياسة صندوق الحصول على الملكية تؤكد واقع الاستعمار بطابعه العنصري الذي راعى بالدرجة الأولى مصالح لأقلية الأوروبية وملاك الأراضي، فلا يمكن الزعم بعد هذا أنّ نشاط

---

[1]- هواري قبايلي، **ثمن الحرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي**، دار كوكب للعلوم، الجزائر، 2012، ص 58.

هذا الصندوق لبى تطلعات واحتياجات الجزائريين، فقد ضل عدد المستفيدين من برنامجه عددا لا يذكر إطلاقا، وجرى بطريقة خاضعة لمعايير سياسة جد ضيقة، حيث منحت الأولوية لقدماء المحاربين في صفوف الجيش الفرنسي، ليليهم معطوبي وضحايا الحرب العالمية والحاملين لشهادات التكوين الزراعي وشهادة التعليم الابتدائي، ويظهر بذلك نية لاكوست في تكوين قوة ثالثة من الجزائريين لمواجهة جبهة التحرير الوطني، ولكن إدارة الصندوق اعترفت باستحالة العمل به بسبب حالة اللاأمن التي فرضها جيش التحرير الوطني، فقد تم تسجيل 17 قتيل وعدد كبير من الجرحى حتى جانفي 1957، واستمر العمل بهذا الصندوق إلى غاية سنوات 1960-1961، لكن نشاطات جبهة التحرير منعت كل محاولات إعادة التوزيع وارغمت الشعب الجزائري للامتثال لأوامرها، وحتى المعمرين لم يتجاوبوا مع إصلاحات الإدارة الفرنسية، إضافة إلى ذلك يمكن اعتبار السبب الرئيسي لفشل المشروع هو عدم استطاعة المشروع التأقلم مع الحقائق السوسيولوجية والاقتصادية التقليدية للجزائريين.[1]

1-4 الصحراء الجزائرية ومصالح فرنسا الاقتصادية:

ولقد استمرت محاولات روبير لاكوست في القيام بالإصلاحات بعدما فشلت حكومة غي مولي في تهدئة الأوضاع ووضع حد لحرب الجزائر، جاءت حكومة بورجوس مونوري والتي حافظ من خلالها روبير لاكوست على منصبه، ولكنه لم يأتي بالجديد في مجال الإصلاحات الاقتصادية باستثناء استحداث منصب جديد والمتمثل في استحداث وزارة جديدة هي وزارة الصحراء وتعيين Mase Lejeune ماكس لوجون على رأسها، وذلك لما عرفته الصحراء الجزائرية من أهمية كبيرة في عهد روبير لاكوست خاصة بعدما تم اكتشاف البترول والغاز سنة 1956 في حاسي مسعود، فأصبحت الصحراء الجزائرية فجأة بالنسبة لفرنسا ذات قيمة عظيمة ومصالح اقتصادية إستراتيجية كبيرة، فقد فرضت فكرة فصل جزائر الشمال عن المناطق الصحراوية نفسها على الحكومة الفرنسية كإجراء أمني ترقبا لكل طارئ سياسي وعسكري يمكن حدوثه في المستعمرة.

تتبلور في هذا السياق فكرة تقسيم الجزائر في 10 جانفي 1957 مع مصادقة البرلمان الفرنسي على مشروع قانون تأسيس كيان يسمى "منظمة المناطق الصحراوية المشتركة"، وهو

[1]- هواري قبايلي ، المرجع السابق ، ص 62.

عبارة عن تجمع إقليمي يتجاوز إطار الجنوب الجزائري[1]، وهي تضم المناطق الصحراوية الوسطى والغربية الواقعة بين واحات بشار وغرداية و ورقلةو التي اكتشف فيها البترول.

1-5 الإجراءات الاقتصادية من خلال قانون الإطار:

ومن أهم الإجراءات الاقتصادية التي قام بها الوزير المقيم روبير لاكوست في عهد حكومة بورجيس مونوري وتقديم مسودة مشروع قانون عرف قانون الإطار الذي تطرقنا إليه سابقا والذي نص على بعض المحاور الاقتصادية وأهمها تلك التي نصت على ضمان الحريات والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل المواطنين دون تفرقة في الجنس أو الدين أو العرق، وخضوعهم للالتزامات المترتبة عليها.

كما نص على إنشاء مجلس إقليمي للجماعات مكون من المواطنين الذين يتبعون قانون الأحوال الشخصية المدني العام و المواطنين الذين يتبعون قانون الأحوال الشخصية المحلي، وبذلك سوى المشرع الفرنسي بين الجزائريين والمستوطنين داخل هذا المجلس إضرارا بالأغلبية العظمى فلا يصدر قرار لا توافق علية الأقلية.

- إنهاء هيئات فيدرالية على مستوى الأقاليم والتي تتشكل من برلمان فيدرالي مهمته الإشراف على القضايا الاقتصادية والمالية والاجتماعية ومجلس فيدرالي مهمته تنفيذ وتطبيق قرارات الجمعية الفيدرالية.

- نص القانون على المهام الموكلة للبرلمان وحكومة الجمهورية الفرنسية، والتي تتمثل في قضايا الأمن والدفاع والشؤون الخار جية والجنسية والقانون المدني العام وشؤون الصرف والعملة والجمارك والضرائب والعدالة والتعليم.[2]

وقد تعرض هذا المشروع إلى معارضة شديدة تزعمها جاك سوستيل النائب الديغولي ووزير الدفاع أندري موريس وبيير بوجاد زعيم حزب اليمين المتطرف والحزب الشيوعي الفرنسي، وما زاد في حدة تلك المعارضة هي الحملة الإعلامية الواسعة النطاق ضد المشروع، فعجلت بسقوط حكومة بورجس مونوري، وبعد فراغ سياسي دام أكثر من شهر اختير فليكس قايار felix Gaillard وزير المالية السابق من طرف الرئيس الفرنسي لتشكيل حكومة جديدة، أما عن مشروع روبير لاكوست هذه المرة تمثل في مشروع قانون 05 فيفري 1958 الذي عرف بقانون

[1]- جمال خرشي، **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر**، مرجع سابق، ص 493.

[2]- غالي الغربي، **فرنسا والثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 236.

الجزائر الجديد الذي نص على أن تتولى الجمهورية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر بتقديم إعانات وتأمينات مخصصة من ميزانية الدولة.

ونص القانون على أن مرسوما سوف يصدر لتنظيم إشتراك الأقاليم في إعداد البرنامج المالي، كما نص القانون على أنه بصفة انتقالية تتكون الجمعيات الإقليمية من أعضاء يعينهم الوزير بناء على ترشيح الهيئات الاقتصادية بصفة خاصة والنقابية والاجتماعية والثقافية، كذلك يتضمن القانون إنشاء مجلس استشاري مؤقت مكون من عدد متساو من مندوبي كل حكومة إقليمية برئاسة الوزير، يناط به مساعدة الوزير في نقل الاختصاصات إلى أجهزة الأقاليم، أعني تلك الاختصاصات المعطاة لها بموجب هذا القانون، كما نص القانون على إلغاء نظام الحكومة العامة السابق وعلى إصدار المراسيم اللازمة لإعادة توزيع المرافق التي كانت تابعة للحكومة العامة الملغاة فيما بين الهيئات والأجهزة الجديدة.[1]

وقد أعقب هذا القانون مشروع تقدم به المجلس الوطني يوم 1958/03/07 سمي بمشروع إقامة حلف دفاعي بين دول البحر الأبيض المتوسط ويتلخص في نقطتين أساسيتين هما:

- التعاون الاقتصادي بين الأقطار الثلاثة المتاخمة للصحراء هي ليبيا وتونس وفرنسا.
- إبرام حلف دفاعي في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط تنظم إليه إيطالي، اسبانيا ودول شمال إفريقيا، إلا أن هذا المشروع مات مثلما ماتت جميع المشاريع والحلول الفرنسية السابقة بسبب تجاهلها لجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي لشعب الجزائر، وترفض التفاوض معها من أجل إيجاد حل سلمي للمشكلة الجزائرية.[2]

1-6 خطة الآفاق العشارية:

لقد سحب لاكوست من أدراج مكتبه مسودة إصلاحات جديدة من باب تجزئة الوقت وملء الفراغ وتبرير استمراره في منصبه أسماها في مارس 1958 "الآفاق العشرية للتنمية الاقتصادية"[3] وكانت أبرز الأهداف التي حددها المشروع والتي كان من المفترض أن يتم انجازها في السنوات العشرة المقبلة:

- تحسين ظروف العمل ورفع المستوى المعيشي للسكان.

---

[1]- محمد حسنين، **الاستعمار الفرنسي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 246.

[2]- غالي غربي، المرجع السابق، ص 239.

[3]- محمد عباس، **نصر بلا ثمن**، مرجع سابق، ص 269.

- إعادة تقييم الثروات الطبيعية للجزائر بشكل مناسب يسمح بالاستفادة منه في إطار كل منطقة الفرنك Zone Franc .
- خلق 875000 منصب شغل في القطاع الغير الزراعي طول مدة المشروع.
- الرفع من قيمة الإنتاج الداخلي لتصل إلى 1600 مليار فرنك سنويا.
- وبشكل أقل تم الاهتمام بتكوين اليد العاملة، والرفع من عدد المؤطرين في القطاع الزراعي.

وخصصت الخطة لتمويل الإصلاحات حوالي 4711 مليار كحجم للاستثمارات طول مدة المشروع، توزع على مختلف القطاعات الاقتصادية كالآتي: 20% في مجال المحروقات، 17% للزراعة، 16% للمواصلات، 14% قطاع السكن، 11% للإدارة، 8% للقطاع التجاري، 7% فقط للصناعات التحويلية، 4% لصناعة مواد البناء، 3% لانعاش القطاع المنجمي.

ولتحفيز المستثمرين على الاستثمار بالجزائر تم تقديم عدة تحفيزات وامتيازات أهمها:

- تقديم منحة للتجهيز مقدرة بـ 40% من قيمة العقارات.
- تقديم قروض بفوائد قليلة 3% فقط.
- تعويض رسوم الإنتاج المفروضة على التجهيزات.[1]
- الإعفاء من الضرائب على الأرباح في قطاعات الصناعة والتجارة لمدة عشر سنوات، وأوصت اللجنة الواضعة للمشروع كضرورة للوصول للنتائج المبتغاة.
- التركيز على القطاع غير الزراعي من أجل التنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري، فالاعتماد على الرفع من مستوى الإنتاج الزراعي لا يضمن الرفع من المستوى المعيشي للسكان الآخذ عددهم في الارتفاع المتواصل.
- ضرورة تفادي أنماط التنمية الشكلية المصطنعة والهشة المرتكزة أساسا على حجم تدخل الدولة المركزية، ولمنع حدوث ذلك وجب اعتماد مناهج تنموية شاملة .

ولم يتمكن روبير لاكوست من ترجمة مشروعه إلى إصلاحات ملموسة وذلك لعدة أسباب وأهمها احترام النقاش والخلاف بين ممثلي المفتشية العامة للتخطيط ومسؤولي القطاع الاقتصادي بالجزائر حول طبيعة الحماية الممنوحة للإنتاج، ففي الوقت الذي كان يميل فيه

[1]- هواري قبايلي، **ثمن الحرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي**، مرجع سابق، ص 84.

الفريق الأول إلى الانفتاح على السوق الخارجية كان فيه الفريق الثاني يطمح إلى ضرورة القيام بتدابير أكثر حماية للصناعة الجزائرية الفتية والاكتفاء بالسوق الداخلية أساسا، وما زاد في فشل هذا المشروع هو ذلك المناخ السياسي المكهرب في الجزائر وفي فرنسا خاصة مع بداية سنة 1958م بعد تدني سمعة فرنسا على الساحة الدولية، وتزايد مشاكلها مع المؤسسات البنكية العالمية، والاستنزاف اللامحدود واللامتناهي لمصادر الدولة المالية والذي ساهم في تنامي العجز المالي في فرنسا، وقد تزامن ذلك مع انهيار العملة في الوقت الذي كان يطمح فيه المشروع امتصاص أكبر قدر ممكن من البطالين، ولم يسمح ببروز انتعاش في الميدان الزراعي والصناعات القاعدية والتحويلية، وذلك نظرا لطبيعته التي لم تكن تستهدف بالدرجة الأولى إنشاء أرضية صلبة تسمح بذلك، وبالتالي لم يكن بإمكانها توفير احتياجات للاقتصاد الجزائري، ورغم ذلك فإن الجهد الذي يبذله لاكوست في إنجاز هذا المشروع لم يذهب سدى، لأن مسودة المشروع استفيد منها في إعداد مخطط قسنطينة في خريف 1958، لكن في إطار آخر تماما إطار الجمهورية الخامسة.[1]

2- الإصلاحات الاجتماعية:

أما في الميدان الاجتماعي فقد اعتمدت خطة روبير لاكوست على الاستفادة من الدعم الحكومي لميزانية الجزائر والذي قدر بـ 80 مليار فرنك، أي بزيادة 40% لانجاح إصلاحاته الاجتماعية الرامية إلى كسب أكبر عدد من الجزائريين إلى جانب فرنسا.

2-1 خلق فرص عمل:

أول إجراء قام به روبير لاكوست هو محاولة خلق فرص عمل للعدد الضخم من الجزائريين البطالين والمقدر عددهم بحوالي 1400.000 بطال بإدماجهم في سلك الوظيف العمومي مع توفير الامتيازات التي يتمتع بها نظائرهم من الفرنسيين، ولتفعيل هذا المسعى صدر المرسوم رقم 289-56 المؤرخ في 26 مارس 1956 والذي يفرض على المؤسسات الفرنسية العامة والخاصة، تخصيص عدد من المناصب للجزائريين في كل عملية توظيف تقدم عليها، ومن الإجراءات التي تصب في نفس المسعى تجنيد المراكز الاجتماعية centres sociaux ومراكز المصالح الإدارية المختصة SAS والمساعدة الطبية المجانية التابعة للجيش الفرنسي

[1]- محمد عباس، **نصر بلا ثمن**، مرجع سابق، ص 269.

من القيام بمهامها الدعائية وتمكينها ماديا وبشريا من أجل تحقيق الأهداف الاستعمارية التي تسعى إليها إستراتيجية الإصلاحات، وفي هذا الصدد باشر لاكوست في تنصيب لجنة مكلفة بتسهيل ارتقاء المسلمين إلى الوضيف العمومي وهي مركبة من عشرة أعضاء منهم خمسة مسلمين فقط[1] .

وقد استغل منظروا هذه الإصلاحات حالة العوز والفقر المدقع الذي كان يعيشه الجزائريون، وراحوا يلحون لهم بمختلف الإعانات المالية والمادية التي سيستفيدون منها في حالة التعاون مع الإدارة الاستعمارية، وقد شملت هذه الإعانات الموعودة العديد من المجالات الحيوية في حياة الجزائريين منها، تعميم نظام المنح العائلية والتأمين على حوادث العمل والأمراض المهنية على الجزائريين تقديم هبات حكومية في شكل إعانات نقدية وعينية قد تصل إلى 150.000 ف لسكان الأرياف من أجل تحسين سكناتهم وأوضاعهم الاجتماعية، تتكفل بها محافظة التعمير على مستوى كل دائرة حكومية، زيادة على تخصيص مبالغ مالية سنوية لكبار السن ومعدومي الدخل، وفي حصيلة فرنسية دعائية[2] أن عدد المستفيدين من مجمل الإعانات الحكومية قد ارتفع من 820.000 شخص سنة 1956 إلى 1127.000 شخص سنة 1957.

2-2 الحماية الاجتماعية:

لقد احتدم النقاش حول مسألة الحماية الاجتماعية في الجزائر فالمعارضين للسياسة الفرنسية في الجزائر نددوا بالتمييز و اللامساواة بين الجزائر وفرنسا حول نظام الحماية الاجتماعية بينما طالب أنصار الجزائر الفرنسية بالإدماج الكامل والفوري للنظام الجزائري للحماية الاجتماعية مع نظيره الفرنسي، بدون الأخذ بعين الاعتبار الفوارق والاختلافات في مراحل التطور والتنمية الاقتصادية، وأهم ما قام به روبير لاكوست في مجال الحماية الاجتماعية هو نظام التقاعد، فقد لمح الوزير المقيم لاكوست إلى إمكانية توسيع نظام التقاعد ليشمل العدد الأكبر من الجزائريين، وإن كان ذلك بقي مجرد أماني لم تعرف طريقها إلى التطبيق رغم بعض الإجراءات المحدودة التي مست بالدرجة الأولى قدماء المحاربين التي ألغيت في عهد الجنرال ديغول.

رغم المساعي التي بذلها روبير لاكوست من أجل إنجاح سياسته الإصلاحية وصدق نواياه في تحسين أوضاع الجزائريين عامة، إلا أنها باءت بالفشل ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها هي

---

[1]-**جريدة النجاح القسنطينية** ، العدد 4391، 1956/04/28م، ص01.

[2]- غالي الغربي، **فرنسا والثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 230.

بقاء السيطرة الفرنسية حبيسة التفكير القائم على الحفاظ على الوضع الراهن والاحتفاظ فقط بالقيام بلمسات تجميلية لا تغير من مأساة الجزائريين ومعاناتهم في شيء، وربما يعود سبب ذلك إلى سيطرة العسكرية على بقية المجالات الأخرى، كما أن تلك الإصلاحات لم تقدم شيئا للجزائريين ولم تقضي على الفروق بين الأوربيين وعموم الجزائريين الفقراء، وما زاد في فشل سياسة الإصلاحات هو رفض جبهة التحرير الوطني لها باعتبارها وسيلة التجأت إليها حكومة روبير لاكوست الامتصاص غضب الشعب الجزائري.

استنتاج:

ما يمكن أن نستنتجهأنّ استرتيجية لاكوست غلب عليها الطابع العسكري ، حيث نجد روبير لاكوست أعطى الأولوية المطلقة للقوة العسكرية من أجل القضاء على الثورة ، كما وضف وسائل الحرب النفسية الشاملة للتأثير على عقول الشعب الجزائري، وتمهيد الأوضاع لقبول إصلاحاته السياسية والإدارية والتي هي الأخرى سوى وسائل داعمة للقوة العسكرية، ولإعطاء الصورة الأجمل لفرنسا حاول لاكوست التصدق ببعض الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الهزيلة التي رفضتها جبهة التحرير مثلها مثل غيرها من المشاريع السابقة.

الفصل الثالث

الفصل الثالث :استراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة سياسة روبير لاكوست 1956-1958م

تمهيد

المبحث الاول :الاستراتيجية السياسية

1-انعقاد مؤتمر الصومام .

2- إنشاء نظام موازي لنظام الاستعمار.

3- المجالس الشعبية وتنظيم الثورة.

4- المنظمات الجماهيرية وسياسة لاكوست.

المبحث الثاني: الإستراتيجية الديبلوماسية والإعلامية للثورة

1- مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.

2- تطور القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

3 - الإعلام الثورة في مواجهة سياسة روبير لاكوست.

المبحث الثالث: الإستراتيجية العسكرية الثورة الجزائرية

1- تطور جيش التحرير الوطني.

2- مواجهة سياسة حرب التهدئة.

3- تصدي الثورة الجزائرية للحرب المضادة.

استنتاج

تمهيد:

لقد تطرقنا في الفصل السابق من هذه الدراسة إلى المخططات الرهيبة التي وضعها روبير لاكوست وصمم على تنفيذها بهدف إجهاض الثورة واستعمل من أجل ذلك مختلف الوسائل العسكرية، لهذا تميز عهده بارتفاع حدة الهجوم الفرنسي المضاد للثورة من أجل القضاء عليها[1]، وأمام تلك القوة الضخمة أصبح لاكوست يزعم أن سياسته قد نجحت بقوله:" نجحت التهدئة وهزم المتمردون باختصار نعيش الربع ساعة الأخير من الحرب"[2]، ولكن جبهة التحرير الوطني كانت يقظة للأساليب التي يتبعها، فجاء رد فعلها طبيعيا ومتوافقا مع تكوينها، فقد انطلق قادة الثورة من مؤتمر الصومام لتنظيم طرائق عملها ولتطور عملية البناء الداخلي ولترسيخ دعائم الثورة وقواعدها[3]، إذ من خلاله تم وضع إستراتيجية سياسية وعسكرية تضمن إكمال مسيرة الثورة والوصول إلى الهدف المنشود وهو الاستقلال، ولم تتوقف انعكاسات المؤتمر عند سنة 1956 بل كانت لديها صدى بعيد المدى على الثورة، وتطورت مع تطور الثورة ، وتمكنت من تفنيد التصريحات التي كان لاكوست يتشدق بها في كل مرة، إذن فما هي إستراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة سياسة روبير لاكوست؟

المبحث الأول: الإستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية في مواجهة سياسة روبير لاكوست 1956-1958م

1- إنعقاد مؤتمر الصومام

بعد مرور سنتين من الكفاح المسلح قرر قادة الثورة عقد ملتقى أو ندوة وطنية لمناقشة وتقييم الثورة وتنظيمها، وشرع قادة الثورة في ترتيب إجراءات عقده بحيث يكون موعد عقده في الذكرى الأولى لمعارك 20 أوت 1956، فجرت اتصالات بين مسؤولي المناطق وقاداتها، وبعد

---

[1]- مسعود مزهودي وآخرون، **ثورة التحرير الوطني مبادئ وأخلاق**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 85.

[2]- خالد نزار، **يوميات حرب الجزائر 1954-1962**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2008، ص 49.

[3]- مصطفى طلاس، **الثورة الجزائرية**، مصدر سابق، ص 307.

محاولات عديدة تم الاتفاق على أن ينعقد المؤتمر في وادي الصومام[1]، وهذا المكان بالذات الذي أعلن روبير لاكوست أنه تمكن من تهدئته، وتمت تصفيته من الثوار، استطاع قادة الثورة أن يعقدوا فيه أول مؤتمر لهم، ويظهر للرأي العام الفرنسي والعالمي مدى قوة وسيطرة جيش التحرير الوطني في حربه ضد الاستعمار.

وقد انعقد المؤتمر في قرية ايفري أوزلاقن بغابة أكفادوا في السفوح الشرقية لجبال جرجرة، المشرفة على الضفة الغربية لوادي الصومام التي قدمها قادة الثورة، وكان المندوبون من أعضاء المؤتمر يمثلون الجنود الذين كانوا يحمون مكان المؤتمر، يزيد عددهم عن 300 جندي[2]، بينما يذكر عمار بوحوش 3000 جندي لحماية المؤتمرون من أي هجوم فرنسي مفاجئ[3].

ولقد افتتح المؤتمر أعماله يوم 14 أوت 1956، وبعد 14 يوما من النقاش والحوار بين القادة الذين حضروا المؤتمر من المناطق الخمسة باستثناء المنطقة الأولى بسبب استشهاد قائدها مصطفى بن بولعيد في مارس 1956 ونائبة بشير شيهاني، وكذلك الوفد الخارجي لجبهة التحرير الذي تعذر عليه الحضور، ولقد استطاع العربي بن المهيدي رئيس المؤتمر والكاتب العام عبان رمضان، وكريم بلقاسم وعمر أوعمران أن يتعرفوا على حقيقة الوضع في الجزائر من خلال التقارير العسكرية والسياسية التي قدمها قدة المناطق، وبناء عليها تمكنوا من رسم إستراتيجية جديدة للثورة الجزائرية في مختلف الميادين.

لمواجهة المخططات السياسية والإدارية التي قام بها روبير لاكوست وضع مؤتمر الصومام تنظيمات سياسية جديدة وأكثر تنظيما لإعطاء وجه جديد للثورة، وبهذا وضع الأرضية الملائمة للثورة الجزائرية لمواصلة مسيرتها النضالية.

---

[1]- أزغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962**، دار هومة ،الجزائر ، 2009،ص 133.

[2]- نفسه، ص 134.

[3]- عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، مرجع سابق، ص 394.

2- إنشاء نظام موازي للنظام الاستعماري:

-**التقسيم الإداري الجديد:** يتمثل هذا التنظيم في تقسيم الجزائر إلى ستة ولايات بدلا من مناطق، وإقامة مناطق في كل ولاية على أنّ تقسيم المناطق إلى عدة قسمات، وتتجسد السلطة في مجلس كل ولاية الذي يرأسه عقيد أو أربعة ضباط برتبة رائد في الجيش وكل واحد منهم مسؤول عن قطاع معين فهناك المسؤول السياسي، مسؤول عن العمليات العسكرية، مسؤول عن الاستعلامات ، مسؤول عن التموين

ونظرا لأهمية مدينة سطيف التي تعتبر بمثابة مفترق الطرق بين الولايات الأولى والثانية والثالثة، فقد تقرر إلحاقها بالولاية الثالثة، أما الجزائر العاصمة فقد تقرر اعتمادها كمقر لجبهة التحرير واعتبارها منطقة مستقلة عن باقي الولايات.[1]

ولمحاولة عزل إدارة الاحتلال عن اكبر عدد ممكن من الجزائريين، ومحاولة تعطيل ما قام به لاكوست من إصلاحات إدارية، حاولت الجبهة وضع نظام موازي محل النظام الذي وضعه لاكوست لمنعه من أداء وظائفه.

- **العدالة:** أقامت جبهة التحرير الوطني مجالس للقضاء في مختلف الولايات التاريخية الستة تنظر في المنازعات والأحوال الشخصية، وذلك بهدف جعل الجزائريين يعزفون عن جهاز العدالة الاستعمارية، وتقدر الباحثة الاجتماعية جرمان تيون على سبيل المثال مقاطعة المحاكم بمنطقة القبائل (الولاية الثالثة) بـ 100% وبالعاصمة بـ70% .

- **التربية:** لقد شجع عبان رمضان ورفقائه نداء بمقاطعة المدارس الابتدائية ابتداء من سنة 1956-1957، ويقول مولود فرعون مدير إكمالية بالأربعاء (تيزي وزو) بقوله:" يبدوا أن طلبة الإكمالي والثانوي مصمّمون على مواصلة الإضراب ويقال أن بعضهم التحق بالثوار"،وقد سارعت بعض الولايات إلى ملء فراغ الإضراب بفتح كتاتيب هنا وهناك لتعليم مبادئ العربية والتربية الإسلامية خاصة.

- **الصحة:** بعدد قليل من الأطباء تمكنت الجبهة من تأسيس مستشفيات ميدانية أنقذت حياة العديد من المقاتلين الجرحى، ورغم انشغال هذه المصالح المتواضعة برعاية الجرحى

[1]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، مرجع سابق، ص 401.

والمعطوبين من أفراد جيش التحرير، لم تكن تبخل بخدمة عامة المواطنين لا سيما بالمناطق الريفية المعزولة، وكانت المرشدات الاجتماعية بدورهن مثل السمك في الماء بين المجتمع النسائي، حيث كن يمارسن التوعية بالنظافة والوقاية على أكمل وجه.

- **النظام الضريبي:** جهزت جبهة التحرير نفسها بنظام ضريبي لتحصيل الاشتراكات والهبات من المنخرطين فيها والمتعاطفين معها، شارك في وضعه مناضلون سبق ان عملوا في مصالح الضرائب الفرنسية أمثال محمود عبدون، وعبد المالك تمام، وبوعياد... وغيرهم، وقد شجع هذا النظام العديد من الجزائريين على المبادرة من تلقاء أنفسهم بإلغاء الازدواج الضريبي، وبناء على ملاحظات الباحثة الاجتماعية جرمان تيون فإن "النظام" أصبح في نهاية 1956 يسيطر على الأمور تماما، بمعنى أن غالبية الجزائريين أصبحوا تحت الإدارة الموازية لجبهة التحرير، وتؤكد الباحثة ذلك بقولها:" لقد استطاع الثوار خلال ستة أشهر تحييد جهاز إداري أمضى الفرنسيون في بناءه أكثر من قرن ودعمه روبير لاكوست"[1].

3- المجالس الشعبية:

لقد أعطت المجالس الشعبية التي انبثقت عن مؤتمر الصومام دفعا قويا وجديدا للثورة الجزائرية، حيث أرست مبادئ القيادة الجماعية على أسس متينة لا ينفصل فيها التمثيل العسكري عن التمثيل السياسي، وذلك من خلال انشاء سلطة تشريعية متمثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ.

3-1 المجلس الوطني للثورة الجزائرية (السلطة التشريعية):

هو بمثابة البرلمان في الجزائر، فهو الضامن للسيادة الوطنية وحارسا خلال فترة الحرب ضد العدو، ويعتبر هذا المجلس أعلى سلطة في التنظيم السياسي- الإداري للثورة، حيث أنّه يتولى رسم وتوجيه السياسة العامة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني من أجل تحقيق الاستقلال، ويحدد خطط عملها، ويوزع جميع سلطات اتخاذ القرارات والمراقبة على أجهزتها.

ومن اختصاصات المجلس الوطني أنّه يتولى مهمة تعيين الهيئة التنفيذية التي تقوم بتنفيذ خطته العسكرية والسياسية من بين أعضائه، كما أنّه هو الذي يمنح الحكومة ثقته وينصبها

[1]- محمد عباس ،**نصر بلا ثمن** ،مرجع سابق ،ص222-223.

بأكثرية الثلثين من أعضائه الحاضرين أو الممثلين، ويعمل على اتخاذ القرارات اللازمة التي تتعلق بمستقبل البلاد خاصة فيما يتعلق بالمعاهدات التي تعقدها الجزائر مع الدول الأخرى.

ويتشكل المجلس الوطني للثورة من 34 عضوا، "17 عضوا منهم دائما و17 عضوا إضافيا، وهم يمثلون مختلف التشكيلات السياسية المساهمة في العمل الثوري لتحرير البلاد"[1]،ولم يجتمع المجلس الوطني للثورة إلا في أوت 1957 بالقاهرة، حيث قرر ان يرفع عدد أعضائه من 34 عضوا (17 رسميا و7 إضافيا) إلى 54 كلهم رسميون[2]، وتقرر أيضا رفع عدد لجنة التنسيق والتنفيذ من 5 إلى 9 وأن يضاف إليهم بصفة شرفية المسؤولون المعتقلون أحمد بن بلة ورابح بيطاط ومحمد بوضياف ومحمد خيضر،وباسم المساواة بين المناضلين ألغي مبدأ أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج، وفي ذلك الاجتماع أكد المجلس الوطني للثورةالجزائرية أنّ هدف الثورة يبقى تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية لا تتعارض مع المبادئ الأساسية للإسلام[3]وإعداد السياسة العامة للكفاح المسلح.[4]

وواصل المجلس مهامه في سنة 1959 بعقده للدورة الثانية بطرابلس (ليبيا) التي كانت حاسمة فيما يتعلق بمستقبل الثورة ، ويمكن لنا نقول أنّ هذا المجلس بمثابة دعامة أساسية لتفنيذ ما تدّعيه الحكومات الفرنسية بأن الجزائر مقاطعة فرنسية، وبالتالي عرقلة لاكوست في الوصول إلى هدفه وهو إبقاء الجزئر فرنسية، فالمجلس يبرهن على وجود أمة جزائرية لكنها تعاني من الاستعمار الظالم وتسعى عن طريق ثورتها لأخذ استقلالها وسيادتها.

---

[1]- عقيلة ضيف الله، **تنظيم السياسي والإداري للثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 306.

[2]- سعد دحلب، **المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب ،الجزائر، 2007، ص 29.

[3]- بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية**، مصدر سابق، ص 313.

[4]- شارل أندري فافرود، **الثورة الجزائرية** ، ترجمة كابوية عبد الرحمان سالم محمد ، منشورات دحلب ، 2010م ، ص370.

3-2 لجنة التنسيق والتنفيذ:

لقد انبثقت لجنة التنسيق والتنفيذ عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وتعد هذه اللجنة بمثابة جهاز تنفيذي للمجلس، حيث أنها تتولى مهمة تطبيق القرارات السياسية والعسكرية التي يتخذها أعضاؤه، كما أنّ لها كامل السلطة على جميع الهيئات والمنظمات السياسية والعسكرية للثورة وعلى جميع القادة الثوريين، فهم مسؤولون مباشرة أمام اللجنة مثلما هي مسؤولة أمام أعلى جهاز للثورة وهو المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

وكانت هذه السلطة قد تشكلت في مرحلتها الأولى من القادة البارزين داخل اللجنة ذاتها، سواء أكانوا حاضرين في المؤتمر أو غائبين عنه وهم: رمضان عبان مكلف بالشؤون السياسية والمالية، العربي بن مهيدي مكلف بالعمل الفدائي على مستوى مدينة الجزائر، كريم بلقاسم مكلف بالتنسيق بين الولايات وقائد الولاية الثالثة، بن خدة بن يوسف مكلف بالاتصال باتحادات الطلبة والعمال، وبإدارة شؤون مدينة الجزائر،سعد دحلب مسؤول عن صحيفة المجاهد والدعاية.

وكانت هذه اللجنة قد مارست اختصاصاتها في بداية الأمر على أرض الوطن في مدينة الجزائر، حيث يوجد مقرها وذلك لمدة 11 شهرا منذ تأسيسها، لكنها اضطرت إلى نقل مقر قيادتها إلى العاصمة التونسية في شهر جويلية من عام 1957[1]. إن إنشاء اللجنة أعطى فعليا للثورة قيادتها العليا وأحدث نوعا من مركزية التسيير، وبالتالي مراقبة أجهزة الثورة وهي التي ستتحول فيما بعد جهاز حكومي بداية من سبتمبر 1958[2]، وقد قامت بواجبها على رأس الثورة الجزائرية وقد زادها قوة وجودها داخل الجزائر من أوت 1956 إلى ربيع 1957.

تكمن وظيفتها في تنسيق وتنفيذ أعمال فروع ولجان الثورة (اللجنة السياسية، الدعائية والأخبار، اللجنة الاقتصادية، واللجنة النقابية)[3]، وقد كان لها تحديات داخلية وخارجية للرد على لاكوست وإثبات أن أقاويله لا تتطابق مع ما يحدث في الجزائر، فالتشدق بكلام السياسة أمام

---

[1]- عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري للثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 311.

[2]- يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة التاريخية**، مرجع سابق، ص 83.

[3]- سيد علي أحمد مسعود، **التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 56.

المجازر والحروب والمعارك التي تقوم بها الثورة الجزائرية تبين قصر النظر وحماقة لاكوست عندما يتحدث عن ربع ساعة الأخير.[1]

وقد مارست اللجنة مهامها السياسية من الواقع، لهذا تمكنت اللجنة من فرض نفسها والتحكم في مجريات الأمور داخليا وخارجيا،رغم الأزمات التي تعرضت لها بسبب النزاعات بين قادة الثورة، فقد عملت على البحث عن أشكال جديدة للعمل الثوري المتمثل في الانتقال نحو الحرب الحضرية أي من حرب العصابات إلى المواجهة المباشرة ومن الجبال إلى المدن، فقد كانت قيادة اللجنة ترى بأن صدى القنابل في الجزائر العاصمة أكثر وقعا من الناحيتين المعنوية والنفسية من المعارك الطاحنة في الجبال،هذا ما جعل لاكوست يعطي صلاحيات مطلقة للشرطة من أجل القضاء على الثورة في العاصمة[2].

وقد شهدت صائفة 1957 مناورات سياسية واسعة بين قادة الثورة تمحورت أساسا حول:

- مراجعة ما جاء في الأرضية السياسية لمؤتمر الصومام.
- توسيع الهيئات القيادية أي رفع عدد أعضاء اللجنة من 14 بدل 5 أعضاء.

وخلال مؤتمر المجلس الوطني للثورة انقسمت اللجنة عمليا إلى كتلتين، كتلة عبان وكتلة كريم بلقاسم، وقد حاولت اللجنة تجاوز تلك الخلافات والانقسامات، حيث خرجت اللجنة بعد ثورة القاهرة أكثر قوة، حيث عقدت عدة اجتماعات عشية الذكرى الثالثة لثورة الفاتح نوفمبر والتي توجت بقرارين هامين:

- شن هجومات على مراكز جيش الاحتلال بمختلف الولايات في إطار ما أسمته بهجوم الخريف.
- تأكيد التمسك بالشرط المسبق المتمثل في عدم إجراء أية مفاوضات بدون الاعتراف المسبق باستقلال الجزائر، ودافعت اللجنة عن موقفها بحجة أن التفاوض لا معنى له

[1]- عبد الله الركيبي، **ذكريات من الثورة الجزائرية**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009، ص 190.

[2]- عبد النور خيثر، **تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 165.

إذا لم يكن بين طرفين متساويين، فأي تفاوض هذا الذي يكون بين فرنسا الدولة السيدة والجزائر المستعمرة التي تعتبرها جزء لا يتجزأ منها.[1]

واستقبلت اللجنة عام 1958 بنفس الروح والعزيمة، حيث وقفت بالمرصاد أمام قانون الإطار الذي جاء به لاكوست وصادق عليه البرلمان الفرنسي في بداية فبراير 1958 مؤكدة بشأنه:" أن قانون لاكوست أبعد ما يكون عن فكرة الاستقلال... فنحن نريد الوحدة في ظل الاستقلال بينما لا يتوقع القانون أكثر من تقسيم الجزائر إلى أعراق"[2]، وأكد فرحات عباس الناطق باسم اللجنة من جهته نفس الموقف بقوله:" لا جديد في قانون لاكوست الذي يشكل محاولة غبية لتقسيم الجزائر"[3].

كما استغلت اللجنة حادثة الاعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف في 08 فبراير 1958 فقد أصدرت بيانا عبرت فيه عن تضامنها مع الشعب التونسي، وبينت أن العدوان الفرنسي على الساقية كان بسبب عرض بورقيبة وساطته رفقة ملك المغرب لوقف المأساة الجزائرية بتزكية من الأمم المتحدة، الأمر الذي يكشف مرة أخرى النوايا العدوانية لفرنسا التي ضربت عرض الحائط بلائحة الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة، ودعت مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته في العدوان على تونس[4]، وبهذا تكون اللجنة قد لعبت دورا مهما كشف جرائم الاستعمار الفرنسي، وفي غضون الأسبوع الأخير من مارس والأسبوع الأول من أفريل 1958 عقدت اللجنة بالقاهرة سلسلة من الاجتماعات خصمتها بإعادة توزيع المهام بين أعضائها[5].

---

[1]- محمد عباس، **نصر بلا ثمن**، مرجع سابق، ص 237.

[2]- **المجاهد (لسان حال جبهة التحرير الوطني)**، العدد 17، 1958/02/15، ص 06.

[3]- **المجاهد** ،"**ميدان التهدئة السياسية**..."، العدد 18، مصدر سابق، ص 08.

[4]- محمد عباس، المرجع نفسه، ص 239.

[5] - نفسه، ص 240

وبهذا يمكن أن نقول أنّ المجالس الشعبية كان لها دورا كبيرا في تطور الثورة الجزائرية، نظرا لمهامها التي تمس كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والعسكرية، حيث تدفع الشعب للمشاركة في الثورة التحريرية تحقيقا لشعار الثورة من الشعب وإلى الشعب[1].

4- المنظمات الجماهيرية في مواجهة سياسة لاكوست:

من أساليب الاستعمار الفرنسي سعيه إلى تفكيك وحدة الشعب الجزائري، ويظهر ذلك جليا من خلال تشكيل قوة ثالثة ولأجل ذلك سعى قادة الثورة لإشراك الشعب بكل فئاته في المعركة، لأن الثورة لن تحقق أهدافها إلا إذا احتضنها الشعب، ويعترف بذلك الضابط الفرنسي سيرج آدور قائلا:" فرنسا تقوم بحرب ضد الثوار وغير الثوار تقوم بها ضد كل جزائري ...، لهذا فالشعب الذي تحاربه فرنسا قابلها بوصفه كلا متعاكسا مرتبط الأجزاء...، فالثورة تنظيم داخلي للشعب،...وكل عمليات الإيقاف التي تجريها لا تنقص شيئا من عددهم في حضن الثورة"[2]، وأعطى مؤتمر الصومام أهمية كبيرة لتنظيم الشعب من أجل الالتفاف حول جبهة التحرير الوطني وتحريضه على الثورة العارمة ضد المستعمر ومحاربته بكل الوسائل المتاحة[3]، فما هو دور تلك المنظمات في الرد على سياسة لاكوست؟

4-1 الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (U.G.E.M.A) :

لم يكن الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وليد مؤتمر الصومام بل يعود تأسيسه إلى جويلية 1955 وبعد مؤتمر الصومام أصبح لهذا الاتحاد دورا كبيرا في دعم الثورة الجزائرية سواء بالسلاح أو بالقلم، وترأس ذلك الاتحاد الطالب الابراهيمي حتى تاريخ 1956/01/16 أين ألقي عليه القبض.

وقد تبوأ العديد من الطلبة مناصب قيادية في الميادين متنوعة كالدعاية والاعلام والتربية والتعليم والمالية وضباط العسكريين ومرشدين سياسيين، ورغم أن قادة الثورة كانوا يحبذون أن

---

[1]- رياض بودلاعة، **القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962**، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2005- 2006، ص 123.

[2]- **المجاهد(لسان حال جبهة التحرير الوطني)**، العدد 12، 1957/01/15، مصدر سابق، ص 7.

[3]- **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954**، المؤسسة الوطنية لاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2008، ص 29.

يكون مكان الطالب بالمدرسة أو بالجامعة وذلك لإدراكهم للفوائد الجمة التي سوف يقدمونها للمستقبل البلاد في مرحلة ما بعد الثورة، ويبرز دور الاتحاد الطلابي في إبراز وحدة الشعب الجزائري، والتعريف بالقضية الجزائرية، ويظهر ذلك من خلال الإضراب العام عن الدراسة الذي أعلنوه في 19 ماي 1956 والذي استغرق عام ونصف، حيث برهن ان الثورة وشعبها شيئان لا ينفصلان عن بعضهما البعض[1]، ناقمين على حملات الاعتقال والقمع التي يقوم بها لاكوست وجنوده في الجزائر، وقد قرر الطلاب الالتحاق بالجبال وحمل السلاح مع المجاهدين من أجل الدفاع عن قضيتهم وتحقيق لاستقلال التام.

أما على المستوى الخارجي فقد تمثل دورهم في تكثيف جهودهم لدى الاتحادات الطلابية في كل دول العالم من خلال توزعهم ومشاركتهم في عدة ندوات عالمية للطلبة، حيث تمكنوا من التعريف بالثورة الجزائرية وشرح قضيتها العادلة ولم يتوقف دورهم عند هذا الحد بل عملوا على دعم الثورة مادية وهذا ما ذكر صالح بن قبي عضو اللجنة المديرة بقسم الجزائر "جمع الطلاب أموال للثورة باسم المنظومة الطلابية من خلال التغلغل في الأوساط الأوروبية المتعاطفة مع القضية الوطنية"[2]، وقد عقد الاتحاد الطلابي عدة مؤتمرات طرح من خلالها العديد من أساليب لمساندة القضية الجزائرية، وعلى سبيل المثال تبنى الطلبة لائحة من خلال مؤتمرهم الثاني في باريس في مارس 1956 وجهت إلى رئيس مجلس الوزراء غي مولي وطلبت منه الشروع في مفاوضات مع الجبهة من أجل الاعتراف بالاستقلال الوطني.

وأمام الانتصارات التي بدأ الطلبة الجزائريين يحققونها في الساحة الداخلية والخارجية، تحركت السلطات الفرنسية لوضع حد لنشاطهم فاستغلت حكومة فليكس قايار انعقاد المؤتمر الثالث للاتحاد بباريس في ديسمبر 1957 لتعلن عن حل الاتحاد في يوم 18 جانفي 1958، ورغم ذلك فقد واصل الطلبة نشاطهم في سويسرا، كما طلبت الجبهة من الطلبة الرجوع إلى مقاعد الدراسة[3] لدعم وطنهم بأفضل سلاح لهم بعد الاستقلال وهو العلم وهذا حسب ما قاله

---

[1]- عمار هلال،**نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954**، دار هومة، الجزائر، ص 120.

[2]- صالح بن قبي، **عهد لا عهد مثله أو الرسالة التائهة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 81.

[3]- عمار هلال، المرجع نفسه، ص 121.

عميروش: إن الجزائر بحاجة إليكم بعد استعادة الاستقلال وعليكم بمزاولة الدراسة في تونس وغيرها من البلدان العربية إن الجزائر فيها والحمد لله رجال ونساء كثيرون يؤدون واجبهم.[1]

4-2 الاتحاد العام للعمال الجزائريين 1956/01/24 (U.G.T.A):

انعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام للعمال الجزائريين يوم 24 جانفي 1956 في مقر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بالقرب من جامع كتشاوة بالعاصمة ، وذلك لتجنيد العمال حول الثورة[2]،فالعمال الجزائريين برهنوا على تعلقهم الكبير بالوطن، رغم الرقابة المفروضة عليهم من قبل السلطات الفرنسية التي كانت ترصد كل تحركاتهم[3]، فقد تولد لديهم الشعور بالظلم والاستبداد والعنصرية الذي عانى منه العمال بفرنسا، لهذا جندوا أنفسهم لدعم الثورة، فقد استطاع الاتحاد التوغل بسرعة بين الأوساط الشعبية وتعبئتها سياسيا وتجنيدها وتنظيمها لخدمة اهداف الثورة وتعليماتها، وكانت أشهر تحركات الاتحاد دوره في العديد من الحركات الاحتجاجية ومنها مساهمته في إضراب 5 جويلية 1956وإضراب أول نوفمبر 1956، كما ساهم في إضراب ثمانية أيام 28 جانفي1957م، والمعلوم أن القوات الفرنسية اعتقلت خمسة أمانات عامة للاتحاد بين ماي 1956 وجويلية 1957، وقد قادها على التوالي عيسات ايدير ثم محمد فليسي فرحون دكار مرتين ومحمد شناف، فتوقف النشاط النقابي للاتحاد العام للعمال الجزائريين في جوان 1957[4] ليستأنف عمله في عام 1958.

لقد كان للعمال الجزائريين في المهجر دورا كبيرا في تمويل الثورة بنسبة 60% من الأموال، وقد كانت هذه الأموال بالفعل تمثل عصب النفاقات إبان الثورة، وقد تطور هذا الاتحاد إذ تأسست بفرنسا في فيفري 1957 الوداية العامة للعمال الجزائريين بفرنسا، وهي إمتداد عام

---

[1]- أحمد مريوش، **الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير 1954**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 382.

[2]- بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية**، المصدر المرجع، ص 190.

[3]- على هارون ، **الولاية السابعة** ،دار القصبة للنشر ،الجزائر ،2007م، ص87.

[4]- بوعلام بن حمودة ،المصدر نفسه ، ص 190.

للعمال الجزائريين وقد أصدرت الوادادية جريدة العامل الجزائري بعد أن أمر لاكوست بإغلاقها في الجزائر[1]، واستمرت بالصدور بسرية تامة في باريس.

ولم يكتفي العمال عند هذا الحد بل قاموا بنقل الثورة إلى فرنسا بعدما كانت تنظر إليهم على أساس أنهم كم مهمل لا هم لهم سوى البحث عن لقمة العيش، وبلغت أهمية الجالية الجزائرية بفرنسا أهمية كبيرة للثورة، وأطلقت عليها الولاية السابعة، فقد تمثلت اعتداءاتهم على مختلف المصانع الفرنسية الاقتصادية، ومنشآت العسكرية ومعاقل تكرير البترول، بالإضافة إلى ذلك قام العمال بإضرام النار في معظم الغابات الفرنسية ردا على قنابل النابالم التي أمر لاكوست بإلقائها على مختلف القرى الجزائرية.

لعل أكثر العمليات الفدائية جرأة قام بها العمال هي عملية إعدام علي شكال ، فقد وقع الاختيار عليه ليكون ضمن الوفد الفرنسي في الأمم المتحدة لتقدم بذلك الدليل أمام العالم أنّ الجزائريين هم رعايا فرنسيون يتمتعون بكامل الحقوق والواجبات، وهاهو واحد منهم يمثل فرنسا نفسها في أعلى منبر دولي للأمم المتحدة، وما زاد في استفزاز مشاعر الجزائريين هو أن السلطات الفرنسية أصرت على شكال أن يرتدي الطربوش هذا التصرف يعتبر إهانة للشعب الجزائري ولا يمكن السكوت عليه، فأعلنت جبهة التحرير الوطني حكم الإعدام عليه وقاد عملية الإعدام كل من عيساوي وابن صدوق وابن موهوب، وكان الخائن علي شكال يجلس أمام الرئيس الفرنسي روني كوتي لحظة إطلاق الرصاص عليه وكان بمقدور الفدائيين إصابة الرئيس الفرنسي نفسه وعندما سؤل صدوق لما لم تحاول اغتيال الرئيس الفرنسي أجاب قائلا:" الرئيس الفرنسي يمثل بلاده وشعبه، وله الحرية في أن يتصرف حسب ما تمليه عليه مصلحة شعبه، أما هذا الخائن علي شكال فهو يدعى تمثيله للجزائريين دون رضاهم وهذا ليس من حقه، وقد عكست هذه العملية مدى طول ذراع الثورة الجزائرية ومدى إخلاص الجزائريين لقضيتهم الوطنية"[2].

---

[1]- عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، مرجع سابق، ص 353.

[2]- نفسه ،ص 354-357.

واستمر الاتحاد في تأدية رسالته النضالية رغم الإجراءات القمعية وحملة الاعتقالات، واستشهد العديد من العمال في سبيل القضية الجزائرية ، ورغم انتقال السري إلا أنه استطاع أن يفرض وجوده كمنظمة نقابية الممثلة لآلاف العمال الجزائريين في الداخل والخارج[1].

4-3 الاتحاد العام للتجار الجزائريين سبتمبر 1956 (U.G.A.A) :

لقد أولت جبهة التحرير الوطني فئة التجار كباقي الفئات الاجتماعية اهتماما خاصا ، نظرا لما لها من دور في تموين الثورة الجزائرية وتلبية نداء مؤتمر الصومام، تم تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في سبتمبر 1956 بالجزائر العاصمة.[2]

ومن الأدوار النضالية التي قام بها الاتحاد مشاركته في الإضراب الذي دام ثمانية وأربعون ساعة بمناسبة الذكرى الثانية لاندلاع الثورة، وقد تعرض الاتحاد على إثر ذلك لمضايقة وقمع السلطات الاستعمارية التي سلطت عقوبات كبيرة على التجار الجزائريين، مما أدى بهم إلى شن إضراب آخر لمدة 24 ساعة في يوم 16 نوفمبر 1956، وقد لعب التجار دورا كبيرا في الإضراب ثمانية أيام الشهير الذي تم في 28 يناير 1957، حيث قاموا بتزويد الأحياء الجزائرية بما تحتاجه من سلع ومواد تموينية، كما تم اشعار الشعب بالإضراب عن طريق التجار، وقد أدى إلى التزام أعضاء الاتحاد بتعليمات وتوجيهات وأوامر جبهة التحرير الوطني التي تعرض التجار إلى المتابعات والاعتقالات والسجن والتعذيب، مما أرغم الاتحاد إلى نقل نشاطه إلى تونس لمواصلة نضاله[3]، أما في فرنسا فإن الاتحاد قد أصبح يمارس نشاطاته بالتنسيق مع إتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني في إطار منظمة جديدة تحمل اسم الودادية العامة للتجار الجزائريين .

---

[1]- غالي الغربي، **فرنسا والثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 447.

[2]- **المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني**، العدد 11، 1957/11/01، ص 12-13.

[3]- غالي الغربي، المرجع نفسه، ص 460.

4-4 إتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني (F.F.F.L.N):

لم تقتصر إستراتيجية الثورة التحريرية على تنظيم وتأطير المنظمات الشعبية والجماهيرية الموجودة داخل الجزائر، وإنما درس المؤتمرون وضعية المهاجرين الجزائريين ،وتعود فكرة تأسيس إتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني إلى سنة 1954، وقد أكد مؤتمر الصومام على أهمية تنظيم الهجرة الجزائرية، وقد حدد المؤتمر الأهداف المستقبلية من وراء تنظيم الجالية الجزائرية بفرنسا في:

- إنارة الرأي العام الفرنسي والأجنبي بنشر الأخبار والمقالات في الصحف والمجلات بواسطة المناضلين والمحنكين والمثقفين والطلبة وذوي الخبرة.
- العمل على فضح المصالية كنزعة تعمل ضد جبهة وجيش التحرير الوطني، ومع مرور الوقت اتضحت أهمية التنظيم في دعم العمل السياسي والعسكري للثورة الجزائرية على الصعيد الأوروبي والفرنسي وتعددت مهامها لتشمل محاربة المصالية ، جمع الاموال والمساعدات لفائدة الثورة،نقل المعركة داخل التراب الفرنسي،تحطيم الاقتصاد الفرنسي وإشاعة البلبلة وقلة الأمن بواسطة العمليات الفدائية ضد الممتلكات العمومية،وربط الاتصال بأحرار من الفرنسيين وكسب تأييدهم لصالح الثورة[1]، كما عملت على نقل العمليات الفدائية إلى التراب الفرنسي وكانت أشهرها عملية البرق أو العاصفة التي استهدفت عدة منشآت اقتصادية وعسكرية ،كما كان للاتحادية دورا في تونس والمغرب من خلال تعبئة الجزائريين وتوعيتهم والقيام بدور الوساطة بين الجزائريين وسلطات البلد المضيف.

4-5 الحركة النسوية:

بما أن الثورة الجزائرية هي ثورة كل الطاقات الجزائرية بما فيها المرأة التي لعبت دورا كبيرا في تحرير بلادها، وقد حددت وثيقة الصومام المهام الأساسية التي يمكن للمرأة أن تقوم بها وذلك في حدود عادات البلاد وتقاليدها الخاصة وهي مؤازرة المحاربين والمقاومين مؤازر ة أدبية،

[1]- غالي الغربي، المرجع السابق، ص 452-453.

تقديم الأخبار والمشاركة في الاتصالات والتموين وتهيئة الملاجئ،مساعدة عائلات وأبناء المجاهدين والأسرى المعتقلين.[1]

وكان للمرأة الجزائرية دورا مهما في خوض المعارك بجانب إخوانها المجاهدين، حيث داوت الجرحى وأسعفت المرضى وكانت المرشدة والمفوضة السياسية والمدرسة، ولقد اعترف الجنرال ماسوا بالدور البارز الذي لعبته خلال الثورة عندما قال:" لقد حملت المرأة الجزائرية القنابل ووضعتها في الأماكن المناسبة وأصبحت جماعة تشكل شبكة حقيقية بفضل اجهزتها وجمالها الفاتن والبراءة المصطنعة في سلوكها استطاعت بكل سهولة أن تخترق الأوساط التي تريدها دون إثارة انتباه العدو ولا سيما في المرحلة الأولى للثورة التي كثر فيها الاحتراز والشك بصفتها مسؤولة عن الاتصال تمكنت من تنفيذ مهام ذات الثقة".[2]

الإستراتيجية الديبلوماسية والإعلامية:

عرفت الدبلوماسية الجزائرية تطورا ملحوظا خلال المرحلة الممتدة من سنة 1956 إلى سنة 1958 المتزامنة مع فترة حكم الوزير المقيم روبير لاكوست بالجزائر، حيث عملت على الرد عليه من خلال إسماع صوت الجزائر في مختلف المحافل الدولية وكسب تأييد دول العالم، وإلى جانب ذلك إسهام الإعلام الثوري في فضح حقيقة سياسته القمعية في الجزائر، فما هو دور الدبلوماسية الجزائرية والإعلام الثوري في الرد على سياسة روبير لاكوست ؟

1- مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة:

حددت وثيقة الصومام الاهداف السياسية للنشاط الخارجي ، كما عمل على رسم الطريق المستقبلية للدبلوماسية الجزائرية للرد على سياسة روبير لاكوست، ولقد كان للوفد الخارجي دور كبير في تدويل القضية الجزائرية، وتوج جهده بطرح القضية الجزائرية لأول مرة أمام مجلس الأمن في جوان 1956، ورغم رفض المجلس النظر في القضية إلا أنها اعتبرت القضية الجزائرية قضية دولية وإن الحرب المستمرة في الجزائر من شأنها أن تهدد الأمن الدولي[3] إلى

---

[1]- أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح مذكرات** ، ج 3 ، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 379.

[2]- غالي الغربي، المرجع السابق، ص 455.

[3]- أزغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني لجزائرية 1956-1962**، مرجع سابق، ص 122.

جانب هذا الانتصار في الخارج، حققت الثورة انتصارا داخليا تمثل في استجابة الشعب الجزائري لإضراب العام الذي دعت إليه الجبهة يوم 1956/07/05 ، فقد أقام الدليل القاطع على وحدة الشعب الجزائري وعلى عزمه الراسخ لمواجهة التدابير التعسفية التي يتخذها المقيم لاكوست وبهذه الصفة أصبح من لم يكن يؤمن بقوة الشعب مقتنعا بمقدرته الكاملة، فمن المستحيل أن تجد جزائريا واحدا سمح لنفسه بان يعمل في هذا اليوم وحتى قصر الولاية العامة نفسه الذي يعمل فيه لاكوست كان ذلك اليوم مهجورا من جميع الموظفين الجزائريين وحتى بعض الأوروبيين ساهموا في ذلك حيث أطلق عليهم لاكوست بالخونة[1]، ورغم الإجراءات التعسفية التي اتخذها لاكوست ضد المضربين إلا أن الإضراب ساهم في إضفاء الصفة الشرعية للثورة الجزائرية، و على المستوى العالمي فقد ساهمت تلك الأعمال التي قامت بها السلطات الفرنسية المتمثلة في العدوان الثلاثي على الشقيقة مصر عام 1956 واختطاف قادة الثورة في 22 أكتوبر 1956، وحادثة ساقية سيدي يوسف في 1958/02/08، وقد أثارت تلك الأعمال موجات واسعة من التنديد والاستنكار في العديد من الدول خاصة من لدن الشعوب الشقيقة والصديقة والمناهضة للاستعمار.[2]

وقد أوجدت هذه العوامل المختلفة مناخا ملائما لمناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة اضراب الثمانية أيام في كامل التراب الوطني، ومن بين الأهداف التي توقعت جبهة التحرير الوطني تحقيقها بواسطة إضراب جانفي 1957:

- توحيد صفوف الشعب الجزائري لكي يظهر أمام العالم أنه شعب متحد ومصمم على مواصلة الكفاح من أجل الاستقلال الوطني بقيادة جبهة التحرير الوطني.
- تقديم دليل قوي للعالم وللرأي العام الفرنسي على أن الممثل الحقيقي للشعب الجزائري هي جبهة التحرير الوطني.

[1]- عبد الله شريط ، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية1956** ، دار هومة، الجزائر، 2010 م ، ص 467.

[2]- فتحي الذيب، **عبد الناصر والثورة الجزائرية**، مصدر سابق، ص 274.

- سوف يضع الإضراب الشعب الجزائري في الداخل وجها لوجه مع القوات الفرنسية، وبالتالي تشهد الشوارع والساحات الجزائرية ممارسات القوات الفرنسية ضد المواطنين الجزائريين بين التي تتنافى مع حقوق الإنسان وبالتالي إبراز الوجه الآخر لفرنسا.
- تعرض الأمم المتحدة للقضية الجزائرية في جو حربي مدمر لذاتية الإنسان الجزائري، وبالتالي ستكون القضية الجزائرية من أعظم القضايا التي تعبر عن المآسي الإنسانية، وأمام هذا الامتحان الصعب ستجد الأمم المتحدة نفسها مضطرة قبل كل شيء لإرضاء مبادئ هيئتها في تمكين الشعوب من حق تقرير مصيرها.

واجه لاكوست هذا الإضراب بالإضافة إلى أعمال القمع التي مارسها جنود الجنرال ماسوا، فقد امر بتوزيع مناشير مزيفة بعضها يدعوا إلى الإضراب والبعض الآخر يستنكر ه ويأمر بالعدول عنه[1]، ورغم استعمال جميع الوسائل ولكنها كانت تعبا ضائعا ، فقد تم الإضراب وكان شاملا ونجح في تحقيق أهدافه ونوقشت القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.

1-1 دورة الحادية عشر من 1956/11/12 إلى 1957/03/08:

بعد الجهود التي بذلها الوفد الخارجي إلى جانب الدول الأفروآسيوية لتسجيل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة ، عملت الجمعية العامة للهيئة على مناقشتها[2]من يوم 04 إلى 13 فبراير 1957، ولقد احتدم النقاش في اروقة الهيئة وتعددت المقترحات والمشاريع، وبعد عشرة أيام وفي 15 فيفري 1957 أصدرت الهيئة قرارها وبالإجماع ونص على ما يلي: إن الجمعية العامة استمعت إلى تصريحات الوفد المختلفة وناقشت المسألة الجزائرية واعتبر ت أن الوضعية بالجزائر تنتج الكثير من المعاناة وتحصد العديد من الأرواح البشرية كل يوم، تعبر عن أملها في إيجاد حل سلمي ديمقراطي عادل مطابق لروح التعاون بالوسائل المناسبة وفقا لمبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

وبهذا القرار نجحت ديبلوماسية الجزائرية في تدويل القضية الجزائرية وتحطيم الإدعاء الفرنسي القائل:" بأن القضية الجزائرية قضية داخلية تخص الشأن الفرنسي، ولقد انعكست

---

[1]- أنظر الملحق رقم:11.

[2]- غالي الغربي، **فرنسا والثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 490.

الجهود الديبلوماسية الجزائرية في هذه الدورة على السياسة الفرنسية سلبا، ويظهر ذلك من خلال استقالة الحكومة الفرنسية التي يرأسها غي مولي في 21 ماي 1957، وبالتالي فشل الإجراءات التي اتخذها الوزير المقيم لاكوست في القضاء على الثورة الجزائرية خلال تلك المرحلة وكان هذا عاصفة على الموقف الفرنسي.[1]

إن تسجيل القضية الجزائرية تحولت من مجرد مواجهة بين طرفين اثنين إلى مشكلة دولية بالرغم من أن فرنسا حاولت تغطية الملف الجزائري بأحداث المجر وقناة السويس.[2]

1-2 الدورة الثانية عشر من 1957/09/17 إلى 1957/12/14:

بعد الانجاز الذي حققته جبهة التحرير الوطني في الأمم المتحدة والمتمثل في صدور أول قرار للجمعية العامة حول المشكلة الجزائرية، واصلت الديبلوماسية الجزائرية سعيها لاكتساب أصوات دولية جديدة عند عرض ثان للقضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة.

ولقد استغلت الديبلوماسية تعسف وقمع القوات الفرنسية، وفي هذا السياق بعث الدكتور أمين دباغين[3] رئيس الوفد الجزائري في القاهرة ببرقية إلى الكاتب العام لهيئة الأمم المتحدة للفت أنظاره لحرب الإبادة التي يشنها لاكوست على الشعب الجزائري فهو يسعى إلى القضاء الكامل على الشعب الجزائري وذلك لإبراز نية فرنسا في عدم وجود رغبة حقيقية لديها في التعاون مع هيئة الأمم المتحدة لحل القضية الجزائرية.

---

[1]- **المجاهد(لسان حال جبهة التحرير الوطني)**، "**الديموقراطية الفرنسية في الجزائر**"،العدد 10،مصدر سابق ، ص 8.

[2]- جمال خرشي، **الاستعمار الفرنسي وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1962**، المرجع السابق، ص 477

[3]-محمد أمين دباغين (1917-2003)ولد بحسين داي،درس الطب، وانخرط في صفوف الحزب الجزائري ثم جبهة التحرير الوطني، وكان عضوا في المجلس الوطني للثورة ثم في لجنة التنسيق والتنفيذ، وعين وزيرا للتسليح والتموين بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الأولى، أنظر: "**مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة**"، العدد الثالث، المتحف الوطني للمجاهدين، 1995.

وقد تزامن عرض القضية الجزائرية على منظمة الأمم المتحدة مع مبادرة الرئيس بورقيبة[1] والملك محمد الخامس اللذين وجها نداء إلى جبهة التحرير وفرنسا لإجراء مفاوضات تؤدي إلى حل عادل يقضي إلى تمكين الشعب الجزائري من تحقيق سيادته وفقا لمبادئ الهيئة ، وقد عرضا وساطتهما وفي 1957/11/27، واثر مناقشة القضية الجزائرية على مستو ى اللجنة الأولى تدخل السيد بينو ممثل فرنسا وأشار إلى الإصلاحات التي أجرتها فرنسا في الجزائر على رأسها مشروع قانون الإطار الاكوستي ، وتدخل السيدان المنجي سليم من تونس وزين الدين من سوريا وانتقد أعمال الجيش الفرنسي الذي قدم له الوزير المقيم الصلاحيات المطلقة لقمع الجزائريين وسياسة التهدئة التي أعلنها و نددا بترتيبات قانون الاإطار واعتبراه مناورة لجأت إليها فرنسا لصرف انظار هيئة الأم المتحدة عما يجري في الجز ائر،وانتهت هذه الدورة دون جديد يذكر، غير أنه لا يمكن تجاهل الصدى الذي أحدثته مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة لدى الرأي العام العالمي قبولها بعرض الوساطة التونسية المغربية.[2]

وبعد هذه الدورة عرفت القضية الجزائرية دعما جهويا واقليميا ودوليا وفضح أساليب فرنسا القمعية التي زادت حدتها مع سنة 1958، هذه السنة بالذات أصبح فيها تطور الفضاء السياسي الدولي يسير باتجاه التطبيق الفعلي لمبدأ حقوق الشعوب في تقرير مصيرها ، فقد أوقعها هذا التصرف في مأزق حقيقي جعلت الوزير المقيم لاكوست يعترف قائلا:" نحن سائرون

[1]- الحبيب بورقيبة (1903-2000)زعيم سياسي تونسي، ولد بمدينة المنستير بعد تلقيه تعليمه الأولي فيها، التحق بالمعهد الصادقي ثم بمعهد كارنو بتونس، تحصل على شهادة ليسانس في الحقوق 1927، فكانت بداياته السياسية مع الحزب الدستوري القديم 1933، وبعدما انسحب منه أسس الحزب الدستوري الجديد سنة 1934 بقي على رأسه إلى أن وقع على وثيقة الاستقلال مع فرنسا في 20 مارس 1956، أزاح الباي منصف من السلطة سنة 1957 ليتولى رئاسة الجمهورية التونسية منذ ذلك الحين إلى أن أبعد عن السلطة في 7 نوفمبر 1957 لينعزل في بيته إلى غاية وفاته سنة 2000، أنظر: لزهر بديدة، **دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية**، للنشر والتوزيع شمس الزيبان،الجزائر، 2013، ص 287.

[2]- **المجاهد (لسان حال جبهة التحرير الوطني)**، العدد 14، 1957/12/15، ص 6-7.

إلى ديان بيان فو ديبلوماسي[1]، واستمرت الديبلوماسية الجزائرية تحقق انتصاراتها مع استمرار مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.

2- تطور القضية الجزائرية في المحافل الدولية:

رغم التطورات التي عرفتها الثورة الجزائرية إلا أن لاكوست لا يزال يتوهم بأنه سوف يجد حلا للقضية الجزائرية قائلا في أغسطس 1957:" لم نبلغ نهاية الطريق بعد، ولكن الطريق الآن أوضح وأستطيع أن أرى نهاية عملنا الشاق"[2]، إلا أن الديبلوماسية الجزائرية برهنت عكس ذلك، وفي تلك السنة بالذات من خلال مشاركتها في مختلف المؤتمرات التي لا تقل أهمية عن المؤتمرات الحكومية الرسمية ونذكر على سبيل المثال مشاركة اتحاد العام للعمال الجزائريين في مؤتمر نقابات المغرب الكبير الذي نظم بمدينة طنجة أيام 20-21-22 أوت 1957[3]، وعلى المستوى القاري شارك اتحاد الطلبة الجزائريين في المؤتمر العالمي للطلبة الذي انعقد بنيجيريا من 11 إلى 22-09-1957 وعلى المستوى العربي شاركت في مؤتمر الحقوقيين الأسياويين الذي انعقد بدمشق من 7 إلى 11 نوفمبر 1957، أما المؤتمرات الحكومية التي نذكر أهمها :

2-1 مؤتمر تضامن من الشعوب الأفروآسيوية بالقاهرة:

انعقد هذا المؤتمر في الفترة من 26 ديسمبر 1957 إلى الفاتح جانفي 1958، حضره وفد جبهة التحرير الوطني ر آسه الدكتور أمين الدباغين، وقدم الوفد تقريرا لخص فيه أوضاع الشعب الجزائري المزرية وسياسة القهر الاستعمارية، وقد أشار التقرير إلى أن قضية الجزائر هي قضية الشعوب المناهضة للاستعمار لهذا يجب على جميع الشعوب الاتحاد والتضامن لوقف الحرب.

---

[1]- جمال خرشي، **الاستعمار الفرنسي وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830- 1962**، المرجع السابق، ص 479.

[2]- أحمد الشقيري، **قصة الثورة الجزائرية** ، مرجع سابق، ص 14.

[3]- **المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني**، العدد 12، "**حرب عنصرية**" ،مصدر سابق، ص 8.

وبعد التقرير الذي قدمه الوفد الجزائري، خرجت القضية الجزائرية منه اكثر قوة بسبب تبني الشعوب الإفريقية والأسيوية الكفاح جبهة التحرير الوطني، واعترافهم بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري المكافح من أجل الحصول على الاستقلال الوطني.[1]

2-2 مؤتمر أكرا الأول بغانا 15-12 أفريل 1958:

كان مؤتمر أكرا والذي اعتبرته لجنة التنسيق والتنفيذ دعما لنضال الشعب الجزائري شاكرة الحكومات الإفريقية على مساندتها للشعب الجزائري ، وكان من اهم التوصيات التي تمخضت عن هذا المؤتمر إنشاء هيئة دائمة لمتابعة الكفاح الجزائري مكونة من الأفارقة لدى هيئة الأمم المتحدة.[2]

2-3 مؤتمر طنجة بالمغرب 27-30 أفريل 1958:

مع حلول عام 1958 توارت عن الأنظار لحظة الانتصار التي وعد بها لاكوست قبل ذلك بعامين[3] متسترا على حقيقة الأوضاع التي تعرفها الجزائر والتي ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في كشفها للرأي العالمي، وهذه المرة من خلال مؤتمر طنجة الذي يعد منعرجا حاسما لأنه جسد فكرة تضامن وتلاحم الشعوب المغاربية ضد فكرة استمرار التواجد الفرنسي في المنطقة ووقوفها بجانب الشعب الجزائري في كفاحه ونضاله حتى ينل استقلاله[4]، كما وجه المؤتمر نداء إلى حلفاء فرنسا بطلب منهم الكف عن مساعدة فرنسا في حربها الابادية للشعب الجزائري، لأن هذه المساعدة التي تتلقاها هي المشجع الوحيد في استمرار الحرب، فكان للعمل الدبلوماسي أثر كبير على سياسة لاكوست في الجزائر وبرهن على فشلها والدليل على ذلك لم يمر على المؤتمر سوى أسبوعين وقع انقلاب في 13 ماي1958 [5]، الذي وضع حدا نهائيا لبقاء

---

[1]- **المجاهد (لسان حال جبهة التحرير الوطني)**،"**حربنا التحريرية...**" ،العدد 15، مصدر سابق، ص 5.

[2]- غالي الغربي، **فرنسا والثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 491.

[3]- محمد الميلي، **مواقف جزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 78.

[4]- معمر العايب ، **مؤتمر طنجة المغاربي** ،دار الحكمة للنشر،الجزائر ،2010م،ص146.

[5]- أحمد سعيود، **العمل الديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1958**، دار الشروق الطباعة والنشر والتوزيع ،2008 ، ص 151.

لاكوست في الجزائر وبالتالي انهيار الجمهورية الرابعة ووصول ديغول إلى الحكم،كما يعتبر المؤتمر أرضية ممهدة للتأسيس الجمهورية الجزائرية المؤقتة[1] .

3- الإعلام الثوري في مواجهة سياسة روبير لاكوست:

يعتبر الاعلام الثوري أحد أهم الأسلحة التي وضعها المجاهدون للرد على سياسة الوزير المقيم روبير لاكوست، ويمكن أن نقسم تلك الوسائل إلى وسائل سمعية وأخرى مكتوبة فما هي تلك الوسائل؟ وما هو دورها في الرد على سياسة الوزير المقيم لاكوست؟

3-1 الإعلام السمعي:

من أهم الوسائل الإعلامية التي استخدمتها الثورة الجزائرية لفضح سياسة روبير لاكوست، المحطات الإذاعية للدول الشقيقة والصديقة خاصة إذاعات الدول العربية ومن بينها إذاعة صوت العرب من القاهرة التي كانت الرائدة في دعم الثورة الجزائرية منذ أن انطلقت في 1955، واستمرت في فضح مخططات الاستعمار الفرنسي، من أهم البرامج التي كانت تبثها برنامج صوت جبهة التحرير الوطني يخاطبكم من القاهرة، وهو تعليق سياسي يومي باللغة العربية، وقد أصبح فيما بعد يحمل عنوان صوت الجمهورية الجزائرية باللغة الفرنسية ، كان لها دور بارز في التعريف بالقضية الجزائرية بين الأوساط العربية والهجوم على الممارسات الاستعمارية الفرنسية التي كانت مسلطة على الشعب الجزائري[2] .

وقد تدعمت الثورة الجزائرية مع منتصف سنة 1956 بإذاعة صوت الثورة من تونس ، حيث كانت تبث برنامج بعنوان هنا صوت الجزائر المجاهدة الشقيقة يذاع ثلاث مرات في الأسبوع ويستمر ساعة كاملة ويتضمن أخبارا عسكرية وتعليقات سياسية قصيرة ويبتدئ وينتهي بالنشيد الوطني الجزائري[3]، وقد دعم الإعلام الثوري في سنة 1957 بإنشاء محطة إذاعية سريّة في

---

[1]- عمر بوضربة، **النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 44.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي مرحلة الثورة 1954-1962**، دار الغرب الإسلامي، 2007، ص 221.

[3]- أحسن بومالي،"**أدوات الدبلوماسية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية**"، مجلة المصادر، العدد 16، 2007 الكرامة للطباعة والنشر، الجزائر، ص 83.

الريف بالمغرب ،وقد ساهمت تلك البرامج في تجنيد النخب والشعوب العربية والإسلامية والرأي العام العالمي لصالح القضية الجزائرية.

وقد أولى مؤتمر الصومام أهمية خاصة للإعلام كونه يشكل ضرورة حتمية لتكثيف النشاط الإعلامي والدعائي لجبهة التحرير على الصعيدين الداخلي و الدولي، فعلى المستوى الداخلي يرجع الفضل إلى المرشدين السياسيين فقد كانوا يقدمون باستمرار الصورة السياسية الصحيحة للثورة ويقومون بتوعية الشعب وإطلاعه بالمستجدات السياسية والعسكرية[1].

الاعلام المكتوب :

أما على مستوى الإعلام الثوري المكتوب فلا تقل أهميته هو الآخر، فقد تنوعت وسائله، ولعل أول تلك الوسائل الرسائل المكتوبة التي كانت في غالب الأحيان عبارة عن تهديدات وتحذيرات موجهة إلى الخونة على رأسهم بلونيس عميل لاكوست والمتعاملين مع الإدارة الاستعمارية وإلى المستوطنين الفرنسيين ، إضافة إلى المنشور الذي كان على شكل بيان أو نداء موجه إلى نطاق واسع من الجمهور الجزائري أو أجنبي[2] ، والهدف منه كسب هذا الجمهور إلى جانب الثورة[3]، وفي خطوة للقضاء على هيمنة الصحافة الاستعمارية الفرنسية أصدرت جبهة التحرير الوطني صحيفة المقاومة الجزائرية في أواخر عام 1955 لتكون أول صحيفة ثورية ذات طابع وطني الناطقة باسم جبهة التحرير الوطني، وكانت تصدر في فرنسا وتيطوان وفي تونس واصلت مهمتها من أول نوفمبر إلى1957 إلى غاية الاستقلال ،وقد

---

[1]- محمد زروال، **الحياة الروحية للثورة الجزائرية**، منشورات متحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1944، ص 48.

[2]- هو عبارة عن ورقة تتضمن موضوعا من المواضيع ويوزع على الناس مجانا قصد إطلاعهم على حدث ما، و يحرر بأسلوب عادي مبسط ، وهو يتوجه إلى العامة مخاطبا عواطفهم وعقولهم بهدف كسب مواقفهم ومساندتهم لقضية أو فكرة معينة، وكانت المنشورات كثيرا ما تحتوي على رسوم معبرة تتحدث عن مصير الخونة وبطولة المجاهدين، وانكسار شوكة قوة طيران العدو امام صمود الثوار. أنظر: أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956**، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 251.

[3]- بلقاسم جاب الله، "**الإعلام والدعاية وحرب التحرير**"، مجلة أول نوفمبر ، 1979، عدد 39، ص 102.

ساهمت تلك الصحيفة مساهمة كبيرة في تنوير الرأي العالمي عما يحدث داخل الجزائر كما شنت حملة واسعة النطاق منددة بقرار إعدام المناضلين الاسرى الذي أعلنه لاكوست وما كتبته في هذا السياق :"إنّ مشانق لاكوست لايمكن أن ترهب الشعب الجزائري "[1]،وقد دعمت الصحيفة العامة للأمم المتحدة للقضية الجزائرية وقد علقت صحيفة المقاومة على ذلك قائلة :"إنّ العالم اعترف للجزائر بكيانها المتميز"[2].

ومن أهم ما قرره مؤتمر الصومام في دعم الاعلام المكتوب أنّه جعل الجبهة الموجه الوحيد لإعلام الثور ي، وتم في هذا الاطار إلغاء الطبعات الثلاث لصحيفة المقاومة الجزائرية وتوحيدها في صحيفة واحدة هي المجاهدواعتبار ها اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني[3]، وبقيت جريدة المجاهد الوسيلة الرسمية للتعبير عن موقف جبهة التحرير الوطني ابتداء من العدد 8 حملت شعار:" الثورة من الشعب وللشعب وأول عدد سحب في منزل مصطفى بن ونيش بالقبة في العاصمة وذلك في آخر شهر جوان 1956.[4]

وكانت جبهة التحرير الوطني تهدف من وراء المادة الإعلامية التي تنشرها صحيفة المجاهد إلى تحقيق ثلاث جبهات:

- الجبهة الأولى: تتمثل في الرأي العام العربي كممول للثورة الجزائرية.
- الجبهة الثانية: تتمثل في الرأي العام الأفروأسيوي كمساند للثورة.
- الجبهة الثالثة: تتمثل في الرأي العام الغربي السعي لتحيده.[5]

وقد أصدرت صحيفة المجاهد 120 عددا أثناء الثورة التحريرية تضمنت 462 مادة إعلامية ،وكانت تكتب تلك الاعداد تعاليق ذات لهجة قوية وصارمة،وعلى سبيل المثال مناقشة القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الامم المتحدة الذي اعتبرته الصحافة الدولية تقدما ملحوظا

---

[1]– محمد عباس ،**نصر بلا ثمن** ،مرجع سابق ،ص299

2 - المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، **الاعلام ومهامه أثناء الثورة** ،دار القصبة للنشر ،2009م،ص125.

[3]– حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 164.

[4] - Teguia Mohamed, **l'Algérie en guerre**, Op.Cit, P 227.

[5]- أحسن بومالي ،**"أدوات الدبلوماسية أثناء ثورة التحرير الجزائرية"**، مرجع سابق ،ص86.

لصالح القضية الجزائرية غير أنّ المجاهد نددتها بكل قوة واعتبرتها غير قادرة عن معالجة القضايا الدولية ونشرت في هذا الصدد واصفة عملها بالفتور لأنها لم تدن السياسة الاستعمارية المتوحشة بل لم تخف تشاؤمها لمستقبل الهيئة الاممية التي قد تذهب ضحية الاستعمار أسوة بسابقتها عصبة الامم[1] .

ولم يقتصر دورها في المجال نقل الأخبار الدبلوماسية فقط بل تطرقت للعديد من القضايا السياسية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ، فقد فعلت صورة حيّة لمختلف الإجراءات التي قام بها لاكوست للقضاء على الثورة الجزائرية ، وقد كانت بمثابة المصدر الأساسي الذي اعتمدنا عليه في انجاز دراستنا هذه ، ولم تكتفي بنشر إستراتيجيته بل عملت على إبراز أسباب فشلها وسخافة الموقف الاكوستي من الثورة الجزائرية وهو يتنبأ بنهايتها في ربع ساعة، فهي جريدة فاقت مهمتها مجرد نقل الأخبار بل توحيد فضح الأساليب الاستعمارية وتوحيد الشعب الجزائري لمواجهتها ويقول في هذا الصدد رضا مالك:" إلى بوتقة أيديولوجية وملتقى لكل التيارات الفكرية المنبثقة من نار الثورة...إنه جهاز مركزي يتعدى مجرد الوظيفة الإخبارية....."[2].

ومن جهة أخرى فقد أعطت جبهة التحرير الوطني أهمية كبيرة للصورة إلى جانب الكلمة المكتوبة والمسموعة وذلك من أجل أن يكون إعلام الثورة فاعلا ومؤثرا على المستويين الداخلي والخارجي وهذا من خلال قسم التصوير لصحيفة المجاهد الذي كان يتابع مصوروه المعارك ويعايشون الأحداث ، حيث كان فريق المصور يحرص على إبراز ملامح الثورة ولباس جنود جيش التحرير الوطني والغنائم من عتاد وأسلحة حديثة والغارات والكمائن[3]، والأسلاك الشائكة

---

[1]- محمد عباس ، **نصر بلا ثمن** ، مرجع سابق ،ص299.

[2]- غالي الغربي، **فرنسا والثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 497.

[3]- يقوم به جماعة من المجاهدين تكمن أي تختبئ وراء أكمة أو اشجار مورقة وتكون مجاورة لطريق عام يسلكه جيش العدو، وينقضون عليه فجأة ، وغاية من نصب الكمائن الحاق هزائم بالعدو والحصول على الاسلحة ، فكان العدو يفاجأ بإطلاق النار فلا يكاد ينضبط حتى تكون الواقعة قدوقعت، هكذا فكانت عملية نصب الكمائن ناجحة التي نصبها المجاهدون، أنظر: عبد المالك مرتاض ، **المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية** ،مرجع سابق، ص 134.

وحقول الألغام وأوضاع الشعب ومعسكرات التجمع، ووسائل القمع والإبادة الجماعية ومحاولة فصل الشعب عن الثورة، بحيث تمكن فريق التصوير في فترة محدودة تصوير ما يزيد عن 80 شريطا (أفلام وثائقية) عن المعارك التي كانت تدور حول الشريط الحدودي وداخل التراب الوطني بين جنود جيش التحرير الوطني وقوات العدو، ويقول في هذا الصدد السيد دحراوي احمد أحد مصوري صحيفة المجاهد :" كانت البداية صعبة وكان علي أن أتسلل إلى أعماق المعارك وأن ألتقط الصورة التي تبرز تحديات الثورة للاستعمار ودورها في الرد على وسائل القمع والإبادة..."[1]، وقد تمكن فريق التصوير المجاهد من التقاط 15 ألف صورة خلال الفترة الممتدة من 1956-1957 وأرسلت نسخا منها للعالم لتبين الطريقة البشعة التي تبناها لاكوست في القضاء على الثورة في ربع ساعة.

3-3 الإعلام الثوري في مواجهة الحرب النفسية:

3/ الدعاية:

بالإضافة إلى الدور الذي لعبه الإعلام في تنظيم الشعب وتثقيفه والتوجيه ، تم توظيف الإعلام في الرّد على أسلوب الحرب النفسية التي اعتمدها لاكوست للتأثير على الشعب الجزائري وتشويه سمعة الثوار لديهم ، لهذا قام الإعلام بدعم الدور الذي يقوم به العلماء في توعية واستغلال العامل الديني لإثارة الحماس وتأييد مسلك الجبهة المطالب بقضية الاستقلال والعروبة وإسلام الجزائر[2]، فإلى جانب ذلك قام الإعلام بالدعاية الهادفة إلى رفع معنويات المجاهدين والجماهير والرد على الدعاية الاستعمارية وكشف أكاذيب لاكوست وأساليبه المغرضة.[3]

ومارس جيش التحرير الوطني كذلك الحرب النفسية المضادة لمعاكسة نشاط المكتب الخامس وإدارة الاحتلال موظفا في سلاح السخرية والتهكم بصفة خاصة[4]، ولقد واجه جيش التحرير

---

[1]- أحسن بومالي، "**أدوات الدبلوماسية أثناء ثورة التحرير الجزائرية**"، مرجع سابق، ص 89.

[2]- نبيل بلاسي، **الاتحاد العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، 1990، ص 126.

[3]- أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح مذكرات**، مصدر سابق، ص 435.

[4]- محمد زروال ، **اللمامشة في الثورة** ، ج1، دار هومة ، الجزائر، 2003 ، ص 122.

الوطني بهذا السلاح مشروع إصلاحات سنة 1957 الذي راح يروج له في حملة دعائية صاخبة وردا على هذه الحملة ، فأعدت مصلحة الإعلام بالولاية الرابعة كاريكاتير بعنوان لالوا-كاج قانون القفص في إشارة إلى قانون الإطار الذي يتضمن الإصلاحات المذكورة ، وقد نشر الرسم بمناسبة معرض الجزائر الدولي كو احد من أهم اختراعات الساعة يقدم الرسم لاكوست في صورة دجاجة تحضن بيضة كانت عليها "القانون القفص" وذيل الرسم ببيتين من الشعر بالفرنسية ، وفيما يلي الترجمة النثرية :" أمهلوني ربع ساعة أخرى .... وسترون عندئذ شيئا جديدا ...تفقص عند بيضتي".[1]

كما اعتمدت جبهة التحرير الوطني على الدعاية والإعلام في ضرب الاقتصاد الفرنسي ، بالإضافة إلى عمليات التخريب وحرق الأراضي والتي أطلق عليها المعمرون بالعمليات الإرهابية الذين تقدموا بطلب رسمي إلى الوزير المقيم لاكوست في اجتماع الناحية الاقتصادية للجزائر من أجل تعويض ضحايا الأحداث بعدما استحال في بعض المناطق حتى المحاصيل بسبب حالة اللاأمن وبسبب قلة اليد العاملة ، الشيء الذي كلف المزارعين أضرارا فاقت خسائر الأعمال التخريبية وبلغت تعويضات 9 ملايير فرنك.

وهكذا عملت جبهة التحرير الوطني على إيجاد جبهة إعلامية دولية ، كشف من خلالها حقيقة الاستراتيجية التي اتبعها لاكوست في قمع الثورة الجزائرية ، وتمكن بذلك من كسب الرأي العام الدولي ، وأصبحت تسير بخطى ثابتة على طريق الهدف المرسوم في مؤتمر الصومام أي عزل فرنسا في العالم.[2]

وقد ركزت الحرب الدعائية هي الأخرى على الجانب الاقتصادي ، حيث قام جيش التحرير الوطني لمواجهة مخططات لاكوست هذا الأخير الذي رغم التدهور والتراجع الذي عرفه الاقتصاد الفرنسي في الجزائر لا يزال ينفي أي انعكاسات للعنف الثوري على الاقتصاد الاستعماري والفرنسي قائلا:"رغم موجة العنف والأعمال التخريبية المتواصلة بالجزائر إلا أن

[1]- محمد عباس، **نصر بلا ثمن**، مرجع سابق، ص 402.

[2]- شريط لخضر، **إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 342.

ذلك لم ينعكس سلبا على أهم النشاطات الاقتصادية الحيوية[1]، وللرد على مزاعم لاكوست فاعتمدت جبهة التحرير الوطني على المنشورات والبيانات وعلى النشاط الصحفي وعن الإذاعة واعتبرت أن جميع القطاعات المستفيدة من الحرب في الجزائر لا تعدوا أن تكون قطاعات طفيلية لا يستفيد منها الاقتصاد الفرنسي، وأهم ما جاء في تلك المناشير "المعمرون، هؤلاء الطفيليون ... الذين يريدون ابادتنا لمجاعة، إنهم يريدون إنقاذ أموالهم وثرواتهم الطائلة، التي جنوها بالاستغلال المفرط للجزائريين ...إن ادعاءات لاكوست السفاح لم تعد تطمئنهم، يريدون أن يبيعوا أراضيهم وممتلكاتهم لكي يختفوا وراء آفاق بعيدة ...أيها الجزائريون ...قاطعوا الكولون لا تشتروا مزارعهم، فالأسعار الزهيدة التي يعرضونها لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تغريكم"[2]، وبهذا تمكنت جبهة التحرير الوطني من مقاطعة المخططات والمشاريع الاقتصادية المختلفة في الجزائر يمنع الجزائريين من العمل فيها، وبهذا فقدت اليد العاملة وانخفضت الأجور، وقد وجهت الصحافة ووسائل الإعلام في الدول العربية، فقد كانت إذاعة دمشق تردد قائلة "خربوا آبار البترول"، بينما أذاعت صوت العرب المشاريع الامبريالية هي التي تزيد في أطماع المستعمرين على الأمة العربية .

وبهذا بدأت فرنسا تدرك حجم انعكاسات الثورة الجزائرية على اقتصادها، ويمكن أن نقول أن الاكتشافات البترولية ساهمت كثيرا في بقاء فرنسا في الجزائر واستمرار الثورة الجزائرية ضدها، وقد اعترف بالوزير المقيم لاكوست بذلك، حيث قال:" لو لم تكن الصحراء بهذا الغنى والثراء لكانت الحرب في الجزائر قد انتهت منذ مدة"[3].

---

[1]- هواري قبايلي، **ثمن الحرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري**، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012، ص 293.

[2]- نفسه، ص 295.

[3]- نفسه ،ص 296.

المبحث الثالث : الاستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية

1- تطوير جيش التحرير الوطني:

عززت قرارات مؤتمر الصومام العمل الثوري بشقيه العسكري والسياسي، وقد انعكست ايجابيا على جيش التحرير الوطني الذي أخذ ينظم صفوفه تنظيما ملائما مع الأوضاع الراهنة التي فرضتها سياسة روبير لاكوست، ولقد كان للمؤتمر أبعادا عسكرية تظهر من خلال تلك المعايير التي قررها وتتمثل في:

- توسيع نطاق العمليات الفدائية والعسكرية وتعميقها.
- وضع خطة عسكرية وفق إستراتيجية جديدة تتماشى ومستحدثات الظروف لإحباط جميع مخططات العدو، وذلك بنصب الكمائن وشن الهجومات على مراكز العدو وثكناته وممتلكاته المعمرين ومراكز التموين وغيرها قصد شل اقتصاد العدو[1]، كما تم وضع تقسيم موحد يقوم على:
- الكتيبة تتشكل من 110 مجاهدا.
- الفرقة تتألف من 35 مجاهد.
- الفوج يضم 11 مجاهدا وتبقى الرتب العسكرية كما هو معمول به في العالم.[2]

أما عن تعداد المجاهدين حسب مؤتمر الصومام فقد بلغ أكثر من 6 آلاف، في حين ارتفع عدد المسبلين إلى أكثر من 15 ألف، كما ذكر عبد الحفيظ أمقران ارتفع عدد أفراد جيش التحرير ما بين 1956-1957 إلى أكثر من سبعة آلاف مجاهد وأكثر من 40 ألف مسبل.[3]

وقد صادق مؤتمر الصومام إلى نظام جيش التحرير الوطني يكرس نظام الولايات الستة المقسمة إلى مناطق ونواح وأقسام، ونصب على رأس كل ولاية مجلس بقيادة عقيد يجمع بين الصفتين السياسية والعسكرية، يساعده ثلاثة رواد مكلفين بالشؤون السياسية والعسكرية والاستعلام والاتصال وتنطبق نفس الهيكلة على المنطقة والناحية والقسم.

---

[1]- عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة** ،مرجع سابق، ص 394.

[2]- بسام العسلي، **جيش التحرير الوطني الجزائري**، دار النفائس، بيروت، 2010، ص 28.

[3]- عبد الحفيظ أمقران، **مذكرات من مسيرة النضال والجهاد**، مصدر سابق، ص 72.

و أدخل المؤتمر كذلك نظام الرتب والشارات العسكرية وقرر أيضا تحديد المرتبات الخاصة بالعاملين ضمن صفوف جيش التحرير الوطني[1]، أما مرتبات العائلات المجاهدة فقدرت بـ 2000 فرنك، كما حصر المهام العسكرية في ثلاث فئات(المجاهد أي الجندي النظامي المنظم حسب الهيكلة العسكرية، والمسبل وهو المضحي في سبيل الله، إضافة إلى الفدائي وهو عبارة عن جندي بالزي المدني لأن مجال نشاطه هو المدينة أساسا).

و رسم مؤتمر الصومام للعمل المسلح هدفا رئيسيا يتمثل في إضعاف الجيش الفرنسي إلى درجة استحالة حسم المعركة عسكريا لصالحه[2]، وذلك بتكثيف العمليات العسكرية التي جعلت روبير لاكوست يسعى إلى إيجاد حل عقب مؤتمر الصومام بقوله:" اعتقد أننا سنجد الحل قبل نهاية الصيف ، لكنه لم يفعل شيئا والثورة تسير بخطى ثابتة وبتنظيم محكم".

كما عرف العمل الفدائي تطورا ملحوظا بعد مؤتمر الصومام خاصة بعدما تم إنشاء منطقة الجزائر المستقلة بالعاصمة، وقد أشرف على نظام الفداء محمد العربي بن مهيدي بمساعدة ياسف سعدي، ومن القرارات الأولى التي اتخذتها لجنة التنسيق والتنفيذ بتوسيع نطاق العمليات الفدائية ردا على الإرهاب الغلاة وعلى إعدام أسرى جيش التحرير، وهكذا نقلت الثورة إلى المدن بو اسطة عمليات فردية وجماعية ومنها عمليات 30 سبتمبر التي نفذتها الفدائيات زهرة ضريف وسامية الأخضري وجميلة بوحيرد بقلب العاصمة بمختلف المحلات العمومية التي يتردد عليها المستوطنين، وهذا ردا على الأعمال التي قام بها الجنرال ماسوا بالعاصمة.[3]

ومن أهم قرارات مؤتمر الصومام توحيد النظام العسكري وفق تقسيم هيكلي ووظيفي محكم للجيش وللمساحة الجغرافية التي ينشط فوقها وحتى للفئات الشعبية العريضة التي تمثل السند الأول والأساسي لجيش التحرير الوطني[4]، ومن ملامح تطور جيش التحرير الانتقال من حرب العصابات الى المواجهة المباشرة ،وقد اكسب هذا النظام الجديد جيش التحرير الكثير من

---

[1]- عمار قليل، المرجع السابق، ص 404.

[2]- محمد عباس،**نصر بلا ثمن**، مرجع سابق، ص 340.

[3]- نفسه ، ص 345.

[4]- امال شلي، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956**، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة العقيد الحاج لخضر، 2005-2006، ص 396.

المرونة والفعالية على ارض الميدان مما أدى الى احباط معنويات جنود الاحتلال ،وجعل لاكوست يضاعف عدد قوات جيشه معتقدا بذلك بأنه يمكنه القضاء على الثورة ، وما زاد في فعالية النظام الجديد هو الابقاء على العناصر الأساسية التي ترتكز عليها حرب العصابات مثل السرعة و التمويه والمبادرة[1]، أما فيما يخص القيادة فتكون جماعية بالنسبة لجميع المستويات و على مستوى الجيش تتكون من قائد عام يساعده ثلاث نواب يشرفون على القطاعات العسكرية و السياسية و الاتصال و الاستعلامات.

كما قرر مؤتمر الصومام تعيين قادة عسكريين يشرفون على جلب السلاح والمؤن والعتاد من الدول الشقيقة وتوزيعه على مختلف الولايات ،ولم تتردد تونس والمغرب في دعم الثورة الجزائرية، من اجل ذلك أوصى المؤتمر بإنشاء مراكز حدودية للتدريب العسكري واخرى لاستقبال اللاجئين وتنظيمهم[2].

لقد اعتمد الثوار في الحصول على الأسلحة على المستوى الداخلي على خطة الكمائن والهجومات مثل هجوم 28 فبراير 1957 على قافلة تموين بين الداموس وبويا من (ناحية شرشال)، فقتلوا ضابط وضابط الصف و23 جنديا، وجرحوا 14 منهم وأسقطوا طائرة، وقد سقط عدد من الشاحنات في الواد عند الهجوم، فاستولى المجاهدون على عدد من الأسلحة، فنظرا لقساوة الضربة تنقل قائد القوات الفرنسية بالجزائر راوول سالان Raoul Salan إلى مكان الكمين ليؤاسي الوحدات الفرنسية[3].

وهناك مصادر أخرى للتسليح مثل عمليات هروب الجزائريين من الجيش الفرنسي، وحسب الأرقام التي ذكرها Maurice faivre كان عدد الفارين من الجيش الفرنسي 800 من كل ثلاثة أشهر سنة 1956.[4]

---

[1]- محمد جغابة ، **وماخطر على بال بشر** ، شركة دار الأمة ، الجزائر ، 2010، ص76.

[2]- محمد العربي زبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، مرجع سابق، ص 73.

[3]- بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية**، مرجع سابق، ص 367.

[4]- نفسه ، ص 329.

أما على المستوى الخارجي فكان يتم الحصول على الأسلحة بالشراء وباستقبال الهبات الصادرة من البلدان الشقيقة و الصديقة، لكن النقل طرح مشاكل نظرا إلى التربيع الذي أمر به لاكوست لحراسة الحركة في كل التراب الوطني، لهذا أمضى المسئولون الجزائريون والتونسيون وثيقة تتضمن الكيفيات والضمانات في يوم 22 يناير 1957 بطرابلس بين الأمين دباغين من الجانب الجزائري والباهي أدغم من الجانب التونسي ، هذا الاتفاق ينص على انشاء لجنة مختلطة مكلفة بنقل الأسلحة إلى الجزائر عبر تونس ، بالإضافة إلى مختلف الوسائل التي استعملها جيش التحرير لاختراق الحواجز.

ولضمان استقلال نسبي في ميدان التسليح لم يتردد جيش التحرير في اللجوء إلى صنع الأسلحة بوسائلها الخاصة، حيث بدأ عبد الحفيظ بوصوف منذ يونيو 1956 يسعى إلى بناء مجموعة من المصانع ما بين 1957-1958 منها مصنع البنغلور بتونس لصناعة شاحنات في أوعية أسطوانية موجهة لتدمير موريس المكهرب.[1]

وما يمكن أن نقوله ان مؤتمر الصومام ضمن للثورة تنظيم عسكري محكم، للتغلب على مختلف الاستراتيجيات العسكرية الاستعمارية التي يقوم بها العدو الفرنسي.

2- مواجهة سياسة حرب التهدئة:

في شهر جوان 1956 صرح روبير لاكوست قائلا:" سنربح الحرب خلال ستة أشهر لأننا نجحنا في إخضاع عدة مناطق"[2]، ولعله يقصد بذلك منطقة القبائل التي اتخذها نموذجا لتحقيق التهدئة بمختلف الوسائل بقوله:" إننا نملك جميع الوسائل اللازمة لتهدئة الجزائر"[3]، وبلغ يقينه إلى غاية أن أعلن رسميا عن إجراء انتخابات في المناطق التي تم تهدئتها، ولكنه علم أن مشروعه لم يتم ولو في شبر واحد بسبب عموم هجومات جيش التحرير الوطني التي أخفتها الصحف الفرنسية، هذا بالإضافة إلى مهاجمة مراكز ومحطات وضيعات وقطع أسلاك التليفونية، وتخريب السكك الحديدية، ورغم ذلك واصل لاكوست يتبجح النتائج التي حصل عليها بفضل عبقريته الحربية وسياسته التي يطلق عليها عبارة إقرار السلم، ومدعما نجاح

[1]- محمد عباس، المرجع السابق، ص 348.

[2]- أحمد الشقيري، **قصة الثورة الجزائرية**، دار عودة، بيروت، 2005، ص 13.

[3]- **المجاهد(لسان حال جبهة التحرير الوطني)**، "**حربنا التحريرية...**"، العدد 15، مصدر سابق، ص 6.

سياسته التي تسير بسرعة قائلا:" إن خطة التهدئة تسير بأسرع من كل تقديراتنا"، في سبتمبر 1956 مضيفا في أكتوبر 1956 "نوشك أن نحقق النصر الكامل"، ولكن تقديرات لاكوست كانت على حساب منطقة القبائل فقط، ولكن هل يمكن أن تنطبق مقولته على فورنا سيونال وميشلى وبورقيقة وتيزي وزو وأقبو ومايو، وادكار، وأميزور ولافايت، وبجاية والصومام والبوير ة ، وبرج منايل، حيث يكيد جيش التحرير الجنود الفرنسيين انهزاما منكرا.[1]

إذن كانت السياسة اللاكوستية تحول حول النقطة الأولى التهدئة، وكان لاكوست لا يخفي تفاؤله واستبشاره بثمرة العمليات، ويظهر ذلك من خلال تصريحاته المتكررة حول ظهور نتائج سياسته في بحر أشهر قليلة، ولكن كان دائما يظهر العكس، فجيش التحرير الوطني لم يترك الفرصة لروبير لاكوست وذلك بهجماته المتكررة ونصب كمائنه المختلفة مما تسبب في عدم استباب الوضع الأمني، وقد ذكرت جريدة المجاهد في العدد الثالث بعض النماذج من العمليات التي قام بها جيش التحرير الوطني مثل القيام بعدة هجومات في الشمال القسنطيني، وفي ماي 1956 وقع هجوم على عدة قرى وضيعات في القسم الجيجلي الظاهر، ومهاجمة قسم الميلية التقتل فيها 18 منهم، وقد غنم خلالها جيش التحرير الوطني خمسة بنادق حربية ورشاشين[2]، وقد انتشرت تلك العمليات والكمائن في مختلف مناطق الوطن وطبعا لا يمكن للاكوست أن يحقق سياسته التهديئية في هذا الجو دون تحقيق السلم، ورد على ذلك لاكوست بالقيام ببعض العمليات الهجومية خاصة على مستوى بلاد القبائل ووهران والعاصمة في شهر جوان ، ولكن في العشرين من نفس الشهر أفضى المقيم لاكوست في "جريدة بارلي بريس" بتصريح يعترف فيه بصفة غير مباشرة بأن العمليات العسكرية لم تأتي بجميع النتائج المنتظرة، وقال في ذلك التصريح بأنه ينوي الانتهاء من التهدئة قبل ابتداء الشتاء المقبل[3]، وبهذا تستمر تصريحات

---

[1]- **المجاهد (لسان حال جبهة التحرير الوطني)، إنّ النظام الفروض معناه السخرية من الشعب الجزائري**"،العدد 3، سبتمبر 1956، مصدر سابق ،ص 29.

[2]- **جريدة المجاهد** ،العدد 15، المصدر السابق، ص 29.

[3]- عبد الله شريط، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية1957**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 645.

روبير لاكوست و وعوده الكاذبة لوقت لاحق، ولم يحقق بعد انتصار سياسته كما كان يزعم في كل مرة بل أصبحت جميع المناطق القبائلية التي أعلن عنها أنها صارت هادئة عشا للثوار.

وقد كان للشعب الجزائري دورا كبيرا في إفشال سياسة حرب التهدئة، وتفنيد ما قاله لاكوست في 1956/06/01:" انضم قسم كبير من السكان إلينا"[1]، وقد صرح الضابط الفرنسي Serge edouard لجريدة le monde، قائلا: لقد كان الأساس الأول لسياسة التهدئة هو أننا نظن أن الأهالي واقعون تحت ضغط الثوار وارهابهم ولكن الغريب هو أننا نعتقد في الوقت نفسه أن جميع الجزائريين متآمرون مع الثوار، والأمر الذي لا شك فيه على أي حال هو أن سكوت الأهالي عندما نسألهم يعبرون عن رغبتهم في الاستقلال، وهي رغبة لا يمكن أن نتصور معها أنهم يقبلون الانضمام لفرنسا، لأنهم يعترفون أن الانضمام لفرنسا معناه الرجوع إلى ما كانوا عليه من المرتبة المنحطة أمام مستعمريهم، والحق أن حملة الانضمام التي قمنا بها لم تأت إلا بنتائج هزيلة في العدد وحتى في الحصول على معلومات، وما زاد في إفلاس سياسة التهدئة هو أننا شوهنا معنى التهدئة، فبدلا من أن نجعلها تهدئة أفكار جعلناها تهدئة حربية فاشلة.[2]

وبهذا يمكن أن نقول أنّ سياسة التهدئة التي حاول لاكوست تطبيقها بالجزائر لا يمكن أن تنجح إلا إذا قضى على جميع الجزائريين فالشعب الجزائري هو السند الرئيسي لجبهة التحرير الوطني والثورة الجزائرية ليست ثورة جيش وجبهة بل هي ثورة الشعب الجزائري بمختلف مستوياته ؛ويقول في هذا الصدد شارل أندري فافرود إن حملة التهدئة للسيد لاكوست من الممكن أن تنجح بشرطين: إذا قتل وزير الجزائر خمسة ملايين من الجزائريين أو يجند خمسة ملايين من الرجال لإسكان جندي بجانب كل الجزائريين وحينئذ جيش التحرير سوف من الممكن أن يخسر سنده الرئيسي ،ولكن عند هذه اللحظة لم يكن هناك قط مستقبل ممكن لفرنسا بالجزائر ،ولنتصور أيضا أنّه بواسطة معجزة تنجح حملة التهدئة غدا كما يدعون كل يوم منذ عامين[3].

---

[1]- **المجاهد(لسان حال جبهة التحرير الوطني)**،"**حربنا التحريرية** ..."، العدد 15، مصدر سابق، ص 6.

[2]- غالي الغربي، **فرنسا والثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 366.

[3]- شارل أندري فافرود، **الثورة الجزائرية**، مصدر سابق، ص 403.

3- تصدي الثورة الجزائرية للحرب المضادة:

إن القوة والعتاد الذي جلبه روبير لاكوست جعله يتوهم بأنّه قادر على تحقيق ما يسمى بالتهدئة على كامل القطر الجزائري، فأخذ يطلق تصريحات متفائلة التي تجعل منه في نظر الفرنسيين بطلا قادرا على صنع المعجزات، حيث قال في نوفمبر 1956 تصريحه الشهير المسمى"ربع ساعة الأخيرة" وهو يقصد هنا أنه لم يبقى كثير من الوقت للقضاء على الثورة الجزائرية[1]، مضيفا:" سنواصل خطتنا أكثر من أي وقت مضى".[2]

وحتى تنتهي الثورة في ربع ساعة اعتمد على مجموعة من القادة المعروفين بتعصبهم في الفيتنام ، ولكنهم فشلوا في النهاية وانتهى لاكوست وسياسته في الجزائر ولم ينته ربع ساعة الأخيرة، ولكن هذا لا يعني القضاء على الثورة في ربع ساعة فربما قال ذلك وهو يعتز بتلك القوة العسكرية الهائلة التي رجعت من الهند الصينية ومن تونس والمغرب، أو ربما قالها لاكوست من أجل الحفاظ على منصبه وانتمائه إلى حركته الاشتراكية التي أخذت مسؤوليات كبيرة في الحرب، فأراد بذلك أن يصبر المهتمين بالموضوع من الفرنسيين والمعمرين على أساس الثورة في طريق الانتهاء[3]، في حين هو نفسه يؤمن أن الثورة ربما كانت في ربع ساعتها الأولى وفي لحظة الانطلاق.

وقد صادف إعلانه عن الربع ساعة الأخير أن سلم عجول[4] نفسه إلى السلطات الفرنسية في أواخر أكتوبر 1956 بعد أن حكمت عليه الجبهة بالإعدام فاغتنم لاكوست هذا التسليم واحتفظ

---

[1]- عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، مرجع سابق، ص 414.

[2]- أحمد الشقيري، **قصة الثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 14.

[3]- عبد القادر نور، **حوار حول الثورة**، مرجع سابق، ص 307.

[4]- عجال عجول بن عبد الحفيظ ولد سنة 1922 في الأوراس، انخرط في حزب الشعب الجزائري، ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية عام 1951، وبعد اكتشاف المنظمة الخاصة هرب إلى قسنطينة وواصل نشاطه السياسي، حضر مؤتمر المركزيين في 15 أوت 1954 بالعاصمة، حيث نادى بالنضال المسلح، التحق بالمجموعة 22، شارك في اندلاع الثورة بصفة مساعد لمصطفى بن بولعيد، استسلم عام 1956 للقوات الفرنسية إثر أزمة في جبال الأوراس بعد أن قتل قائده البشير شيهاني، أنظر: عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962**، مرجع سابق، ص 239.

به سرا إلى غاية نوفمبر 1956 مدعيا أن هذا التسليم هو نتيجة لندائه لجيش التحرير بالاستسلام وجعل من هذا التسليم انتصارا كبيرا دعم به مقولته المشهورة، وأكده حتى صدقه الفرنسيون، وصرح غي مولي في 25 جانفي 1957 قائلا:" إن التهدئة اليوم صارت شيئا مضمونا ولا يوجد الآن أي واحد يؤمن بانتصار الثوار ونستطيع أن نعتبر أن العمليات العسكرية بالجزائر ستنتهي عن قريب".[1]

ولكن الأحلام شيء والواقع شيء آخر، فقد بدأت الصحف الفرنسية تنشر سير المعارك في الجزائر بصفحاتها الأولى، وذلك في يوم 29 نوفمبر قائلة جنود المضلات واللفيف الأجنبي اشتبكوا مع الثوار جنوب تبسة مدة يومين كاملين مخلفة أحد عشر قتيلا وخمسين جريحا في صفوف الفرنسيين، و يلّح لاكوست في العناد والادعاءات الكاذبة، فتارة يدعي أن فشل التهدئة يعود إلى تلقي الثوار المساعدات الكبيرة من مصر، وتارة أخرى يقول أن الاشتباكات هي فقط على الحدود وأن العمليات الفدائية يقصد منها فقط التغطية على فشل الثوار في الجبال والعكس بالعكس، فعند حدوث معارك كبرى في الجبال يقول الفرنسيون أنها قامت فقط للتغطية على فشل الثوار في المدن.[2]

وبعدما كان يفكر في القضاء على الثورة والثوار أصبح يفكر كيف يحمي الأوروبيين مبررا فشله بأنه سوف يسعى إلى حماية الأوروبيين من الارهابيين، ويظهر ذلك من خلال التصريح الذي أدلى به إلى جوزيف كرافت مندوب صحيفة نيويورك طايمز بقوله:" نعتقد بأن هذه الحرب الاستعمارية ،لا أن شأننا أن نساعد المستوطنين والمسلمين على العيش معادين إراقة الدماء، وإن الاستسلام للمتمردين معناه ترك الأوروبيين لمصيرهم ، أن هؤلاء المتمردين ليسوا إلا حفنة من الارهابيين".[3]

---

[1]- **المجاهد (لسان حال جبهة التحرير الوطني)** ،"**حربنا التحريرية...**"، العدد 15، مصدر سابق، ص 6.

[2]– عمار قليل، المرجع السابق، ص 415.

[3]– الدكتور نور الدين حاطوم،" **أصالة الثورة الجزائرية**" ، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 8، 1993-1994، معهد التاريخ، الجزائر، ص 124.

3-1 نماذج من العمليات العسكرية:

لقد شهدت الفترة الممتدة من 1956-1958 تصاعدا عنيفا من المعارك لتثبت عكس ما كان يدعيه لاكوست بأنه سوف ينهي العمليات العسكرية في الجزائر عن قريب، من اهم العمليات العسكرية نذكر ما يلي:

- معركة وادي الجديدة (الأوراس) 9 جوان 1956:

عملت قوات من المضليين بقيادة العقيد بيجار قائد اللواء الثالث على تطويق عباس لغرور في مقر قيادته بوادي الجديدة وهو مرفوقا بفصيلتين من المجاهدين (75 نفرا)، ولما خيّم الليل عسكر العدو بالناحية في انتظار تعزيزات مدفعية وجوية لخوض المعركة في الغد، ولكن عباس لغرور قرر المواجهة بشن غارة ليلية على المعسكر على الساعة الحادية عشر ليلا، فأحدث ارتباكا كبيرا في صفوف العدو، وألحقت به خسائر هامة وعاد المجاهدون منها غانمين مستبشرين، وفي الغد تصور العدو أنّه أمام وحدة من الثوار جيدة التسليح لا تقل عن 200 جندي، وبوصول الدعم العسكري تمكن لغرور من إسقاط مروحية بركابها وطائرة مقاتلة رغم أنّه استشهد من صفوفه حوالي أربعين مجاهدا بين شهيد وجريح.[1]

- معركة لغمونة البحري (12 نوفمبر 1956):

تولى قيادة هذه المعركة الشهيد أحمد التبلاطي، وقد وقعت أثناء عقد اجتماع في مكان يسمى دوار الماين في قرية لغمونة البحري في الولاية الرابعة، وتقرر خلاله الالتقاء لدراسة الوضع العام للثورة في المنطقة، وفي صبيحة يوم 13 نوفمبر 1956 كان هناك سرب من الطائرات الحربية الفرنسية يحلق في سماء المنطقة التي قامت بعملية إنزال جنودها وبدأت المواجهة بين الطرفين، وقد دعمت الوحدات الفرنسية بطيرانه الحربي الذي كثف غاراته على مكان تمركز قوات المجاهدين، ولمواجهة الموقف تغيرت إستراتيجية جيش التحرير من المواجهة المباشرة إلى اللجوء إلى الانتشار الواسع لوحداته لتوسع رقعة المعركة والتقليل من الخسائر بتشتيت قواته، وقد دام الوضع إلى غاية حلول الظلام أين استطاعت وحدات جيش التحرير من الانسحاب بطرق مختلفة، أما عن نتائج المعركة فقد استشهد 7 مجاهدين وقتل 75 جنديا

[1]- محمد عباس، **نصر بلا ثمن**، مرجع سابق، ص 363.

فرنسيا وعدد آخر من الجرحى، ومن أجل ذلك انتقم العدو من المدنيين العزل، حيث قتل حوالي 18 مدنيا[1].

- معركة وادي الآخرة أو قنوندة 22 ماي 1957:

وقعت في وادي الآخرة فهو أحد فروع وادي الحراش وإلى الشمال من نهر وادي الآخرة وإلى الشمال من هذا الأخير يقع دوار أوقنوندة الذي حملت هذه المعركة إسمه، حيث كانت وحدة المجاهدين تتكون من ثلاثة كتائب مكونة من حوالي 350 جندي، وكانت وحدات الجيش الفرنسي مشكلة من 700 جندي، ومن اهم أسباب المعركة هو ما نتج عن الإضراب الأسبوعي في بداية عام 1957، تفكيك نظام جبهة التحرير بالعاصمة، والتحاق جماعات كثيرة من مناضلي العاصمة بالولايات المجاورة خاصة الولاية الرابعة، من أجل هذا قام الجنرال بيجار بعمليات تمشيطية في أعالي جبال البليدة لتتبع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، فسعى الجنرال بيجار إلى العثور على ممثلي لجنة التنسيق والتنفيذ، وابتداء من ليلة 22 إلى 23 ماي بدأ فرض الحصار على المنطقة وانقسمت فرق الجيش الفرنسي إلى أربعة كتائب، ونصبت كتائب في كل مكان بالمنطقة، وكان الهدف من ذلك هو قطع طريق الفرار على المجاهدين، واقترح امحمد بوقرة الخروج من الحصار عن طريق تتبع المنحدرات ثم يلتفوا شمال وادي بولبان للوصول إلى وادي الآخرة[2]، وعلى الساعة الخامسة والربع بدأوا في الخروج من المكان قاصدين وادي الآخرة يتقدمهم الرائد عز الدين على رأس وحدة الكومندو لفتح الطريق، وكلف سي لخضر بتأمين الوسط والمؤخرة مع الكتيبتين المتبقيتين، وبقيت الأمور على حالها إلى غاية الساعة العاشرة وستة وثلاثون دقيقة، عندما أخبر القائد سونتوناك sentenac بأن الطلائع الأولى للخصم بالقرب منه، وأخبر ليامي بيجار بأن هدف الثوار من وراء مناورتهم تمرير قادة الولاية قبل إتمام فرض الحصار، وبهذا أعطى الجنرال بيجار الإشارة بإطلاق النار وبسرعة تحول الكمين إلى معركة كبرى وصعبة جدا، فقد فيها الطرفين خسائر هامة، واشتد القتال مع كتيبة

[1]- نضيرة شتوان، **الثورة التحريرية 1954-1962 الولاية الرابعة نموذجا**، أطروحة دكتوراه ، جامعة تلمسان، 2008، ص 286.

[2]- حسيني عائشة، **الثورة بالمنطقة الأولى من الولاية الرابعة 1954-1958**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 83.

سي لخضر الذي أبلى بلاء كبيرا، اعترف الجنرال بيجار بقوته وتجربته وصبره وانضبط جنوده، وقال عنهم بأن: ...عدو يفاجئ في كمين صارم وشديد، ويستطيع ان ينظم نفسه بسرعة، ويصبر أثناء الهجوم، ويحافظ على نظامه تحت قصف سلاح الطيران، ويستطيع أن يسترجع السلاح ويخفي موتاه، يوحي بأنه يستطيع أن يدافع عن نفسه بعد ثمانية وأربعين ساعة أخرى من الحصار ...وبعد أربعة أيام من الحصار والصمود جنود جيش التحرير، أجلى الفرنسيون الحصار وخرج جيش التحرير بخسائرة معتبرة في الأرواح، وعلى مستوى الجيش الفرنسي حسب ما ذكره الجنرال بيجار بثمانية قتلى وتسعة وعشرون جريحا، واعترف الجنرال بيجار بنفسه بأنه لم تمكن من استعادة أسلحة كثيرة بسبب حرص جيش التحرير على عدم فقدانها، ولهذا قدرت الأسلحة المسترجعة بـ 45 قطعة فقط بالإضافة إلى أغراض مختلفة".[1]

- معركة جبل بوزقزة شرق العاصمة (الولاية الرابعة) 3 أوت 1957:

في يوم السبت 3 أوت 1957 تم تشتيت وحدة قوية من اللفيف الأجنبي إثر كمين نصبه أحد عناصر جيش التحرير حيث لقي 56 جندي حتفهم[2]، إثر ذلك قام كبار الضباط من بينهم الجنرال ماسوا برد فعل سريع والكثيف حول الكمين إلى معركة حقيقية بتكثيف القصف الجوي و المدفعي، وكانت الحصيلة ثقيلة سواء بالنسبة للثوار أو العدو، فمصادر جبهة التحرير تتحدث عن 420 قتيلا و500 جريح في صفوف العدو، بينما يذكر بلاغ رسمي من قيادة جيش الفرنسي وكعادته تضخيم في الأرقام، حيث ذكر 800 قتيل في صفوف المترديين، ونحن نعلم جيدا أن جيش التحرير لا تتكون الكتيبة من هذا العدد الضخم.

- معركة البواليع (مجاري المياه) 1957/10/16:

وقعت هذه المعركة في مليانة وزوقالة، وبدأت عندما أطلق فوج من الفدائيين النار على فريق من المظليين التابعين للجنرال بيجار، وكانت قوات جيش التحرير بقيادة السي عبد العزيز،

[1] – حسيني عائشة ،المرجع السابق ، ص 85.

[2] – المقدم عبد الحميد الأطرش، **الذكرى العشرون لاندلاع الثورة من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي**، ألتاميرا روتوبريس، اسبانيا، 1974، ص 56.

وتوسعت هذه المعركة لتشمل خميس مليانة[1]، وذكر الرائد محمد صايكي[2] أنّه سقط خلال هذه المعر كة 47 مضليا، وقتلوا الفرنسيين 24 مواطنا جزائريا انتقاما.

- معركة مازونة 1958/01/18:

دارت معركة كبرى في ولاية وهران في مازونة خسر العدو العشرات من جنوده بين قتلى وجرحى، ومنا استشهد 2 وجرح 7 مجاهدين، وغنمنا مدفع هاون عيار 60 ومعه 31 قنبلة.[3]

- معركة حوران بالمسيلة 4 مارس 1958:

هجم جيش التحرير على مركز القوات الفرنسية بالحوران من حمام الضلعة شمال غرب المسيلة، هذه المدينة التي كانت مسرحا للحرائق مما يملكه المسلمون[4]، وقاد الهجوم العقيد عميروش[5] فأسرت وحدة جيش التحرير 17 جنديا فرنسيا ورجعت بعدد من الأسلحة والذخيرة، فانطلقت بعد ذلك عملية تفتيشية خسر فيها العدو مئة جندي في حين استشهد 13 مجاهد.

---

[1]- مذكرات الرائد محمد صايكي، **شهادة ثائر من قلب الجزائر**، دار الأمة ، الجزائر، 2010، ص 198.

[2]- هو محمد بن علي صايكي وهو من مواليد 11 ديسمبر 1932 في سور الغزلان ،هو أحد نقباء الولاية الرابعة، كان أمينا على نظام الثورة الجزائرية، ، قاتل المصاليين في مواطن عدة، حكمت عليه الحكومة= الفرنسية بالإعدام غيابيا الصادر بـ 15 ديسمبر 1958، عين في سبتمبر عضوا في المجلس التأسيسي، انتخب سنة 1964 في المجلس الوطني، وصار في سنة 1965 أمينا عاما في المنظمة الوطنية للمجاهدين، ألقي عليه القبض في سنة 1968 بسبب قضية الطاهر الزبيري المناوئة للنظام السائد آنذاك، أطلق سراحه في أكتوبر 1969 ليعين بعدها عضوا في المجلس الوطني، اعتزل بعدها السياسة منذ السبعينات وواصل حياته كرجل أعمال، أنظر مذكرات محمد صايكي، المصدر نفسه ، ص 21.

[3]- **المجاهد(لسان حال جبهة التحرير الوطني)**، العدد 27، 1958/02/01، ص 11.

[4]- محمد الأخضر عبد القادر السائحي، **نوفمبر ...الصمود والتصدي**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1985، ص 54.

[5]- العقيد عميروش آيت حمودة(1926-1959م)، بولاية تيزي وزو وهو من عائلة بسيطة الحال، إنضم إلى حزب الشعب الجزائري، عين عضوا في المنظمة الخاصة عام 1947 لكونه مناضلا ملتهب الحماس قوي العزيمة، ألقي عليه القبض بعد اكتشاف المنظمة سنة 1950، سافر إلى فرنسا وهناك عرف حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وأزمته الخطيرة بعد عام 1952م، ولما اندلعت الثورة عاد إلى الوطن للمساهمة والانضمام إليها، قام بنشر الثورة في منطقة القبائل الصغرى، ساهم في العديد من المعارك، حضر مؤتمر=

من بين الأسرى أطلق سراح 13 ومات 3 طبيعيا وقتل واحد منهم، لأن الجيش الفرنسي رفض تبادل الأسرى، هناك أرقام مخالفة يقدمها حمو عميروش.

- معركة قلعة فيالة 18 أفريل 1958:

كان المجاهدون يتوقعون عملية تمشيط يقوم بها العدو فانتظروه في قلعة فيالة بين بوشقوف وقالمة، تمركزوا على جانبي الطريق واستغلوا عامل المفاجأة فقتلوا 250 جنديا فرنسيا وجرحوا حوالي 100، استشهد 18 مجاهدا وجرح اثنان من بينهما صالح الحروشي قائد المعركة الذي استشهد متأثرا بجروحه.[1]

وهذه المعارك ما هي إلا عيّنة صغيرة من المعارك الكبرى التي شنها جيش التحرير على العدو الفرنسي،حيث ساهمت في فضح سياسة الكذب والتضليل التي اتبعها لاكوست ليغطي على فشله في مواجهة الثورة ، رغم كل الإجراءات التي اتخذوها للتعتيم على سير العمليات الحربية في الجزائر، والتي كان من بينها منع الصحف الفرنسية بتاريخ 14 أوت من نشر أنباء المعارك في الجزائر، وحتى خسائر الثوار الجزائريين منع نشرها في الصحف الفرنسية، لأن نشر هذه الخسائر معناها أن هناك تعدي على الأرض وأن الأمور لم تحسم كما يدعى، لهذا نجده يحاول في شهر سبتمبر 1957 أن يوهم الناس أنه لم يقل في يوم من الأيام ان ربع الساعة الأخير قد حل، ولكنه قال فقط أدانه يجب الثبات عندما يصل ربع الساعة الأخير[2].

3-2 مواجهة خط شال وموريس:

لقد زاد اهتمام السلطة الفرنسية في الجزائر بتوسيع الأسلاك الشائكة بعد انعقاد مؤتمر الصومام سنة 1956، وذلك حسب أوامر لاكوست بهدف خنق الثورة، ولكن سرعان ما تحولت

الصومام وتمت ترقيته إلى رتبة صاغ اول في الولاية الثالثة، للمزيد أنظر: شوقي عبدالكريم، **دور القائد عميروش في الثورة التحريرية 1954-1962** ، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 17.

[1]- بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية** ، مصدر سابق، ص 382.

[2]- عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، مرجع سابق، ص 416.

تلك الأسلاك إلى وسيلة دفاعية أكثر منها هجومية ، وهي أشبه ما تكون بخط ماجينوا الذي وضعته فرنسا إبان الحرب العالمية الثانية.[1]

ولقد ارتكزت إستراتيجية الثورة في مواجهة خطي شال وموريس على معرفة الخط المكهرب معرفة شاملة، من حيث تحديد درجة الخطر عبر مختلف شبكاته وكذا دراسة الوسائل الملائمة لعبور الخطوط مع التقليل من الخسائر، وتوفير مختلف الوسائل للعبور حيث كانت في البداية بسيطة ثم تطورت مع الزمن، ونذكر على سبيل المثال كان يتم العبور عن طريق الجنوب الجزائري ولكنها طريقة صعبة نظرا لعدم توفر مصادر التموين، كما يسهل على فرنسا ملاحقة المجاهدين بالمصفحات والطائرات والقضاء عليهم بسهولة بسبب انكشاف المنطقة، كما لجأ المجاهدون إلى طريق آخر وهو القيام بحفر الخنادق تحت تلك الأسلاك المكهربة عندما تكون الفرقة العابرة صغيرة، لكنها هي الأخرى عملية جد صعبة، حيث استشهد العديد من المجاهدين تحت خط موريس، كما لجأ المجاهدون إلى استعمال المقصات الخاصة بقطع الأسلاك المكهربة والمقصات المزودة بعوازل خشبية او بلاستيكية وقد استعملها المجاهدون من سنة 1957 إلى غاية الاستقلال، كما استعمل الثوار المتفجرات لنسف خط موريس من عدة جهات لتعطيل فعاليته ولو لمدة محددة حتى يتمكن الثوار من العبور، كما تم تفجير الألغام عن بعد بواسطة المدفعية المضادة للدبابات وفق خطة مدروسة على طول السد الشائك لتدميره وارباك العدو وإجباره على الدخول والاستمرار في وضع حالة الطوارئ القصوى وإجبار العدو على جلب قواته من الداخل لتمرير الأسلحة والذخيرة، ولقد طور جيش التحرير من وسائل اختراقاته للخط من خلال اعتراف القوات الفرنسية بذلك:" أن جيش التحرير المهاجم لخط موريس مجهز بأحدث الأسلحة"، ومن بين تلك الوسائل المتطورة ذلك الصندوق الخشبي يمر بداخله المجاهدون وهو مفتوح من الجهة العليا والسفلى يوضع على السلك المكهرب، وتعتبر أهم طريقة استعملت في مسار الثورة هي طريقة البنقلور[2] وشرعت الثورة في استعماله منذ شهر

---

[1]- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة أول نوفمبر 1954، **الأسلاك الشائكة المكهربة**، دار القصبة للنشر، 2010، ص 148.

[2]- هو عبارة عن وصلات بلاستيكية يبلغ طولها بين متر ونصف ومترين، يقوم المجاهدون بحشوها بالمتفجرات الديناميت الشديد الانفجار، ثم تلصق في بعضها البعض بقوة وضغط، ثم يتم وضعها تحت=

ديسمبر على الحدود الغربية، لم يكن من السهل اختراق السد المكهرب، فقد كثفت وحدات الجيش من عمليات العبور وتمرير قوافل التسليح إلى الداخل ودخلت في معارك ضارية سنة 1957، وشرعت قيادة الجيش المتمركزة على الحدود الجزائرية التونسية في تكوين رجال صاعقة من أجل تجاوز السد الشائك المكهرب، ومراكز تدريبهم على أشكال من الأسلاك بنيت قرب وادي ملاق في منطقة مدينة الكاف التونسية، فهناك تدربوا على استعمال البنقلور والصناديق الخشبية.

ولقد كثف جيش التحرير من هجوماته المستمرة واختراقاته للسد الشائك ما بين 20 سبتمبر و20 أكتوبر 1957 على طول الحدود الجزائرية التونسية على مستوى مدن بن رحال إلى سوق أهراس والدرعان إلى واد الكبريت إلى تبسة إلى الماء الأبيض، وتمكن المجاهدون من تمرير الأسلحة داخل الجزائر باجتياز السد الشائك وتخريب بعض أجزائه واستمرت محاولاتهم خلال السنوات القادمة.

ويعتقد الكثيرين أن الثورة الجزائرية عرفت خلال الفترة الممتدة 1956-1958 تراجعا كبيرا، وأن روبير لاكوست قضى عليها بواسطة السد الشائك لمنع وصول قوافل السلاح إلى الداخل، ولكن حدث عكس ذلك فقد استمرت عمليات الامداد بالسلاح وبلغت اوجها خلال النصف الأول من عام 1957، ويقول في هذا الصدد فتحي الذيب:" لم يتوقف امدادنا للكفاح الجزائري بالسلاح والذخيرة... وتم تسليم الدفعة الأولى من امدادنا خلال عام 1956 وبالتحديد يوم 06 فيفري 1957 إلى السيد علي محساس المعروف باسم محساس أحمد[1]، وذلك بهدف تغطية

شبكة أسلاك الشائكة المكهربة، وعند انفجارها تنسف الألغام والكهرباء والأسلاك الشائكة، وتحدث تغيرات كبيرة تتسع أو تضيق حسب قوة الاجار ومن هنا يعبر المجاهدون، أنظر: يوسف مناصرية وآخرون، **الأسلاك الشائكة وحقول الألغام**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، ص 128.

[1]- أحمد محساس(1923-2013) ولد في بودواو، من قدماء الحركة الوطنية، اعتقل عدة مرات، ناضل في صفوف المنظمة الخاصة، كان ضمن أول نواة تأسيسية لفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وبعد الاستقلال عين وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي (1963-1966)، عضو مجلس الثورة جويلية 1965، مدافع متحمس عن التسيير الذاتي، بعد إقرار التعددية الحزبية أنشأ في مارس 1989 حزبا لم يعمر طويلا=

النقص في الذخيرة التي كان يعاني منها المكافحون بالولايات الشرقية[1]، وكانت قوافل السلاح تمر عبر مختلف الطرق البرية والبحرية.

وتلا تلك الدفعة الشحنة الثانية التي خصصت لولايات قسنطينة والأوراس والجزائر، وقد تسلمها الدكتور محمد دباغين، يوم 1957/04/07 وتم نقلها مباشرة بالسيارات إلى الحدود التونسية ويتم سحبها كما كان مقررا بأسرع وسيلة ممكنة، وقد تنوعت أصناف تلك الشحنة استجابة لطلب قادة الولايات بالداخل لمواجهة المخطط الفرنسي الجديد لشن هجومهم الواسع على جميع أنحاء الجزائر.

ولقد استمرت عمليات إمداد الثورة بالسلاح بمختلف الوسائل من أجل ضمان استمرارها وتحقيق هدفها المنشود[2]، حيث تم وضع خطة لتدمير خط موريس في اكتوبر 1958 حيث دبرت من طرف خبراء عسكريين مصريين و جزائريين ، تعتمد أساسا على ما يلي:

- يتم الاقتحام في ليلة مضلمة تماما وليست ممطرة لتجنب أضرار التيار الكهربائي.
- التدريب الراقي للقوة المكلفة بتدمير المانع وعلى طول امتداده في 25 قطاعا، وأهمية الاستكشاف الجيد والدقيق لكل قطاع بمعرفة قائد الاقتحام.
- توفير احتياطي للتعامل مع العدو وحماية مجموعات الاقتحام والقيام بعدة هجومات خداعية.
- اهمية الالتزام بالسرية في جميع مراحل تنفيذ الخطة.
- كما وضعت الخطة على أساس إتمام تنفيذها في حدود ساعة زمن تقريبا.
- احتياج الخطة إلى 2000 مقاتل لتدمير المانع في 25 قطاعا، كما شملت الخطة اجمالي المهمات والمواد المطلوب توفيرها لتدمير خط موريس.[3]

هو اتحاد القوة الديمقراطية، عضوا في مجلس الأمة سنة 2001، أنظر: عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962**، مرجع سابق، ص 316.

[1]- فتحي الذيب ، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص 330.

[2]- عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، مرجع سابق، ص 259.

[3]- فتحي الذيب، المصدر نفسه ، ص 392.

وقد تم التدريب مسبقا على العملية في مصر، وقد شاركت في تلك العملية دفعة من الضباط الجزائريين الذين أتموا دراستهم بالكلية الحربية المصرية ، وتم اختيار إحدى ليالي أكتوبر المظلمة ليتم تدمير المانع ، وتم تدميره فعلا في الساعة المحددة وبهذا تم التخلص من اكبر المشاكل التي كانت تعيق الكفاح الجزائري.

3-3صدى معركة الجزائر وإضراب 8 أيام:

لقد تطرقنا في الفصل السابق إلى معركة الجزائر التي تعد من أهم المعارك الكبرى التي خاضها جيش التحرير الوطني خلال الثورة الجزائرية ما بين 1954-1962، وقد تم اقتراح هذه المعركة من قبل المناضل الشهيد العربي بن مهيدي وقادها ياسف سعدي في القصبة بالجزائر[1]، ورغم الخسائر الفادحة التي نتجت عنها، إلا أنه كان لها صدى بعيد خاصة وأنها تزامنت مع إضراب 8 أيام الذي امرت به جبهة التحرير الوطني، في الوقت الذي كانت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة تتأهب لمناقشتها، وذلك إثباتا للعالم أن الجبهة هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري وأن الثورة مستمرة إلى غاية تحقيق الاستقلال الوطني[2].

وقد جند لاكوست لهذه المعركة كل ما باستطاعته من قوة، وظن بذلك أنه قد قضى على الثورة بالجزائر، ولكن هذا لم يكن صحيحا واعترف بذلك الجنرال اوساريس قائلا:" انتصرنا في معركة الجز ائر غير أن ذلك لم يكن صحيحا بالإطلاق"[3].

ومع اقتراب موعد الإضراب نفذت العديد من العمليات الفدائية، حيث تم اغتيال رئيس فدرالية شيوخ بلديات الجزائر ورئيس بلدية بوفاريك "أميدي فروجي" amedée froger الذي يعد من أكثر المستوطنين تطرف ومعاداة للشعب الجزائري، وتمت هذه العملية البطولية من قبل الفدائي علي لابوانت بتاريخ 28 ديسمبر 1956، أمام منزله الكائن بحي ديدوش مراد بالعاصمة.[4]

---

[1] - Anne simonin, **le droit de désobéissance les éditions de minuit en gerre d'algérie**, 2012, p 55.

[2]- عبد الوهاب بن خليف، **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال**، دار دزاير انقو، الجزائر، 2013، ص 247.

[3]- الجنرال أوساريس، **شهاداتي حول التعذيب**، ترجمة مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص 57-59.

[4]- عبد الوهاب بن خليف، المرجع نفسه، ص 248.

بالإضافة إلى القيام بتفجيرات عديدة منها تفجيرات 26 جانفي في النادي الفرنكو إسلامي قرب مقر البرلمان الجزائري مجلس الأمة حاليا، تفجيرات 10 فيفري 1957 في مدرجات ملاعب الأبيار والرويسو، هذه التفجيرات حملت خطاب موجه أساسا إلى لاكوست لتكذيب تصريحاته المعلنة عن حلول ربع ساعة الأخير من عمر القضية الجزائرية[1]، وقد تدعم العمل الفدائي في العاصمة بانضمام العنصر النسوي اللائي تخصصن في نقل القنابل والمسدسات من مكان لآخر لضمان نجاح العمليات الفدائية، وأمام هذه العمليات الفدائية لجأ روبير لاكوست إلى ممارسة التعذيب الهمجي التي حاولت الطبقة السياسية الهروب من الفضيحة العالمية بتأسيس اللجنة الدائمة لحماية الحقوق والحريات الفردية، وما هي في الحقيقة إلا خدعة للرأي العام الفرنسي والعالمي لتغطية ذلك من قبل بلد الحريات[2]، كما تم إرسال منشورات مزيفة منسوبة إلى جيش التحرير الوطني تقول أن الإضراب مكيدة شيطانية دبرها لاكوست من أجل إغراق البلد في حملات قمع واسعة النطاق، ورغم أن لاكوست تمكن من القضاء على الثورة وقواعدها في العاصمة بواسطة القوة العسكرية الضخمة ،وعمليات التعذيب والتصفيات الجسدية[3]، ولكن رغم ذلك فقد كان ردها بتخفيض عدد المناضلين وتزويدهم بهياكل قليلة مع تركيز جهودها على إنجاز عمليات محددة الحجم لكنها ذات مدى واسع[4]، وتدخل الولايات الثالثة والرابعة لإعادة النظام بها عن طريق مدها بإطارات اللازمة .

ورغم غياب الثورة عن العاصمة عدة شهور إلا أنها لم تكن نهاية الثورة كما ادعى ماسوا أنه هو المنتصر بل إن نصره لم يكن سوى كسب مؤقت ،والدليل على ذلك هو أن جبهة التحرير خسرت العاصمة في سنة 1957 فقد أعادت بسط سلطتها عليها في غمرة المظاهرات الشعبية

---

[1]- بن يوسف بن خدة، **الجزائر عاصمة المقاومة**، مصدر سابق، ص 70.

[2]- جمال خرشي، **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1962م**، مرجع سابق، ص 478.

[3]- الجنرال أوساريس ، المصدر السابق، ص 115.

[4]- بن يوسف بن خدة، المصدر نفسه، ص 82.

العارمة في ديسمبر 1960 ولعل مدينة الجزائر غسلت ماء وجهها وانتقمت مشكلة ديان بيان فو جديد للسلطات الفرنسية.[1]

ويمكننا ان نلخص الإنعكاسات الإيجابية لمعركة الجزائر وإضراب ثمانية ايام فيما يلي:

- تأكيد الاعتراف بجبهة التحرير الوطني ناطق وحيدا باسم الشعب الجزائري.
- حققت الأعمال الوحشية المقترحة خلال معركة الجزائر نتائج مغايرة تماما لتلك التي خطط لها ولاكوست ، فقد ذاع صيت جبهة التحرير الوطني على الصعيد الداخلي والخارجي، وتم التشهير بفرنسا بسبب ما ارتكبه جيشها من جرائم لا تغتفر خاصة في مدينة الجزائر باعتبارها واجهة البلاد، واستسلم بعد ذلك لاكوست الذي فشلت أساليبه الاجرامية بعدما كان يفتخر بأنه من ورثة الماريشال بيجو وهذا ما ذكره فرحات عباس في كتابه ليل الاستعمار "لقد افتخر الوالي العام الاشتراكي روبير لاكوست، في سنة 1957، بأنه من ورثة الماريشال بيجو، ونادى باستعمال الوسائل العزيزة على ذلك الجنرال، ثم لجأ إلى تلك الوسائل بضرورة منقطعة النظير، وبعد ذلك استسلم لاكوست واسدل الستار على أفضع الجرائم التي لم تعرف لها الانسانية مثيلا"[2].
- أثبتت أساليب القمع الهمجي للعالم أن ما يدور في الجزائر ليس مجرد إضراب سياسي داخلي، كما يدعيه المسؤولون الفرنسيون ولكنه صراع مسلح حقيقي يدور بين خصمين بلغ سوء التفاهم بينهما مبلغه.
- كماأنّ حشد الجيش الفرنسي لأكبر قواته وأحسنها في مدينة الجزائر لمدة تسعة أشهر أثر ايجابي أدى إلى تخفيف الطوق المضروب على جيش التحرير في الجبال، وفك الحصار على الولايتين الثالثة والرابعة.
- اعتناق الجالية المهاجرة نهائيا للثورة وتبين أن الجبهة هي الوحيدة التي تقود المقاومة وليست أطرافا أخرى، وبهذا يمكن أن نقول أن معركة الجزائر ومجرياتها هزيمة، لكنها

---

[1]- أحمد مسعود سيد علي، **تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا 1960-1961**، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 10.

[2]- فرحات عباس ، **ليل الاستعمار** ،ترجمة أبوبكر حال ،دار القصبة للنشر ، الجزائر ،2005م،ص 173.

ضرفية لجبهة التحرير الوطني التي استغلتها وأحسنت استثمارها بإيصال صوتها للعالم.

3-4 مواجهة الثورة للحركات المناوئة 1956-1958:

ظن روبير لاكوست أنّ بإمكانه القضاء على الثورة الجزائرية باستغلال بعض الوطنيين ذوي النفوس الضعيفة الذين رفضوا المشاركة في تحرير الوطن باسم جبهة التحرير الوطني، هذه الأخيرة التي تطلق عليها اسم الحركة المصالية، الذين استعملهم لاكوست في محاولته لاختراق جيش التحرير الوطني من خلال تسريب الحركة داخل الجبهة وتكون بذلك حركة مضادة للثورة بداخلها.[1]

لقد شهدت سنوات 1957-1958 عمليات فرار واسعة من الجيش الفرنسي والالتحاق بجيش التحرير الوطني، وكان هدف لاكوست من وراء تلك العمليات بعيد المدى، حيث كان يسعى إلى تجسيد مخطط الجزائر جزائرية بغية إبقاء الجزائر بعد حصولها على الاستقلال السياسي تحت السيطرة الفرنسية غير المباشرة، أي تحضير الفارين من الجيش الفرنسي للإشراف على الجيش الجزائري المستقبلي وقيادته بعد الاستقلال[2]، وهذا ما يبين إيمان لاكوست بأن استقلال الجزائر أمر لا يمكن الهروب منه، ورغم ذلك فقد تفطنت الجبهة منذ البداية إلى خطط لاكوست الشيطانية، فعملت على القضاء على تلك الحركات خلال الفترة الممتدة من 1956-1958 بإتباع الإستراتيجية التالية:

1- الإستراتيجية السياسية:

اتصل عمر ادريس قائد المنطقة الثانية لما سمع بالأحداث الموجودة في منطقته بالعقيد لطفي قائد الولاية الخامسة وعبد الحفيظ بوصوف الذي كان موجودا في المغرب بصفته ممثل لجنة التنسيق والتنفيذ وطلب منهما المساعدة السياسية والعسكرية لتصفية حركة بلونيس وتتمثل هذه الإستراتيجية في ما يلي:

---

[1]- **المجاهد(لسان حال جبهة التحرير الوطني)**، "**آخر خيانة يكشف عنها النقاب**" ، العدد 13، 1957/12/01، ص 4.

[2]- عبد الحميد براهيمي، **في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر**، مذكرة دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 32.

- إختبار مدى قوة جيش بلونيس وأساليبه الحربية عن طريق القيام بهجومات مباغتة على فرق الجيش المتواجدة في المنطقة الثانية.
- رصد تحركات أعوانه وحلفائه مثل مراقبة جيش حليفه مع فرنسا سعدي سي الشريف في منطقة ماجينو بعين بوسيف قرب المدية بإرسال فرق من جيش التحرير الوطني ومن المناضلين المدنيين للمراقبة ونقل الأخبار.
- تكوين شبكة اتصال جديدة من المناضلين الغير معروفين لدى الحركة وعملاء بلونيس بهدف التجسس على جيشه.
- تجديد طرق التموين بإنشاء عدة شبكات من المخابئ في نقاط ومراكز جديدة في المناطق الجبلية.
- العمل على اختراق صفوف الحركة بتوجيه رسائل لشخصيات معروفة بنفوذها في أعراشها وشرح أحداث الثورة وفضح سياسة بلونيس وتعامله مع فرنسا.
- توعية سكان الأعراش والقبائل على الانضمام في صفوف جبهة التحرير وتنبيهها إلى العواقب التي تنجر عن الاستمرار في التعامل مع حركة بلونيس.
- انتهاج سياسة الحرب النفسية في صفوف الجيش الفرنسي وزعزعة ثقته عن طريق بث الخوف في صفوفه بسقوط أسلحتهم التي عزز بها جيش بلونيس في أيدي المجاهدين.[1]
- اتباع سياسة فرق تسد في قوات بلونيس المتكونة من عدة قبائل مجندين عن طريق زرع البلبلة والانقسام في صفوفه ومحاولة استمالة بعض عناصره في صفوف جبهة التحرير الوطني، فتسرب الفشل إلى قواته التي انقسمت على نفسها إلى قسمين:

أ-قسم ير يد الالتحاق بجيش التحرير الوطني .

[1]- جمعة بن زروال، **الحركة الوطنية الجزائرية المضالية وموقفها من الثورة 1954-1962**، مرجع سابق، ص 105.

ب- قسم يريد الالتحاق بالقوات الفرنسية بصفة نهائية في إطار فرق الحركة، فشعر بلونيس بالخطر ولكي يحسم الموقف قام بتصفية 300 من رجاله الذين عزموا على الالتحاق بجيش التحرير خلال شهر جويلية 1958[1].

2- الإستراتيجية العسكرية:

قررت جبهة التحرير الوطني تكثيف من عملياتها العسكرية على المنطقة الثانية من الولاية السادسة بقيادة عمر ادريس من الجنوب وسي الحواس من الشرق، وقد ألحقا ببلونيس هزيمة منكرة، فظهرت حركة بلونيس على حقيقتها كمؤامرة دنيئة وتنامي شعور الجماهير بضرورة نصرة الجبهة[2]، كما تسببت هزيمته في سحب الثقة من بلونيس، هذا الأخير الذي أصبح يتجاوز صلاحياته في الجزائر حسب فرنسا، إذ صرح في مارس 1958 الجنرال بارلانج لروبير لاكوست بأن مطالب بلونيس تتجاوز كثيرا إطار مهمته.

أما جبهة التحرير الوطني فقد قررت القضاء على حركة بلونيس خاصة لما نفذ حكم الإعدام في الضابط هاني محمد بلهادي من جيش التحرير الوطني، فأرسل جيش التحرير الوطني كتيبة لمقر قيادته بدار الشيوخ[3]، ووقعت معركة ما بين جيش التحرير وقوات بلونيس العسكرية وبهذا بدأت تتقهقر تدريجيا قوات بلونيس بسبب الانهزامات العسكرية[4]، وفي رواية أخرى ذكر المجاهد ولد الحسين محمد الشريف[5] أهم معركة بين جيش التحرير الوطني وقوات الحركة، وهي معركة

---

[1]- يحي بوعزيز ،**الثورة في الولاية الثالثة التاريخية** ،مرجع سابق ،ص166.

[2]- الهادي درواز، **الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع**، مرجع سابق، ص 224.

[3] - Philippe gaillard, **l'alliance la guerre d'Algérie du général Bellounis**, op.cit, p 89.

[4] - Alistair horme, **histoir de la guerre d'Algérie**, op.cit, p 267.

[5]- ولد الحسين محمد الشريف من مواليد 1933/08/11 في بلدية حجوط من أسرة متواضعة، كان والده يملك مقهى يتعامل من خلالها مع جبهة التحرير ، في سنة 1956 التحق بجبهة، حيث أصبح عضوا في مجلس قطاع شرشال، محافظ سياسي، مسؤول مصلحة الاستخبارات وعمليات الاتصال، قائد عسكري بقطاع الونشريس ، عضوا بالمجلس الجهوي لمدينة ثنية الحد، قاد معركة في سنة 1958 ضد جيش بلونيس ، في 1961 التحق بمقر الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية CPRA، في سبتمبر 1961 أرسل إلى المشاركة في ملتقى نقابي نظم من طرف الاتحادية الدولية للنقابات في بروكسل، وأسس هناك جمعيةللاجئين الجزائريين=

دوار السيوف تازة تزولار برج الأمير عبد القادر حاليا في أفريل 1958[1]، حيث كان جيش الجنرال بلونيس يتحرك بالتنسيق مع جيش الجنرال جيلالي بلحاج المعروف بكوبيس المقيم بمركز زدين عين الدفلى بتلفيان دعما لفرنسا من أجل القضاء على عناصر جبهة التحرير الوطني وفقا للخطة التالية: أن يتوجه جيش بلونيس من الجنوب (جلفة، أغواط، آفلو) نحو الشمال، وجيش كوبيس من الشمال إلى الجنوب لتحديد مراكز جيش التحرير، وقد كان جيش التحرير الوطني بقيادة الجيلالي بونعامة[2]، وخلال تلك المعركة ألقي القبض على عدد كبير من أتباع بلونيس، وقد فر حوالي 1000 جندي من جنود كوبيس وذلك بعدما قتلوه وأتو برأسه ليبرهنوا على حسن نيتهم، جاؤوا برأس الخائن جيلالي بلحاج في قفة قديمة، فقام بونعامة بتوزيعهم على مناطق ونواح عديدة من الولاية بهدف إدماجهم في الثورة وتدريبهم من جديد على حياة الكفاح والبؤس المغايرة لحياة البذخ والرفاهية التي تعودوا عليها في مراكز كوبيس وثكنته[3]، أما أتباع بلونيس فقد قبض عليهم أثناء عملية دوار سيوف وقتل بلونيس على يد رجال الفيلق الفرنسي الثالث للمضليين في 14 جويلية 1958 ببوسعادة[4]، بينما هناك روايات مختلفة لكيفية اغتياله منها أنه بعد ما قام بتصفية رجاله الذين عزموا على الالتحاق بجيش التحرير خلال

بسويسرا، وعاد إلى الجزائر بعد الاستقلال واندمج في السلك الديبلوماسي، للمزيد أنظر: ولد الحسين محمد الشريف، **عناصر للذاكرة حتى لا أحد ينسى**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002، ص 178.

[1]- نفسه، ص 222.

[2]- جيلالي بونعامة المدعو سي امحمد (1926-1961) ولد في الونشريس، ينتمي إلى عائلة ريفية فقيرة، وقد تشتت عائلته على أيدي الاستعمار الذي قتل والده وسجن الباقون، زاول دراسته الابتدائية بقريته "موليار"، وبعد عودته من الخدمة العسكرية في جيش الاحتلال بالهند الصينية، زاول كفاحه من خلال انضمامه إلى المنظمة الخاصة، انضم إلى صفوف جبهة التحرير الوطني عام 1954، كلف بتنظيم أفواج المجاهدين= ضمن صفوف جبهة التحرير الوطني بناحية الأصنام، ولقب إثرها بأسد الونشريس، نال رتبة رائد في الولاية الرابعة، وكان له دورا كبيرا في المنطقة الثالثة، للمزيد انظر: مليكة عالم، **دور الجيلالي بونعامة المدعو اسي محمد في الثورة 1954-1962**، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 10.

[3]- مذكرات سي لخضر بورقيبة، **شاهد على اغتيال الثورة**، مصدر سابق، ص 90.

[4]- ولد الحسين محمد الشريف، المصدر السابق ، ص 227.

شهر جويلية 1958، انقض عليه واحد منهم وأراده قتيلا، أما جبهة التحرير الوطني فقد ذكرت أن جيش التحرير قام بالقضاء على بلونيس في الولاية السادسة، حيث كتبت جريدة المجاهد في النصف الشهر السياسي تقول فيه ما يلي: ...منذ أسابيع أعطت قيادة جيش التحرير الأمر إلى عناصرها داخل جيش بلونيس لتلتحق بالولاية الرابعة وتنتقم من مجرمي الحرب فنفذ الأمر بحكم الإعدام في بلونيس" وتذكر المجاهد أن موت بلونيس وقع في 2 ماي 1958.[1]

أما المراجع الفرنسية فقد كتبت حول إغتيال بلونيس بقولها:" تم القبض على بلونيس في 13 جويلية 1958، حيث قام الجيش الفرنسي بحملة تمشيطية في طريق الجلفة- بوسعادة ،ثم أخذ إلى السجن لاستنطاقه فتعرف عليه عدد من الحركة الذين أطلقوا عليه النار بسبب الانتقام من سياسته التي كان يستعملها لما كان قائد لجيشه[2].

وبعد العرض المفصل للإستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1956 إلى 1958 يفند إدعاء لاكوست بغياب الثورة خلال تلك الفترة، كما تؤكد على أنّ الحلول العسكرية الفرنسية اللاكوستية قد خابت بالجزائر.

استنتاج الفصل:

لقد تمكن مؤتمر الصومام من رسم إستراتيجية جديدة للثورة الجزائرية مكنتهم من دخول مرحلة جديدة في الكفاح ضد الاحتلال الفرنسي، من خلال إشاءه تنظيما سياسيا وإداريا وعسكريا موحدا مكن الثورة من محاصرة إستراتيجية الوزير المقيم روبير لاكوست والتي بدأت تظهر نتائجها الإيجابية حتى بعد المرحلة الممتدة 1956-1958 أي بعد مغادرته الجزائر، ويعمد ذلك إلى دقة التخطيط الإستراتيجي والعسكري لقادة الثورة، إذ حسبوا لكل شيء حسابه الدقيق الذي يفضي إلى أفضل النتائج.

[1]- **المجاهد (لسان حال جبهة التحرير الوطني)**، العدد 31، بتاريخ 1958/11/01، ص 17.

[2] - Philippe gaillard, **l'alliance la guerre d'Algérie du général Bellounis**, op.cit,p177.

الفصل الرابع

الفصل الرابع :انعكاسات وأسباب فشل سياسة روبير لاكوست في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: آثار سياسة روبير لاكوست على فرنسا

1- الأزمة السياسية

2- الأزمة الاقتصادية

3- موقف العام الفرنسي اتجاه سياسة روبير لاكوست في الجزائر

المبحث الثاني: انعكاسات إستراتيجية روبير لاكوست على الجزائر

1- آثارها على الثورة الجزائرية

2- تفكك الإدارة الفرنسية في الجزائر

3- أزمة الجيش الفرنسي العامل بالجزائر

المبحث الثالث:أسباب فشل سياسة روبير لاكوست بالجزائر

1- أسباب فشل سياسة روبير لاكوست

2- انقلاب 13 ماي 1958

3-عودة الجنرال ديغول إلى الحكم

استنتاج

تمهيد:

لقد اعتمدت استراتيجية روبير لاكوست طيلة تواجده في الجزائر على امكانيات ضخمة من أجل القضاء على الثورة الجزائرية وكان يعبر على نجاح سياسته بتلك التصريحات المتفائلة، ولكن سرعان ما بدأت تظهر نتائج سياسته تلك التي لم تقتصر على الجزائر فقط بل امتدت إلى فرنسا التي أصبحت تتخبط وسط الأزمات التي شملت مختلف المجالات والتي انتهت بانقلاب 13 ماي 1958 ونهاية مشوار روبير لاكوست بالجزائر.

المبحث الأول: آثار سياسة روبير لاكوست على فرنسا

1-الأزمة السياسية

لقد عرفت فرنسا طيلة الفترة الممتدة من 06 فبراير 1956 إلى غاية 13 ماي 1958 سقوط ثلاث حكومات متتالية، وقد ارتبط سقوطها بالدرجة الأولى بتعاظم الثورة الجزائرية وعجز تلك الحكومات في ايجاد حل لها، وقد كلفت روبير لاكوست بذلك الذي كان يجهل المشكلة الجزائرية واعتبرها مناورة عربية أو شيوعية، مما دفع الحكومة الفرنسية إلى ارتكاب سلسلة من الأخطاء كتمديد الحرب في الجزائر إلى قناة السويس، وقد أثرت تلك الحادثة على سياسة لاكوست في الجزائر، حيث كان ينوي التفاهم مع المسلمين ولكن الحادث زاد في غضب الجزائريين الذين تراجعوا عن موقفهم بعدما كان لاكوست يحاول استدراجهم، وقد صرح بذلك لاكوست لأحد المراسلين قائلا:" عندما التحقت بمنصبي في الجزائر زارتني في مكتبي عدة شخصيات إسلامية وأكدت لي بأن حل المشكلة الجزائرية لا يمكن أن يتم إلا عن طريق الاتصال بجبهة التحرير الوطني والاعتراف بالقومية الجزائرية... ولكنني رفضت عرضهم... وبقي المسلمون يترقبون مني إشارة ويتساءلون عن قيمة تصلبي وعندما رأوا أنني لم أغير شيئا من موقفي فهموا بأنه من الأفضل الاعتدال في مواقفهم... وشعرت بقرب موعد المفاهمة معهم... ولكن فجأة انفجرت القناة فأحدثت انقلابا في الموقف... وصاروا متمسكين بمواقفهم المتطرفة مترقبين نتيجة أزمة القناة".[1]

وبهذا يعتقد لاكوست أن قنبلة القناة هي التي عطلت تقدم سياسته في الجزائر، ولكن في الحقيقة أساليب لاكوست التي يطبقها في الجزائر والتي تعتمد بالدرجة الأولى على ارتكاب أنواع الجريمة والتعذيب داخل الجزائر عرض الحكومات الفرنسية إلى فضيحة عالمية وأصبحت

[1]- عبد الله شريط، **الصحافة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956**، مرجع سابق، ص 607.

تسقط الواحدة تلوى الأخرى بسبب الإصرار على الإمعان في الأخطاء، هكذا صارت الأمور مع حكومة غي مولي ثم حكومة بورجيس مونوري ثم فليكس غايار تعيد نفس الأخطاء والأكاذيب وإخفاء الحقائق، ونتج عن استمرار لاكوست في استعمال وسائل المغالطة واستعمال العنف والجريمة وانتقالها من الجزائر إلى فرنسا أي من الجزائيين إلى الفرنسيين الذين تعاطفوا مع القضية الجزائرية على رأسهم هنري العلاق الذي سرح قائلا:" أما جمهورية القاهرة سنقذفها هي أيضا بأرجلنا في الهواء"[1]، وساهمت تلك الأعمال في إطلاع الرأي العام الفرنسي على أكذوبة التفاؤل التي يطلقها لاكوست وعلى الجرائم التي يقوم بها في الجزائر والتي تشوه صورة فرنسا وحكوماتها التي لم تتردد الصحف في كشفها.

وقد اكتسبت الأزمة السياسية الفرنسية وجها آخر وأصبحت أكثر تطورا من خلال احتدام الصراع الداخلي بين السلطات الحكومية والقادة العسكريين من جراء تبادل التهم بين الفريقين عن أسباب فشل السياسة الفرنسية بالجزائر وخاصة فيما يتعلق بفشل سلاح الطيران الذي اعتمد عليه لاكوست في القضاء على قرى ومداشر الجزائر، حيث أصبح يمنى بخسائر جسيمة وارتفاع تكاليف إصلاحها.[2]

بعدما تمكن لاكوست في بداية عهده من أن يجمع الأحزاب الفرنسية اليمينية واليسارية صفا واحد ضد الثورة الجزائرية، وهو في أوج قوته ها هي تلك الأحزاب تبرز فشل سياسته من خلال تناحر تلك الأحزاب، فبعدما كانت حكومة ائتلافية فأصبحت حكومة الاختلاف، فكيف يمكن وجود اشتراكيين مع معتدلين وهم يمينيون في حكومة واحدة، وكل من الحزبين يعتبر نفسه عدوا للآخر، وبهذا انشقت الحكومة إلى حزب راديكالي منشق وحزب الجمهوريين الاجتماعيين التي أصبحت تتناحر فيما بينها داخل وخارج الحكومة.

وقد تسببت تلك الأزمة في شلل القوى الديمقراطية في فرنسا وعجزها عن القيام بأي عمل ضد الحرب التي شنتها بلادهم على شعب ذنبه الوحيد أنّه يطالب بالحرب والانعتاق، لقد ظهرت بعض المحاولات الأولية بداية الحرب قام بها بعض الديمقراطيين أمثال الأستاذ ماندور

---

[1]– **جريدة المجاهد(لسان حال جبهة التحرير الوطني)**، "**الانحلال السياسي في الجزائر**"،العدد 21، 1958/04/01، ص 4.

[2]- نفسه، ص 04.

في الجزائر وجون بول سارتر وعدد قليل من تلاميذته مثل فرانسيس جانسون في اتجاه تعبئة الرأي العام الفرنسي بحقيقة الوضع بالجزائر.

لقد نخرت الأزمة الجزائرية هيكل كل حزب أو تنظيم أو جمعية في فرنسا ودخلت كل بيت وعششت في قلب كل فرنسي، وأصبح بذلك انعدام الاستقرار الوزاري أثره الخطير في أذكاء الشعور بالأزمة في قلب كل فرنسي والذي أدى إلى نمو الاحساس بعدم الاطمئنان والقلق الشديد، واقناع الرأي العام الفرنسي بعجز الأزمة الوزارية في فرنسا، فبعد سقوط حكومة غي مولي لم يتمكن بورجيس مونوري من تشكيل وزارة إلا بعد 22 يوما من الأزمة، ومع ذلك سقطت بعد ثلاثة أشهر ونصف فقط من تشكيلها، ولم يستطع فيليكس قيار تشكيل حكومة إلا بعد محاولات عديدة.[1]

أما على المستوى الديبلوماسي تعرضت الحكومات الفرنسية لانتقادات عالمية شديدة بسبب الأخطاء التي ارتكبتها مثل تغطيتها لعملية القرصنة التي قام بها الجيش الفرنسي لإلقاء القبض على أعضاء من الوفد الجزائري، فنظّمت العديد من المظاهرات لإدانة العملية، إضافة إلى القرصنة البحرية لحجز حمولات السفن خاصة حمولات الأسلحة الموجهة نحو الجزائر، زيادة على القرصنة الجوية والبحرية لجأت فرنسا إلى توسيع رقعة الحرب فشنت حربا ضد مصر لمعاقبتها على تأميم قناة السويس وللقضاء على رأس الثورة الجزائرية لأنّها كانت تظن خطأأنّ مخ الثورة كان في القاهرة، كما اهتزت حكومة فليكس غايار بقضية ساقية سيدي يوسف لكنها تجنبت أي تنديد بما قام به الجيش الفرنسي، هذه الأخطاء التي ارتكبتها الحكومات الفرنسية ساهمت في التضييق العالمي على فرنسا والتقليل من حضوضها في المحافل الدولية.[2]

وقد تزامنت أخطاء الحكومات الفرنسية مع تصاعد نشاط أعضاء الوفد الخارجي، وقد بدأت ملامح التفاوض بين الطرفين الفرنسي والجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 1956–1958 عندما سمح غي مولي بإجراء اتصالات محلية مع الثوار، وقد سمحت تلك الاتصالات بفتح العديد من المناورات في غفلة من رئيس الحكومة والوزير المقيم لاكوست، إن غي مولي يبرهن مرة أخرى من خلال تلك الاتصالات عن رغبته في تحقيق هدنة في القتال، وهذا ما يتناقض

[1]– جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، مرجع سابق، ص 206.

[2]– بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر معالمها الأساسية**، مصدر سابق، ص 264–269.

مع لاكوست الذي صرح بأن المفاوض الكفء لا وجود له في الجزائر وأنّ كل شيء متوقف في الوقت الحاضر على إعادة الأمن والنظام، ولكن مانديس فرانس يرى عكس ذلك فهو يؤكد على ضرورة الشروع في هذا الحل فورا وفي النطاق الجزائري نفسه.[1]

ولعلنا نعلم جيدا أن بداية المفاوضات بين الطرفين تعني بداية اعتراف السلطات الفرنسية بالطرف الجزائري وبهذا تكون مجبرة على تحديد سياستها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الجزائر تحديدا واضحا.

ولكن الأمور بالنسبة للاكوست سلكت طريقا مختلفا، حيث نجد جميع أولئك الذين يؤيدون سياسة القوة والبطش يحاولون الآن أن يلقوا كامل المسؤولية في فشل هذه السياسة على كاهل روبير لاكوست، رغم أنّه كان يردد دائما أنّ ارجاع الأمن قد تم فعلا وذلك تشبثا بمنصبه إلى النهاية، وقد تعرض لاكوست إلى حملة صحفية واسعة تنديدا بسياسته مطالبة بإجراء مفاوضات، وقد دعمت هذا المسعى الدول الصديقة المغرب وتونس، وعن طريق مولاي حسن وبورقيبة اللذان وضعا مسألة التفاوض في المقام الأول معتبرين أن لستمرار الحرب في الجزائر يؤثر تأثيرا ثقيلا داخل المغرب العربي، مهاجمين سياسة لاكوست التي ماتزال باريس تتبناها.[2]

لقد نجح الوفد الجزائري في تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، وقد واجه ذلك غي مولي بشن حملة ديبلوماسية خارقة لمجابهة ذلك، وقد حضر الوفد الفرنسي بكثرة على نحو المائة من الخبراء البرلمانيين والعسكريين وقدماء المحاربين والديبلوماسيين، وكان دورهم في جلب الوفد الأمريكي ووفود أمريكا اللاتينية على تأييد وجهة النظر الفرنسية، وقد كان لاكوست و وفده الخاص الموجود ضمن الوفد الفرنسي بالأمم المتحدة، فقد أرسل ثلاثة أعضاء من مكتبه الخاص في الأمم المتحدة لكي يسهروا على سير أعمال الوفد الفرنسي يحبسون أعضاء لاكوست في السفارة الفرنسية ولا يتركونهم يخرجون إلى معابر الأمم المتحدة حتى لا يحدثوا مشاكل أخرى لا يضبطون فيها أعصابهم عندما يرون مثلا وفد جبهة التحرير وهو يعمل وينشط حرا في معابر الأمم المتحدة.[3]

---

[1]– عبد الله شريط، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956**، مرجع سابق، ص 247.

[2]– نفسه، ص 766.

[3]- عبد الله شريط، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957**، دار هومة، الجزائر، 201، ص 37.

وقد كان لجاك سوستال الوالي العام السابق على الجزائر الذي يعد هو النجم اللامع في الوفد الفرنسي لدى المنظمة الأممية، الذي عين رئيسا للجنة خاصة داخل الوفد الفرنسيه دورا كبيرا في جلب وفود دول في كسب دول أمريكا باعتباره اختصاصيا في علم حضارة أمريكا اللاتينية.

وأول خطأ ارتكبته فرنسا هو اعتبارها أنّ هيئة الأمم المتحدة أنها غير مؤهلة لمناقشة القضية الجزائرية، وقد أكد وزير خارجيتها على أنّ الوفد الفرنسي سينسحب من القاعة إذا أصرت الجمعية الدولية على المناقشة، وذلك على الرغم من علمها أنّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت دائما تناصر الأمم المتحدة في مناقشة جميع القضايا التي تطرح عليها، ولكن فرنسا اقتنعت بذلك وقررت تقديم الملف الفرنسي إلى الأمم المتحدة وأنها ستقدمه في صورة هجوم على الدول التي تدخلت في الثورة الجزائرية وخاصة مصر، وأنّها ستثير مسألة الباخرة أتوس ، وهذا تغيير في الموقف هام جدا يعلم بحقيقة القضية الجزائرية وبنوايا فرنسا في الجزائر أي ببرنامج غي مولي، وبهذا يمكن أن نقول أن محاولات فرنسا قد باءت بالفشل، ومهما يكن الأمر فسواء حضرت فرنسا أم لا فإن المشكلة الجزائرية ستناقش في الأمم المتحدة.

وقد زاد الضغط على فرنسا من قبل هيئة الأمم المتحدة خاصة عندما دخلت إليها دول جديدة تحررت حديثا من الاستعمار والتي سوف تناصر الدول التي تتحرر فيما بعد، وبهذا تساهم في الضغط على فرنسا من أجل تغيير سياستها في الجزائر.[1]

وسعى الوفد الفرنسي جاهدا لكسب تأييد الدول، ووصل به الأمر إلى الاتصال بأعضاء وفد جبهة التحرير وتبادل الحديث معهم بعد أن كانوا منذ بضعة أيام يتجاهلون وجود الوفد الجزائري، إلا أن محاولات بينو وأعضاء وفده للوصول إلى أهدافهم بقيت محاولة فاشلة.

وقد تعرض وزير الخارجية الفرنسية بينو إلى متاعب عديدة أثناء مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، وما زاد في متاعبه هو الدور الذي يقوم به الديبلوماسيين الأفارقة والأسيويين في دعم وفد جبهة التحرير الوطني، وقد عقد الديبلوماسيين الأفارقة والأسيويين اجتماعات عديدة لضبط الخطة التي يحسن بهم اتباعها للفوز بالقضية الجزائرية، وقد فكرت الكتلة الإفريقية الآسيوية في اختيار طريق معقولة للوصول إلى حل عادل للقضية الجزائرية، ويرتكز الطريق على نقطتين أساسيتين هما:

[1]- عبد الله شريط ، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1975م**، المرجع السابق، ص 36-42.

- الاعتراف للشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه وقد اعتبروا أن هذه العبارة تعوض بصفة مساعدة للقضية الجزائرية عبارة الحق في الاستقلال دون أن يخشاها أي وفد مهما كانت جنسيته.
- إنشاء لجنة تكون مهمتها التوسط بين الطرفين وتتألف من نواب بعض الدول المحايدة.

أما الوفد الفرنسي فإنه اعتمد بعض الحجج الواهية للدفاع عن موقفه، والتي يمكن أن نلخصها في ثلاث نقاط وهي:

- الاستناد إلى الفقرة السابعة من ميثاق سان فرانسيسكوا الذي ينص على عدم صلاحية الهيئة للتدخل في الشؤون المتعلقة بنظام دولة من الدول الأعضاء.
- إعداد الانجازات التي قامت بها فرنسا في الجزائر منذ احتلالها سنة 1830.
- المساعدات التي تقدمها روسيا ومصر إلى الثوار الجزائريين.

ومن بين الوسائل التي يستعملها الوفد الفرنسي لإقناع الوفود الأمريكية اللاتينية خاصة هي التعريف والإشهار بمن يسميهم "الجزائريين الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري" أمثال علي شكال، ولكن محاولاتهم كان ينقصها الاتحاد والقوة، فقد كان الوفد الفرنسي يسوده الخلاف بين أعضاءه ذوي الأفكار المتحررة نسبيا وهناك أعضاء متطرفين يتزعمهم سوستيل.[1]

وتبرز تلك الأحداث في مدى صعوبة الطريق الذي تسلكه فرنسا لتحقيق هدفها، ولكن النتيجة سوف تكون واحدة، ففرنسا سوف تجد نفسها أمام توصية تطلب منها القيام بعمل كان يجب أن تشرع فيه منذ أمد بعيد أي الدخول في مفاوضات مع الجزائريين، وضرورة احترام حق الشعب الجزائري في تحقيق مصيره.

2-الأزمة الاقتصادية:

لم يستطع الاقتصاد الفرنسي الهش الصمود طويلا أمام الأزمة الجزائرية التي تفاقمت أمام عجز لاكوست عن إيجاد حل لها، وقد شملت الأزمة الاقتصادية العديد من المجالات:

على المستوى المالي: لقد اعتمد روبير لاكوست بأنه قادر على تحقيق الربح والفائدة لفرنسا من خلال تلك الإجراءات الاقتصادية التي طرحها، ولكنه لم يجد أفرادا جزائريين يقبلون بالمشاركة

[1]- عبد الله شريط، المرجع السابق، ص 72.

في تطبيق الإصلاحات[1]، وبهذا لم يجني شيئا وازدادت النفقات على فرنسا بتزايد تطور الثورة الجزائرية التي كانت السبب الأول في تراجع ميزانيتها.[2]

إن الجمهورية الرابعة استقبلت ظرفية تسودها تطورات خطيرة على جميع الأصعدة على رأسها أزمات عجز الميزانية والتضخم المتصاعد، كانت ضربات قاضية للاقتصاد الفرنسي، والتي كانت مسؤولة على كل المشاكل السياسية والاضطرابات الاجتماعية التي تلتها، وكان اختلال التوازن المالي لسنوات 1956– 1957–1958 وحتى سنة 1959 وصمة عار في تاريخ فرنسا، بعدما أصبحت تتوسل إلى الخارج راهنة بذلك سيادتها ومستقبلها، كما تبددت أحلامها في الاندماج الفعلي في السوق الأوروبية بعدما لم تعد تستطيع الوفاء بعهودها.

وقد أعلنت الحكومة الفرنسية عن تقرير ماسبيسيول بعدما تم اكتشاف حجم المجهودات المبذولة لدعم الاقتصاد الاستعماري في الجزائر، وتقريب الهوة بين الاقتصاديين، وقد تطلب هذا المشروع قروضا وإعانات تصل إلى 150 مليار فرنك قديم سنويا ولمدة ست سنوات، مما حذى بجريدة لوموند le monde إلى التساؤل: هل باستطاعة المشكل الجزائري تبرير كل هذه المجهودات؟ وهل يتناسب ذلك مع القدرات الفرنسية ؟.[3]

ولكن تقرير ماسبيسيول maspétiol الداعي إلى الاندماج الاقتصادي التام، نال العديد من الانتقادات حيث اعتبرتها مجلة الاقتصاد السياسي عبئا للميزانية الفرنسية بدون ضمانات بتحسين أوضاع الشعب الجزائري، وقد صرح سكرتير الدولة للميزانية سنة 1957 أن المصاعب الاقتصادية التي تمر بها فرنسا حاليا سببها الوحيد حرب الجزائر.

وقد حاولت حكومة غي مولي الخروج من الأزمة المالية من خلال وضع حد لارتفاع الأسعار، وكإجراء فوري قررت رفع مستوى الواردات من المنتجات الزراعية، فازدادت بذلك تناقضات سياسة غي مولي، وما كان أمام الشيوعيين إلا الاستقالة من الحكومة، وحاولت جميع

---

[1]– عبد الله شريط، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956**، مرجع سابق، ص 608.

[2]– **جريدة المجاهد (لسان حال جبهة التحرير الوطني)**، "**التعذيب والتدمير والمجازر الجماعية...**"،العدد 9، 1957/08/20، ص 7.

[3]– هواري قبايلي، **ثمن الحرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي**، مرجع سابق، ص 152.

الحكومات المتعاقبة بدورها الخروج من مأزق الانعكاسات الاقتصادية للثورة الجزائرية على الاقتصاد الفرنسي.

وقد أصدرت الحكومة الفرنسية تقارير حول تراجع ميزانية الدولة، ففي الفترة الممتدة ما بين ديسمبر 1957 وأفريل 1958 تراجعت بنسبة 20% مما أدى إلى بث موجة من الهلع بين الصغار والمتوسطين من أصحاب الأسهم الذين كان يبلغ عددهم مليونين وخمسمائة ألف، كما سجل تقويم البورصة في 31 مارس خسارة بلغت 540 مليار فرنك، وتراجعا بنحو 14% قياسا لما كانت عليه شهرين قبل ذلك، وأصبحوا بذلك يرون في ديغول الوحيد القادر على حل المشكلة، حيث ذكرت صحيفة لافي فرونسla vie française الحياة الفرنسية الناطقة باسم رأس المال في شهر أكتوبر 1957:" ديغول هو وحده القادر على إعادة سلطة الدولة".[1]

ومن انعكاسات استراتيجية لاكوست في الجزائر هو تراجع فرنسا مقارنة مع الدول الأخرى، حيث أصبحت تحتل آخر مرتبة في أوروبا الغربية في ميدان التصنيع، وقد حاولت الحكومة الفرنسية انعاش القطاع الصناعي بتخصيص استثمارات هامة ولكنها لعدة أسباب لم تأتي أكلها، ومن هذه الأسباب سوء توزيع هذه الاستثمارات وتناقضها، خاصة تلك التي تم اعتمادها في قطاعات استراتيجية هامة، وزادت بذلك معاناة الشعب الفرنسي، مما أدى بجريدة لومانيتي l'humanité الصادرة يوم 11 سبتمبر 1956 إلى القولأنّ الكل يرى إلى أين أدت بنا هذه الحرب الجنونية التي لا مخرج منها، إن مظاهرها السيئة عديدة، وهي كلها خطيرة، ولكن الشعب لا يعلم خطورتها كما يجب، وعبر عن هذه الحالة غي مولي في أوت من سنة 1956 أمام البرلمان قائلا:" إن على الأمة الالتزام بسياسة التقشف والشدة".

ورغم محاولة السياسيين خداع الرأي العام الفرنسي بتلك التصريحات المتفائلة بمعالجة الأوضاع في ظرف ستة أشهر ،ومما لا شك فيه وبإجماع الكل فإن سبب سقوط حكومة غي مولي هو عدم قدرتها على توفير الأموال الكافية لضمان استمرارية الحرب، وحدث نفس الشيء بالنسبة للحكومات الأخرى فحكومة فليكس غايار استطاعت ايقاف تدهور قيمة العملة والتخفيض من حجم عجز الميزانية بتطبيق تضحيات كبيرة ومؤلمة، إلا أنها لم تكن كافية، وتسببت في سقوط الحكومة كمثيلاتها السابقة، هذا ما تسبب في ظهور أزمة سياسية تستدعي ضرورة تشكيل حكومة جديدة.

[1]– محمد الميلي، **مواقف جزائرية**، مرجع سابق، ص 85.

وما يمكن أن نقوله أن الثورة الجزائرية كان لها تأثير كبير على الوضع الاقتصادي لفرنسا، وما يؤكد قوتها هو فشل جميع المحاولات الفرنسية لوضع حد لأزماتها إلا أنها باءت بالفشل، حيث استنجدت بحلفاءها خاصة الولايات المتحدة وألمانيا الغربية، الذين فتحوا خزائنهم لفرنسا بدون حدود، الولايات المتحدة عن طريق صندوق النقد الدولي وألمانيا الغربية بواسطة الاتحاد الأوروبي للمدفوعات والذي تساهم في تمويله الدول الغربية الأخرى ولكن بدرجة أقل، وعند نهاية عام 1957 كان هذا الصندوق يشكوا عجزا في أرصدته قدر بحولي ملياري دولار ونصف بسبب المسحوبات الفرنسية المتتالية.

وقد بلغت نسبة المساعدات 500 مليار سنة 1957، وفي بداية عام 1958 كانت الخزينة على وشك الإفلاس وهو ما دفع بحكومة فليكس قايار إلى إيفاد جون موني وهو خبير مالي إلى طلب قرض مالي كبير من حلفاء فرنسا لإنقاذها من الأزمة.[1]

الأزمات المالية:

لقد نجم عن إستراتيجية روبير لاكوست ضخ موارد الميزانية العامة لتمويل عمليات التهدئة، والتي شكلت نزيفا متواصلا كان مسؤولا عن كل الأزمات المالية والاقتصادية والسياسية التي عرفتها فر نسا، خاصة بعد تنامي الأزمة الصناعة الأمريكية، وتصاعد أزمة السويس ونتائجها ومع الالتزامات التي تعهدت فرنسا بتطبيقها من خلال المشاريع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، ولمعالجة العجز المالي تم رفع قيمة الضغط الضريبي منذ جويلية 1956 الذي لقي معارضة شديدة من طرف الأحزاب، ولكن في الأخير تمّت موافقة البرلمان عليه، ومع ذلك ارتفع عجز الميزانية إلى 1007 مليار سنة 1956 وواصل ارتفاعه سنة 1957 بسبب ازدياد حدة الثورة الجزائرية، وارتفاع الأعباء والنفقات الداخلية للدولة، وكحلول عقيمة وغير مجدية ثم الرفع من الضغط الضريبي مجددا وإلى مستويات لم تعد تحتمل، وأصبح النظام المالي على مشارف الإفلاس خاصة مع ارتفاع حجم الميزان التجاري، الذي وصل إلى 9.78 مليون دولار في ماي 1957 (المعدل الشهري).[2]

ولتفادي أزمة الخزينة العمومية قام وزير المالية راماديي بطلب من البنك الفرنسي تسبيقات قدرت بحوالي 80 مليار، هذا الخيار الذي لم تلجأ إليه الحكومة منذ سنة 1953 تكرر في عهد

[1]– جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، مرجع سابق، ص 303.

[2]– هواري قبايلي، **ثمن الحرب...**، مرجع سابق، ص 192–201.

فيليكس غايار، وكانت سياسة وزير المالية رماديي كارثية بأتم معنى الكلمة، أثرت على مكانة فرنسا بعدما صادق على النفقات الضخمة، ورغم التطور الكبير للضغط الضريبي فإن العجز المالي سنة 1957 فاق 1.050 مليار و سوف يكون أكثر ارتفاعا سنة 1958، وهذا يعني الانهيار الحقيقي للاقتصاد الفرنسي، فتسببت في أزمة سياسية ليوم 21 ماي 1957 مما أدى إلى سقوط حكومة غي مولي، وبمجيء حكومة بورجيس مونوري bourges maunoury "جوان إلى نوفمبر 1957" التي صادفت مقدمات الإفلاس، بينما واجهت حكومة فليكس غايار الإفلاس الوشيك للاقتصاد والمالية الفرنسية التي فشلت جميع التدابير التي اتخذتها لمواجهة الأزمة.[1]

الاضطرابات الاجتماعية:

إن الأسعار ترتفع يوما بعد يوم والرأي العام الفرنسي أصبح لا يخفي قلقه من غلاء المعيشة، وهو ما يهدد بثورة الشعب على الحكومة، وذلك بسبب ارتفاع نسبة نفقات العمليات العسكرية في الجزائر وعملت تلك الحكومات على تغطيتها باتباع أسلوب التقشف الذي أثر كثيرا على المواطن الفرنسي البسيط، وقد نتج عن ذلك ارتفاع مستويات التضخم وتدني مستوى العملة، رغم أن الحكومة الاشتراكية تعهدت بتطبيق برنامج الإصلاح الاجتماعي لسنة 1956، ولكن احتدام أحداث الثورة الجزائرية والارتفاع المذهل لنفقاتها المتزايدة ولد معارضة كبيرة لأحزاب اليمين، وباقي الشعب الفرنسي الرافض للتدابير الغبية وغير المجدية لقمع التضخم، ومنذ تلك الفترة أدركت الحكومة الفرنسية انها ليست قادرة على مواصلة سياستها الاجتماعية وتطوير صناعتها ومواصلة الاستجابة لمطالب لاكوست في تمويل الحرب بالجزائر.

لقد كانت سنة 1956 شديدة جدا على الحكومة الفرنسية من كل الجهات، فبعد شتاء قاس وبارد، أتلف جميع المحاصيل وتناقص اليد العاملة من جر اء تدابير التعبئة العامة وزيادة الضغط الضريبي، كان كل ذلك كافيا لتدهور الحالة الاجتماعية، وخير دليل على ذلك ثورة الخبازين اللّذين تحدوا الحكومة برفع أسعار الخبز رغم تحذيراتها، فساد السخط والاستياء في كل مناطق فرنسا، مما أدى إلى اندلاع اضطرابات تمثلت في مظاهرات الفلاحين الذين نددوا بالنظام الاقتصادي الفاسد.

[1]– طاهر سعيداني، **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 149.

وقد تسببت الأزمة الاقتصادية التي مرت بها فرنسا طيلة الفترة الممتدة من سنة 1956 إلى 1958 ببروز أحزاب اليسار خاصة حركة بوجاد les poujadistes بقيادة الراديكالي pierre poujade صاحب محل وراقة، الذي كان يسعى إلى لم شمل التجار والحرفيين ضد السياسة الضريبية وتدهور ظروف هذه الشريحة وكون بذلك حركة الدفاع عن الحرفيين والتجار union de défense des artisans des commerçants التي استطاعت فرض نفسها في البرلمان الفرنسي، نتيجة العمال فرنسا للاستجابة لمطالب الاجتماعية طيلة فترة الثورة الجزائرية.[1]

هذا بالإضافة إلى تأخر قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، إضافة إلى عجز صندوق الحماية الاجتماعية، وتكاثر عدد المتشردين والجماعات العاطلة عن العمل بعدما كانت نفقات العمليات العسكرية في الجزائر يمولها المواطن الفرنسي، حيث كان يدفع الفر د الواحد 12000 فرنك من أجل أن تنجح سياسة لاكوست في الجزائر، ورغم مجيء ديغول إلا أن الأمور بقيت على حالها، وأصبحت الثورة الجزائرية تمثل سرطانا ينخر فرنسا من الداخل والخارج.[2]

تأثير النفقات العسكرية على الاقتصاد الفرنسي:

لقد أشرنا سابقا إلى ضخامة القوة العسكر ية التي استعملها روبير لاكوست في قضاءه على الثورة الجزائرية، وتتمثل النفقات العسكرية في نفقات وزارة الدفاع الخاصة بالعمليات العسكرية في الجزائر، ونفقات جهاز العدالة، ووزارة الداخلية، ونفقات قدماء المحاربين (نقل الجثث، وا إقامة الأضرحة، ومنح و معاشات معطوبي الحرب والأرامل واليتامى)، ووجوب حساب إجمالي نفقات كل مجند من ملبس ومأكل، وذخيرة، وتجديد مخزون الأسلحة، والإدارة والمستشفيات ومنح ومعاشات المجندين والجنود النظاميين، وهذا بدون ذكر النفقات المدنية ونفقات العمليات الردعية والشرطة والمخابرات، التي تطلبت عشرات المليارات، ورواتب قوات الأمن المساعدة، وقد بلغت تكاليف الحرب الجزائرية في السنوات الأولى مبلغا يتجاوز حدود المعقول بالنسبة لإمكانيات فرنسا، ففي 1956 شكلت هذه المصاريف نسبة 32% من الميزانية العامة للدولة كما بلغت المصاريف اليومية المختصة التابعة للأمم المتحدة ، لقد حاول لاكوست نفي هذه

[1]– هواري قبايلي، المرجع السابق، ص 212–214.

[2]– نفسه ، ص 215.

الحقيقة ليعود ويعترف بكون الاستثمارات الجارية لاستغلال بترول الصحراء تدخل ضمن هذا المبلغ.[1]

وجراء النفقات الحربية المتزايدة تم إلغاء 10000 منصب في الوظيف العمومي التي كانت مقررة سنة 1956 وصرح عن مولي عن البرنامج الخاص بتمويل النفقات غير العادية في الجزائر لقد أصبحت النفقات العسكرية تتطلب مستوى لا يمكن للقروض تغطيته، بعد ما سجلت الميزانية سنة 1956 عجزا وصل إلى 1007 مليار وكان السبب المباشر في ذلك ازدياد حدة الحرب في الجزائر، وارتفاع الأعباء والنفقات الداخلية لفرنسا، وبالتالي أصبحت مشاكل الخزينة تزداد كلما زادت نفقات الحرب وأعبائها، وقد أشارت جريدة الإكسبريس إلى تذمر نفسية مسيري الاقتصاد الفرنسي، الذين من يوم لأخر أصبحوا لا يستطيعون الصمت حيال المعضلة الجزائرية وقد كتبت نيويورك تايمز قائلة: منذ ثلاث سنوات كان الصراع بين فرنسا والوطنيين الجزائريين مصدر الاستقرار السياسي في فرنسا ونزيف حاد لاقتصادها.

وتختلف الدراسات في تحديد حجم الخسائر ، فقد قررها تقرير أممي ب 700 مليار ، إضافة إلى 250 مليار عجزا على مستوى ميزانية المدفوعات الخارجية، بينما يقدم وزير الدفاع في حكومة عني مولي أندري موريس رقم 368 مليار ولا يبتعد تقرير الناحية الاقتصادية للجزائر الذي كان يحددها في 560مليار ، وإن كان أقصى تقرير لهذه النفقات هو الرقم الذي قدمته جريدة الإكسبريس التي قدرت حجم إجمالي النفقات المباشرة وغير المباشرة بحوالي 1200مليار وقد تسببت تلك المبالغ الهائلة في نقص الصادرات بسبب تحويل جزء هام من الإنتاج إلى الصناعة الحربية ، وكذلك زيادة الواردات بسبب تنامي الطلب العسكري والمدني المتزايد بزيادات كبيرة، واستمرار ارتفاع حدة النفقات العسكرية ارتفاعا فاحشا مع قدوم الجنرال ديغول إلى الحكم .

ومن أهم القرارات التي أصدرت في عهد روبير لاكوست مراسيم 14 جوان و26 أوت و14 سبتمبر 1957، التي خصصت 378،5 مليار كنفقات استثنائية ضرورية لاستتباب الأمن، ثم تلاها قرار 12 نوفمبر 1957 الذي أضاف ما قيمته 7،70 مليار نفقات عسكرية أخرى ، خاصة بتمديد مدة التجنيد تلاها قرار 11 ديسمبر 1957 الذي قرر 449،5 مليار كزيادة على النفقات العسكرية العادية المقررة في السنة المالية، لتغطية نفقات حرب السويس، وبدا بوضوح

[1]– جمال قنان، **قضايا ودرسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، مرجع سابق، ص 303.

حجم النفقات العسكرية التي لم ستطلع الحكومة الفرنسية التحكم فيها، حيث كانت تكلفة الجندي الواحد ب 1400،000 فرنك سنة 1957 وكان يتجاوز عددها بالجزائر 205000 جندي في نفس السنة ، وقامت ميزانية الجزائر بدفع 3135 مليون لمختلف القطاعات العسكرية والأمنية في نفس الفترة ، إن تلك الأرقام توضح لنا جليا أن نفقات فرنسا في العمليات العسكرية فاقت بكثير نفقات سياستها الإصلاحية في الجزائر.[1]

3- الرأي العام الفرنسي اتجاه سياسة روبير لاكوست في الجزائر

لقد تفطن الرأي العام الفرنسي إلى أكذوبة حملة التفاؤل التي يقوم بها روبير لاكوست، وذلك من خلال تعدد الشهادات والكتابات عن أساليب التهدئة المستعملة في الجزائر، كما كان للصحف الفرنسية والعالمية دورا كبيرا في كشف المعارك الدامية التي تدور رحاها بين الجيش الفرنسي وجيش التحرير الوطني مثل معركة جبل الفضة في الولاية الرابعة التي خلفت 32 قتيل، ومعركة سيدي بلعباس بستة قتلى وخمسين جريح، ومعركة ساقية سيدي يوسف التي سقط فيها 13 قتيل فرنسي[2]والتي كانت بمثابة فضيحة دولية بالنسبة لفر نسا.

بالإضافة إلى ذلك كان لقادة الثورة دورا كبيرا في كشف حقيقة سياسة لاكوست في الجزائر، إذ تمكنوا من نقل الثورة إلى فرنسا، وقد ساهمت فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني في عرض الأسباب التي دفعت الجزائريين إلى اللجوء إلى الكفاح المسلح أمام الرأي العام الفر نسي من أجل إثارة اهتمامه وعدالة القضية الجزائرية[3].

ومن اهم الصحف الفرنسية التي ساهمت في إعلام الرأي العام الفرنسي بحقيقة الوضع بالجزائر صحيفة لومانيتي الباريسية التي ذكرت بالتفصيل ما يعيشه الملايين من الفرنسيين والفرنسيات في مختلف الأعياء التقليدية وهم يفكرون في أعز الأشخاص عليهم يتعرضون في كل يوم لأخطار الموت في الجزائر، حيث تجري حرب أصبحت مهولة حقا، فقد سقط خلال سنتي 1956-1957 أكثر من ثلاثة آلاف جندي هناك ضحية قضية محكوم عليها بالخسران سلفا، وحيث يتساقط الأموات كل يوم.

---

[1]- هواري قبايلي، **ثمن الحرب...**، المرجع السابق، ص 243-250.

[2]- **المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني**، العدد 27، 1958/02/01 مصدر سابق، ص 7.

[3]- أحمد منغور، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006، ص 151.

إن خرافة التهدئة تذوب في بحر من الدماء، ومع ذلك يستمر لاكوست في التأكيد على نهاية الثورة، في حين تواصل الحكومات الفرنسية التكتم عن خسائرها الفرنسية في الجزائر ولا تذكر إلا خسائر الثوار، فالشعب الفرنسي ليس غافلا بالمهزلة الجديدة لروبير لاكوست مهزلة ربع الساعة الأخير.

لقد أصبح الرأي الفرنسي مقتنعا بأن الحكومة الفرنسية مصدّرة على التوغل في الحرب الجزائرية وسياسة البطش الاستعماري وضد المصلحة الوطنية الفرنسية، وضد إرادة الشعب الفرنسي الذي افتكت منه شبانه، الذين أصبحوا تحت تصرف العناصر اليمينية الرجعية وآخر ما قامت به الحكومة الفرنسية هي منع ابتداءا من 20 ديسمبر 1957 إرسال الطرود من فرنسا إلى الجنود الفرنسيين بالجزائر، وهذا بالإضافة إلى المعاملة التي ظلت الحكومة دائما تعامل بها عائلات الجنود وخاصة في إخفاء الحقائق عنهم، والمعروف أن حالة العيش عند الجنود في الجزائر هي أنّهم في أغلب الأحيان يعيشون بوسائلهم الخاصة من جراء رداءة الأكل وقلة كميته، حتى أن شكاياتهم في هذا الصدد لا تحصى وكذلك احتجاجاتهم التي وصلت إلى حد القيام بإضرابات الجوع.

وبالإضافة إلى الخوف الذي أصبح يشعر به الشعب الفرنسي بسبب عنف الحرب الجزائرية التي تسببت في مقتل أبناءهم، أصبح الرأي العام الفرنسي يشعر بالاستياء والفضيحة أمام حقيقة الحرب الجزائرية التي كشفت الوجه الحقيقي لفرنسا.[1]

المبحث الثاني: انعكاسات إستراتيجية روبير لاكوست في الجزائر

1- آثارها على الثورة الجزائرية

لقد مضت ثلاث سنوات على الحرب التي يقودها الوزير المقيم روبير لاكوست في الجزائر، هذه الحرب التي كانت لها آثارها الإيجابية والسلبية على مسار الثورة الجزائرية، باعتبارها من أصعب المراحل التي عرفتها الثورة والتي ارتفعت فيها حدة القمع العسكري، الذي تسبب في خسائر بشرية وحسب التقديرات الرسمية بلغت مائة ألف شهيد، ولكن العدد الأقرب إلى الحقيقة قد تجاوز مائتي ألف.

وتعتبر مدينة الجزائر العاصمة أحسن مثال على ذلك، حيث حطمت فيها جبهة التحرير الوطني بثمن الآلاف من المغتالين والمفقودين وتحت سطوة التعذيب المطبق على شكل نظام

[1]- عبد الله شريط، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957**، مرجع سابق، ص 9.

دائم، وقد كانت العاصمة دليلا قاطعا على غرور القمع الإجرامي للمظليين من الجيش الفرنسي، تعود ملامح الثورة إلى العاصمة من خلال المظاهرات الشعبية الضخمة سنة 1960 وهي أكبر دليل على أنهم قد خسروا المعركة.[1]

وقد تطرقنا سابقا إلى تلك الإصلاحات التي حاول روبير لاكوست القيام بها من أجل كسب فئة من الجزائريين لصفه من أجل ابقاء الجزائر فرنسية، فقد حاول أن يغرس في الجزائر دوده بعد الاستقلال خاصة في مجال الاقتصاد، النفط و التأميمات، وفي مجال التعليم فلا أحد من المختصين يجهل أن الإدارة الاستدمارية أحكمت شبكتها التعليمية في الجزائر مباشرة بعدما بدأت خيوط فجر استرداد الاستقلال، ويعرف الفرنسيون أكثر من غيرهم تلك الطريقة العلمية الدقيقة التي انتهجها الاستعمار في سياسة التعليم عندما أذن لأبناء أعوان الإدارة الفرنسية من الأهالي الذين لم يكن يسمح لهم من قبل بالتعليم بالانضمام إلى أبناء الفئة القليلة التي توارثت الوقوف معه ضد شعب هذه الأرض و اعاثته فسادا في تاريخها وهويتها المشتركة ليكونوا معا ما أصبح يعرف بدفعة لاكوست التي لابد منها لإدارة الدولة أمام الشعب النازل من الجبال أميا إلا من عزته وكرامته والراجع من الشتات على الحدود الشرقية والغربية جاهلا إلا بخريطة وطنه، فكانت بذلك تلك الدفعة المسؤولة عن تسيير مجمل شؤون الدولة الوطنية، وكان الاتجاه الخاطئ الذي أدى بقطار الأمة إلى منحدر هذا المنحدر الذي آلت إليه جميع الدول العربية أو بالأحرى جميع الدول التي عانت ويلات الاستعمار[2] .

وما ينبغي علينا أن نؤكده هو أنّه مهما بلغت درجة القمع العسكري الذي استعمله روبير لاكوست من أجل القضاء على الثورة الجزائرية، هذه الأخيرة التي وضفته لصالحها رغم قساوته باستعمالها لمختلف الأساليب الإعلامية وبخاصة الإضرابات لفضح سياسة لاكوست، وكسب التأييد العالمي على رأسها إضراب 5 جويلية 1956 وإضراب ثمانية أيام جانفي 1957، وقد دلت تلك الاضرابات على تضامن الشعب الجزائري مع ثورته واقتناعه بفكرة الاستقلال، وقد نشرت جريدة الصباح التونسية مقالا أكدت فيه على ذلك وأهم ما جاء فيه:" نحن عندما نذكر لك يا لاكوست بأن استقلال بلادنا الجزائر أمر مفروغ منه، وليس لك فيه إلا الهزيمة

[1]– سعد دحلب،**المهمة منجزة من أجل استقلال الجز ائر**، مصدر سابق، ص 51.

[2]– خليفة بن قرعة، **الجزائر ...والصديق اللدود**، الطباعة الشعبية لجيش الجزائر، 2007، ص 100.

والخذلان،إنما ننصحكم أن ترجعوا إلى رشدكم كما نصحكم من قال:

دم الثوار تعرفه فرنسا وتعلم أنه نور وحق

ولكن "فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور"[1]، ورغم أن روبير لاكوست مقتنعا بأن الحالة في الجزائر قد تحسنت تحسنا واضحا، واخذ يقطع على نفسه وعودا كاذبة ويتشدق بعبارات كثيرة متفائلة، لكن ما تفسيره للتطور الذي عرفته الثورة في تلك الفترة، فطغمته الاستعمارية زادت في الثورة قوة على مختلف الأصعدة، فعلى المستوى العسكري صرح لاكوست في خريف 1956 أن جيش التحرير الوطني يشتمل على ما يقرب من 1500 مجاهد نظامي وعلى عشرات آلاف احتياطيين مسلحين مسبلين، وفي نهاية أكتوبر 1957 أكدت القيادة العسكرية الفرنسية العليا بالجزائر أن جيش التحرير يضم الآن 35000 مجاهد نظامي وثلاثين ألف احتياطي مسبلين، ومعنى هذا أن التقديرات الفرنسية نفسها تعترف أن جيش التحرير الوطني الجزائري قد ازداد عدده بمقدار أربعين ألف في نفس السنة التي أكد فيها المتفائل لاكوست عدة مرات القضاء على المقاومة.

لقد قضى لاكوست ما يقرب عامين يغالط الناس ويزرع الأكاذيب ويتنبأ بضعف الثورة الجزائرية، وقد واجه ذلك المجاهدون بصمت وأصبحت ثورتنا تسير نحو النصر، وصار العالم يشهد بقوة ثورتنا وشدة كفاحنا[2]، فالحرب الوحشية التي شنها لاكوست على الثورة دفعتها إلى تغيير طريقة الكفاح أو بالأحرى بداية التطور الثوري، فقد أصبحت الفرق مسلحة ومنظمة تنظيما عسكريا دقيقا لهم لباسهم العسكري المميز ،ومتحصنة ومتمركزة في المناطق التي بدأت تخرج عن أيدي السلطات الفرنسية وأصبحت تحت سيطرة الثوار، وقد اعترف بذلك لاكوست قائلا:" هناك نقطا خارجة عنا، هذا لا أجادل فيه مثلا جبال القبائل وجبال الونشريس ومنطقة القل وفيافي الصومام، إن هذه المناطق كلها معفنة وهي مراكز للثوار وهم فيها مسلحون جيدا ومنظمون"[3].

---

[1]– سورة الحج، **الآية 46.**

[2]– **المجاهد (لسان حال جبهة التحرير الوطني)** ، العدد 15، "**حربنا التحريرية...**"، مصدر سابق، ص 08.

[3]- **المجاهد** ،"**مسؤولية الساسة الفرنسيين في الأزمة القائمة بين المدنيين والعسكريين**" ، العدد 24، 1958/05/29م، مصدر سابق ،ص06.

وهكذا فإنه لأول مرة في تاريخ الثورة الجزائرية تعترف فرنسا بأنها تواجه جيشا منظما تنظيما محكما له من التفكير في العمليات الحربية ما يستحق التقدير[1]، وعليه فما يمكننا أن نقوله هو أنّ القوة العسكرية التي استعملها روبير لاكوست ما زادت الثورة الجزائرية إلا قوة وتطورا رغم كل الخسائر المترتبة على ذلك.

2- تفكك الإدارة الاستعمارية

لقد كانت لاستراتيجية روبير لاكوست آثارا وخيمة على الإدارة الاستعمارية بالجزائر، فبعدما كان الوالي العام في الجزائر هو ممثل فرنسا وصاحب السلطة المطلقة، وينوب عنه عمال العملات والأقسام القائمون بمراقبة إدارة البلديات، لكن هذه السلطة لم تكن إلا صورية في الحقيقة كانت بيد المعمرين من شيوخ البلديات وجمعياتهم والمجالس التي يختارون أعضاءها وخدمة مصالحهم، وقد عمل لاكوست من خلال إنشاء نظام إداري محكم بفتح مراكز التكوين الإداري أمام الجزائريين، وقد تخرج من هذه المراكز العديد من الدفعات التي اشتهرت بدفعات لاكوست تمهيدا لإبراز قوة ثالثة حقيقية قادرة في أجل مسمى على تهميش جبهة التحرير الوطني، ولكن محاولاته باءت بالفشل، وقد اعترفت بذلك لجنة تحقيق جاءت من فرنسا في العبارات التالية:" لا يمكن للإصلاح مهما كان نوعه أن يبرعم- فما بالك أن يثمر في ظل الخلط بين السلطات الناجم عن حالة الحصار غير المعلنة وفي هذا السياق لا يمكن للعمل الهام الذي تقوم به مراكز الصاص أن لا يذهب هباء بسبب أكذوبة التستر على انحلال الدولة في جميع الميادين".

لقد تسببت استراتيجية روبير لاكوست التي اعتمدت على الأوروبيين في إدارة الجزائر الذين لا يهمهم سوى مصالحهم وليس نجاح استراتيجية لاكوست، وكان من أوائل أهداف جبهة التحرير الوطني هو تحطيم هذا النظام والقضاء عليه، لهذا نجد المعمرين رحلوا من القرى إلى المدن والجزائريين الخونة أما تابوا أو لقوا حتفهم بالموت، وحل محله نظام وطني ينتخب السكان خمسة أفراد يؤلفون المجلس الشعبي مع الاتصال بالقيادة المحلية لجبهة التحرير الوطني بواسطة لجنة ذات ثلاثة أفراد يختارهم من بين أعضائه، وقد لاحظت ذلك السلطات الفرنسية التي تعطلت بسبب استقال الجزائريين من مختلف المجالس والمفوضات واللجان التي بذل لاكوست من أجل تنصيبها كل مجهود، وبقيت أسماء من غير مسمى، وذلك بسبب

[1]- يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، مرجع سابق، ص 582.

سياسته العسكرية فلم يجد إلا الجنود باستعمالهم في وظائف أغلب البلديات بسبب أساليبه التعسفية رغم أنه حاول دعم الإدارة الاستعمارية في الجزائر بمشروع قانون الإطار الذي يتم بموجبه استحاث من 8 إلى 10 أقاليم، مع إعطاء كل اقليم استقلالا ذاتيا واسعا قدر الإمكان، وتسير هذه الأقاليم مجالس منتخبة على أساس الغرفة الواحدة بواسطة هيئات تنفيذية يرأس كلا منها ممثل الجمهورية الفرنسية، وقد ظل مشروع لاكوست يختصر خلال عهدة مولي، وأجلت مناقشته في البرلمان أكثر من مرة كما سبقت الإشارة، وعندما عرض على النواب في 26 سبتمبر 1957 تسبب في أزمة حكومية، حيث كان النواب الفرنسيون يتناقشون في القانون الإطاري ذلك القانون الذي لا يخدم إلا جهود الحكومة[1]، ولم يأتي بأي جديد بالنسبة للنظام الإداري الاستعماري الذي أصبحت الصحف الفرنسية تعترف بفشله واستقرار النظام الثوري في التراب الجزائري.[2]

3- أزمة الجيش الفرنسي العامل بالجزائر:

لم تقتصر الأزمة الفرنسية على الجوانب السياسة والاقتصادية فقط، بل مست بالدرجة الأولى الجيش الفرنسي الذي بدأ يتسلل الضعف إلى صفوفه وذلك ضد صلاحيات الأمن المطلقة التي تنازل لها عنها لاكوست، في بداية عام 1957، فقد كانت البذرة التي نبتت منها ظاهرة تسييس الجيش الفرنسي العامل بالجزائر، وشيئا فشيئا أصبحت الإدارة المدنية في الجزائر لا تتمتع بأي نفوذ فعلي في الوقت الذي دعم فيه الجيش حضوره وسط المستوطنين وحول تنظيماتهم الفاشيستية إلى قوة مساعدة له في مهمته الوضعية التي كان يؤيدها على أرض الجزائر، لقد تولدت وسط هذه البؤرة الفاشية طموحات و تطلعات وظهرت عبقريات.

فمنذ أواخر عام 1956 قام بعض الضباط بإعداد محاولة انقلاب ضد حكومة غي مولي والتي عرفت بمؤامرة الجنرال فور، وإذا كانت هذه المحاولة قد فشلت فإن الاتجاه التأمري في الجيش نمى واتسع خاصة بعد أن وضع يده على تنظيمات المستوطنين وأصبح هو الذي يحركها ويوجهها، ومع مرور الزمن أصبح ثقل الجيش في سياسة فرنسا الجزائرية يزداد شيئا فشيئا إلى درجة أن أصبح له هو نفسه تصور في كيفية حل القضية الجزائرية[3]، ولعل السبب

---

[1]- **المجاهد(لسان حال جبهة التحرير الوطني)** ، العدد 27، 1958/02/01، ص 07.

[2]- **المجاهد** ،"**تفكك الإدارة الإستعمارية بالجزائر**"، العدد 13، 1957/02/01، ص 03.

[3]- جما قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، مرجع سابق، ص 307.

في ذلك هو فشل سياسة لاكوست وجيشه في القضاء على الثورة والانتصار عليها، وتيقن أنّ الشعب الجزائري بالغ هدفه، لأنّه أخطأ في البداية في فهم طبيعة الثورة وفي صبغتها الشعبية العميقة المتأصلة وفي نظامها الدقيق، واعترف لاكوست في فيفري 1957 أنّها ثورة حقيقية وجبهة التحرير الوطني لها نظامها وجهازها الإداري في كامل البلاد، ولعل السبب في عدم اعتراف لاكوست والساسة الفرنسيين بانهزامهم وتمسكهم بالكذب ومغالطة الرأي الفرنسي والعالمي، لأنهم لا يريدون أن يعترفوا بأنّ الجزائريين عبيدهم بالأمس قد هزموهم.[1]

هذا من جهة ومن جهة أخرى زاد سخط الأوروبيين على سياسة روبير لاكوست، وقد اعترف الصحفي الفرنسي جاك دانييل في صحيفة ليكسبريس إثر جولة قام بها في الجزائر أن لاكوست يحاول اللعب بأعصاب الأوروبيين في الجزائر، ويوجه سخطهم إلى من يطيب له هو حتى يشغل بالهم عن فشل سياسته وتعثره في تطبيق السياسة التي يدعوا إليها، فمرة يوجه ثورتهم إلى مانديس فرانس وثانية إلى جمال عبد الناصر وثالثا إلى الحبيب بورقيبة ورابعا إلى الأمريكيين، ويظهر أن لاكوست يرمي من وراء هذه الطريقة إلى منع الأوروبيين من الشعور بأن صانع الكارثة التي ستحل بهم هو بالضبط ذلك الرجل الذي ظن انّه قادر على مواصلة التهدئة الغريبة، وهكذا فإن لاكوست أصبح لا يخشى إلا خطرا واحدا وهو ان ينتبه فرنسيوا الجزائر إلى انه هو المسؤول عن تدخل الخارج وخاصة عن تدخل الأمريكيين في القضية الجزائرية.

ولعل سخط الأوروبيين على سياسة لاكوست كان أكبر لأنهم كانوا يفكرون دائما في مبلغ الأرباح الذي سيستثمرونها، فإن هناك فرنسيين كثيرين أصبحوا يتساءلون عن إمكانية العيش تحت السيادة العربية مما يدل على انهم يتوقعون خسارة سياسة لاكوست، وأصبح المعمرين يساندون جيش التحرير بدل الجيش الفرنسي، وهذه خسارة أخرى يتلقاها الجيش الفرنسي، فالمصادر العسكرية تعتبر أن 80% من المعمرين الفرنسيين يقدمون إعانة شهرية إلى جيش التحرير، والدليل على ذلك ان جميع القوائم التي عثر عليها على جثث الثوار تحمل عبارة "معمر صديق= 10000 فرنك"، وكل ذلك من أجل الحفاظ على مصالحهم، فالعديد من المعمرين يعتبرون ان الجمهورية الجزائرية أمر ممكن الوقوع وكل ما يحيرهم هو معرفة ما إذا

[1] – **المجاهد(لسان حال جبهة التحرير الوطني)** ، العدد 15، "**حربنا التحريرية...**"، المصدر السابق، ص 08.

كانت حكومة هذه الجمهورية ستترك لهم أراضيهم، وقد ذهب تفكيرهم إلى ذلك بعدما ذاع أملهم في الجيش الذي كانوا يعتبرونه الحامي الوحيد لعائلاتهم ولأشغالهم.[1]

وما ساهم في ضعف الجيش الفرنسي هو اتحاد الشعب الجزائري مع جيش التحرير الوطني وايمانه بقضيته العادلة، واتحادهما ضد الجيش الفرنسي، والوزير المقيم لاكوست يعترف في قرارة نفسه بهذه الحقائق التي تدعمها يوميا التقارير الحربية المرسلة من طرف القوات العسكرية الذين يعترفون أنه لا نجاح للجيش الفرنسي مادام لا يجد إلى جانبه مؤازرة الأهالي وهذه المؤازرة التي ظل الوزير يترقبها طيلة الأشهر الاخيرة لم يعد في الإمكان التحصيل عليها إذ انه لم يعد يجد إلى جانبه مسلما واحدا يمكن التفاهم معه على حساب الثوار، وهكذا فإن الحكومة الفرنسية صارت مضطرة إلى الاعتراف بأن المواعيد التي حددها لاكوست للقضاء على الثوار لم تعد ترتكز إلا على الأوهام والآمال الفاشلة.[2]

وأمام انتصارات الثورة الجزائرية بدأت نفسية الجيش الفرنسي تتغير، فقد أصبح الجيش الفرنسي يقدر قيمة عدوه تقديرا جديدا ويحتقرون المدنيين وخاصة الفرنسيين منهم الذين يعتقدون أنّ مهمة الجيش في الجزائر هي الانتصار على الثوار وليس المحافظة على التراب الجزائري لفرنسا، فالوقت الذي بذلت فيه فرنسا مئات المليارات والدماء للحفاظ على علمها خافقا في الجزائر وأيضا لكي يتمكن الأوروبيون من البقاء في الجزائر، ولكن اليوم فاضت الكأس فعلا[3]، فقد أصبح للجزائر جيش منظم لا ينقصه الرجال ولا يخشى أي صعوبة في سبيل تحقيق استقلال وطنه، وهذا ما جعل الجيش الفرنسي يتخوف من الوقوع فيما يسمى بكرامتهم وجرح عواطفهم كجنود جراء الانكسار والهزيمة.[4]

لقد أصبح الجيش الفرنسي يعيش حالة نفسية خطيرة ليس من جراء الخطوات الخطيرة التي دفعه إليها الأوروبيون في الجزائر للحفاظ على مصالحهم، بل بسبب الهزائم التي كبدها إياه جيش التحرير الوطني، وهزائم دولته السياسية في تونس والمغرب حتى يجد نفسه في الجزائر يواصل حالة من توتر الأعصاب تتصل اتصالا مباشرا بحالته التي كان عليها في الهند

---

[1]– **المجاهد** ،"**صحفي فرنسي يفضح انهزام لاكوست أمام الثورة** "، العدد 23، 1958/04/07، ص 23.

[2]– عبد الله شريط، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956**، مرجع سابق، ص 83.

[3]– عبد الله شريط، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958**، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 25.

[4]– **المجاهد** ، " **صحفي يفضح** ..."، العدد 23، المصدر نفسه، ص 23.

الصينية، فحاول أن يجد مخرجا مشرفا له من حرب الجزائر لكن دون جدوى، ودامت المحاولة طيلة فترة حكم لاكوست التي كان يلاحق فيها أرباع الساعة الأخيرة من شهر إلى آخر، ومن سنة إلى سنة ولكن المسافة تطول أمامه بدون انقطاع وأصبح جيشا بدون مستقبل، ووجد قادة الجيش أنفسهم أمام حرب أعصاب لا نهاية لها وبذر في هذه الحرب ثمن ما لديه من الأسلحة التي ينبغي أن يدخرها لحروبه مع الدول الكبرى، وحسب خبراءهم الفرنسيون إنه إذا بقى الجيش على هذه الحالة إلى سنة 1960 فإنه لن يبقى له إلا السلاح الأمريكي وذلك إذا لم تقطع عليه أمريكا سلاحها، كما أن هيكله الاجتماعي لن يبقى فيه إلا الشبان الصغار الذين ولدوا سنة 1940، إن قادة الجيش الفرنسي لم يتفطنوا إلا بعد أربع سنوات تقريبا إلى ان حرب الجزائر ليست حرب انتصار أو هزيمة وإنما هي حرب انهاك وتعب لا ينتصر فيها إلا صاحب النفس الطويل ولا شيء يدمر الجيش الفرنسي إلا الانهاك البطيء، وتسرب الأفكار السياسية إلى داخل الجيش حتى أصبح ضباطه منقسمين صفوفا تكاد تشبه صفوف الأحزاب في البرلمان فمنهم يمينيون متطرفون، معتدلون، وآخرون يساريون تقدميون وآخرون شيوعيون وغيرهم.[1]

ومن مظاهر ضعف الجيش الفرنسي بداية تشتته، حيث أصبح الضباط الفرنسيون الذين نالوا شهرة في حروبهم مع الهند الصينية أصبحوا يستهدفون احتقار جنودهم وضباطهم الصغار ويسجلون عليهم بالخصوص أخطاءهم الحربية التي يرتكبونها في المعارك بالجزائر والتي تقود الجيش إلى هزائم منكرة، إضافة إلى ما يشاهدونه الضباط من أكاذيب السياسيين حول امتياز حالة الجنود في حين يعيشون حياة مرة من الناحية المادية والنفسية، وتفشت روح الحقد في نفوس الجنود الفرنسيين وضباطهم على الجنرالات وعلى السياسيين، واستفحل الاحتقار بين الجنود والضباط الصغار من ناحية والجنرالات من ناحية أخرى، وأصبح الأولون يطلقون على الآخرين اسم جنرالات البطون الكبيرة الذين لا يستطيعون مغادرة السرير ويطالبون بمن سموهم الضباط الأشداء، وهكذا تكون في الجيش الفرنسي اختلال عميق سماه الخبراء والقادة أزمة الانفصال والقطيعة بين الرأس والجسد أي بين الجنود والضباط والقيادة، و انتهت تلك الأزمة بانقلاب 13 ماي 1958، وترجع جريدة المجاهد أن هذه النتيجة التي وصل إليها الجنود بسبب تعبهم من الحرب ومللهم من المعارك، فالتعب يحطم أفضل الوحدات العسكرية وذلك حسب

[1] – **المجاهد (لسان حال جبهة التحرير الوطني)**، "**مسؤولية الساسة الفرنسيين...**"، العدد 24، مصدر سابق، ص 4.

تصريح أدلى به ضابط فرنسي، والذي ختمه قائلا:" احذروا أننا نجتاز الآن ربع ساعة الأخير ولكنه ربع ساعتنا نحن".[1]

المبحث الثالث: فشل روبير لاكوست بالجزائر

1- أسباب فشل سياسة روبير لاكوست

مهما تعددت الانتصارات التي حققها روبير لاكوست خاصة على المستوى العسكري، فإننا نحكم على سياسته بالفشل مادام لم يستطع القضاء على الثورة الجزائرية، ولعل اهم أسباب فشله تعود في جوهرها إلى جهله بحقيقة الثورة الجزائرية التي كان منبعها الشعب الجزائري الذي اقتنع بعد سنوات القهر والتغليط بضرورة الاستقلال، فهي ثورة لها مبادئها وتنظيمها الذي برهن على وجود أمة تعاني نير الاستعمار ثار من أجل حريته واستقلاله وليست مجرد تمرد كما اعتقد لاكوست يكفي استعمال القوة العسكرية لإخماده، ولكن الشعب الجزائري عازم على التخلص من براثن الاستعمار وأوضار الاقطاع، مقتضين من فرنسا كل ما فعلته طيلة قرن وربع قرن، فإن الشعب الجزائري قد قال كلمته الأخيرة، مخاطبا لاكوست أن عهد الاستعمار قد انقضى وأن الذي أقبل هو عصر التحرير والاستقلال والرقي والازدهار في كنف تقرير المصير لكل الشعوب دون تمييز، فلم يعد الشعب الجزائري يثق في فرنسا ومراوغاتها وأصبح مقتنعا أن غير السلاح ليس هناك وسيلة ينال بها حقوقه.

وذكرنا سابقا حجم القوة العسكرية الضخمة التي سخرها لاكوست لتنفيذ اجراءاته القمعية، وقد كلفت تلك الإجراءات مبالغ مالية ضخمة أرهقت كاهل الميزانية الفرنسية التي انعكست سلبا على فرنسا في مختلف المجالات مما أثار نقم الفرنسيين وسحب ثقتهم من لاكوست وأصبحوا مقتنعين بفشل سياسته، وما زاد في أعباء فرنسا هي منع الأوروبيين من المشاركة في تمويل الحرب واقتصار ذلك على الخزينة الفرنسية.

لقد أثارت سياسة روبير لاكوست سخط الشعب الفرنسي، ولم يعد له سندا لإكمال مهامه في الجزائر، خاصة بعد الانتصارات التي بدأت الثورة الجزائرية تحققها في مختلف الميادين، وبهذا تعرض الشعب الفرنسي لهزيمة أخرى بعد الهزائم الفرنسية السابقة، فأصبح يشعر بالكرامة

[1]- **المجاهد** ، "**مسؤولية الساسة الفرنسيين...**"، العدد 24، المصدر السابق، ص 10.

الجريحة فتلك هي مأساة شعب أذلته الأحداث وراح ضحية التضليل وضحية الحكم الفاسد[1] مما زاد سخطهم على الحكومة الفرنسية الفاشلة.

كما أن لاكوست اعتبر أن القوة هي وحدها كفيلة بالقضاء على الثورة التي لا تملك إلا بعض الوسائل العسكرية التي ليست بحجم الأسلحة العسكرية الفرنسية، لكنها كانت تملك أهم سلاح وهو تأييد الشعب، وقد اعترف بذلك لاكوست قائلا:" إذا واصل الشعب تأييده للثوار فإن مصيرنا نحن هو الهلاك لا محالة، فقد قال لي منداس فرانس يوما عندما كان نابليون في اسبانيا ولم يرغب الاسبانيين في وجوده اضطر إلى الخروج منها في النهاية".[2]

وقد تأثرت كثيرا سياسة لاكوست بما يحدث في الميدان الخارجي والفضائح التي تعرضت لها فرنسا بعد انهزامها في السويس، والقرصنة الجوية التي تعرض لها قادة الثوار، بالإضافة إلى حادثة ساقية سيدي يوسف التي أثارت سخطا دوليا واسعا، وقد عبّر عن ذلك لاكوست:" ففي الوقت الذي نقوم فيه نحن هنا في الداخل بأعمالنا نجد فيه رجالنا السياسيين يتصرفون في الخارج تصرف العاهرات، خذ مثلا حادثة ساقية سيدي يوسف، فقد كان من الممكن أن نعتذر من حيث المبدأ ولكن كان يجب أن لا نقع في التناقض وأن نقدم شكوانا بوصفنا مظلومين..." خاصة وقد تزامن ذلك مع موجة التحرر التي عرفها العالم، مما زاد في دعم القضية الجزائرية خاصة من طرف الدول الأفروآسيوية التي عملت على كشف السياسة القمعية للاكوست وعلى رأسها تونس والمغرب الشقيقتين.

وبهذا بدأت تظهر بوادر الفشل لسياسة لاكوست في الجزائر التي لم تتقبلها جميع الأطراف الفرنسية خاصة المعمرين والجيش الفرنسي الذين دبروا انقلابا على الحكومة الفرنسية، مما أدى إلى نهاية الربع الساعة الأخير اللاكوستي في الجزائر.

انقلاب 13 ماي 1958:

أمام الانتصارات التي تحققها جبهة التحرير الوطني والتي توجهت بالتحدي الوحدوي الذي مثله مؤتمر طنجة من جهة، والإعلان عن إعدام ثلاثة من الجنود الفرنسيين بعد محاكمتهم من طرف محكمة عسكرية تابعة لجيش التحرير الوطني[3]، مما أكّد على عجز الحكومات الفرنسية

---

[1]– عبد الله شريط، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957**، مرجع سابق، ص 443.

[2]– عبد الله شريط، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958**، مرجع سابق، ص 144.

[3]– محمد الميلي، **مواقف جزائرية**، مرجع سابق، ص 83.

عن التغلب على جيش وجبهة التحرير الوطني، وعن ايجاد حل عسكري في إطار إدماج الجزائر بفرنسا.

وفي وسط هذا الجو المكهرب تحرك القادة العسكريين الفرنسيين في الجزائر لانتزاع السلطة من الحكومة الفرنسية وتسيير شؤون الحرب من المستعمرة، وقبل هذه كان المعمرون قد خرجوا في مظاهرات عارمة يوم 26 أفريل 1956 للمطالبة بإنشاء حكومة الخلاص، وفي شهر ماي عرفت الحكومة الفرنسية أزمة حادة بعد شغور منصب رئيس المجلس الوطني، وفي يوم 9 ماي عيّن رئيس الجمهورية الفرنسي روني كوتيي بيير بفليملين رئيسا للحكومة[1].

وقد أرجعت العديد من الصحف أنّ لاكوست هو السبب في المؤامرة على رأسها صحيفة ليكسبريس التي ذكرت أنّ المؤامرة كانت تدبر منذ نجاح مظاهرات 6 فيفري 1956، ولكن تنفيذه وقع تأجيله المرة تلوى الاخرى لأن مدبريه لاحظوا أن امتداد الوقت يزيد في قوتهم باشتراك الجيش معهم ويضعف مكانة الحكومة الباريسية لدى الجيش والمدنيين الأوروبيين.

ومن أهم الأسباب التي ترتكز عليها المؤامرة والتي يمكن أن نلخصها في الفكرة التالية:" أن فرنسا تسير نحو الانهيار، أن باريس عاجزة عن الحكم، إذن لا يمكن الدفاع عن الجزائر إلا عن طريق أرض الجزائر بالوسائل السياسية والعسكرية معا، ويعتبر أصحاب المؤامرة بالإضافة إلى ذلك أن الدفاع عن الجزائر هو الذي سيكون أساس البعث الفرنسي"، وقد كررت هذه الأفكار طيلة عامين، كما أنّها كانت محور الخطب التي يلقيها المقيم سوستيل وبياجي ولوبين وغيرهم، وقد قرر أصحاب المؤامرة أن ينتظروا إلى أن تبدي باريس عزمها على تشكيل حكومة تتظاهر بالأفكار التحررية، هذا وكانت القيادة العسكرية العليا تعرف في الجزائر والمنظمات الأوروبية لها صلات وثيقة ببعض المنظمات العسكرية ولكنها لم تفعل شيئا لفك تلك الصلات ومعاقبة القائمين بها.

ولم تمض ساعات قليلة على تعيين فليملان لتشكيل الحكومة الجديدة حتى اقتنع أصحاب المؤامرة أن ساعة تنفيذها قد حانت وأن الاستعدادات الأخيرة يجب أن تتم، ومن بين تلك الاستعدادات توجد مسألة الجنرال ماسوا، الذي قيل عنه أنّه لا يحب المتطرفين الأوروبيين وأنّه من الذين يحبذون تطبيق القانون الإطاري، وفي 18 سبتمبر 1956 كان هو المشرف على سحق الإضراب الذي أعلنه قدماء المحاربين للاحتجاج على الصندوق الواحد، ولكنه كان في

[1]– بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 243.

نفس الوقت يوحّد هذه العبارة "إنني من الذين يحبذون إنشاء الجزائر الجديدة على شرط أن تكون فرنسية، أما إذا جاء من يهدد الجزائر الفرنسية فإنني اتخذ موقفا جديدا".[1]

واتخذت العلاقة بين ماسوا والمتطرفين تتطور مع تطور الأزمة الوزارية التي عرفتها فرنسا في تلك الفترة، وكان لاكوست من بين الذين سعوا في ذلك التمرد، فقد كان صديقا للمتطرفين الأوروبيين عوض أن يحاربهم كما أوصاه بذلك حزبه، وما يؤكد أن لاكوست له مسؤولية كبرى في التمرد أنه أضحى يردد طيلة الأزمة الوزارية لكل من يقابله هذه الجملة:" إن باريس تعد لنا ديان بيان فو ديبلوماسي، وأن الجزائر ستخرج من أيدينا في شهر اكتوبر القادم، وقد سمعه جميع القادة العسكريين ينطق بهذه الجملة ومن بينهم ماسوا وسالان، ولم يكتف المقيم لاكوست بترديدها في محادثاته الشخصية بل أنه فاه بها كذلك في خطاب ألقاه امام مجلس عمالته بفرنسا أثناء الازمة الوزارية، وقد نزلت هذه الجملة كالصاعقة على رؤوس العسكريين والمتطرفين في الجزائر وانزعجوا منها خاصة وأن فليملان لم يخف نيته في الاتصال بالثوار لوقف القتال وفي استخدام المساعدة التونسية المغربية في هذا الشأن، وانتهوا كلهم إلى نتيجة واحدة وهي أن ديان بيان فو الديبلوماسي سيحدث في عهد فليملان.

وفي اليوم الذي تقدم فيه فليملان إلى البرلمان اعلن فرنسيوا الجزائر عن عزمهم على التظاهر ضد توليته، وطلب فيملان من القائد الأعلى الجنرال سالان أن يمنع المظاهرات، بل وجه إليه مدير ديوانه لتطمين القادة العسكريين على نواياه الحقيقية، ولكن هؤلاء القادة لم يقتنعوا بأقواله ووسائله، وبدأوا يهيؤون للمؤامرة، وقد حاول ماسوا أن يجلب الجنرال سالان إلى صف المعارضة، خاصة وأن هذا الأخير كان ضعيف ليست له أي سيطرة على قادة جنود المضلات الذين يحتقرونه منذ حرب الهند الصينية، وقد رأى سالان أن الفرصة طيبة لتحسين مكانته بين القادة الآخرين، وفعلا فإنه تلذذ بعبارات الجنرال ماسوا الذي كان يقول له: إن التاريخ يحتم على الجيش أن يقوم برسالته المقدسة لإنقاذ فرنسا من يد السياسيين المتخاذلين.[2]

ولكن أصحاب المؤامرة لم يكونوا مخلصين نحو الجنرال سالان، ولكنهم كانوا يهدفون إلى جلب ماسوا في حضيرتهم وتحاشي مناورات سالان لمشاريعهم، وقد تم لهم ذلك بالفعل وكان الانتصار حليفهم في الجزائر، أما روبير لاكوست فإنهم لم يكونوا يخشونه إلا أنّ الجيش كان

[1]– عبد الله شريط، المرجع السابق، ص 174.

[2]– نفسه ، ص 175.

إلى جانبه، أما وقد غنموا مودة الجيش وتأييد جنود المضلات فلم يعودوا يفكرون فيه حتى مجرد تفكير على الرغم من أنّه كان قدوتهم الروحية، إذ أنّه هو الذي أدخل في أذهانهم أنّ فليملان سيخون الجزائر وأن فرنسيي الجزائر سيرمون في البحر في شهر اكتوبر القادم.

وكان لاكوست على علم بكل جزء من أجزاء المؤامرة وبمن يحركون خيوطها، ومن يوجهون خطواتها ولكنه رفض أن يبقى بالجزائر لتحمل مسؤوليّاته إلى أن يأتي الوزير الجديد وفضل الرجوع إلى باريس، وفي هذه الساعةيمكننا ان نقول بأنّ لاكوست قد نجح في تمزيق فرنسا وفي نهب الجزائر التي ترك أهلها طعمة للمغامرات، إنّه أراد أن يكون شيطانا ولكن أعماله انقلبت عليه.

فقد كان دائما يهدد باريس بانقلاب عسكري في الجزائر إذا لم توافق على سياسته وها هو اليوم يتسبب بنفسه في هذا الإنقلاب، وكان يظن أنّ فرنسا تتمثل في شخصه وإذا به يقضي عل فرنسا، لقد كان يظن انه هو بطل التهدئة، ولكنه عجز حتى عن مواصلتها إلى النهاية، وبذلك أصبح لاكوست رجلا مسكينا مقهورا أكل عليه الدهر وشرب.[1]

ورغم ذلك نجد لاكوست يؤيد تلك المؤامرة ويعتبرها حركة مشروعة ترمي إلى إنقاذ الجزائر وبأنّها لن تقهر أبدا، وهي الوحيدة القادرة على الحفاظ على الجزائر الفرنسية، واقتنع بذلك روبير لاكوست خاصة عندما دعى فليملان علنية لقبول مبدأ التفاوض مع جبهة التحرير الوطني الأمر الذي دفع روبير لاكوست إلى الحديث عن ديان بيان فو ديبلوماسي، وفي يوم 10 ماي غادر لاكوست منصبه وتوجه إلى باريس.[2]

وفي ظل هذه الظروف نضم فرنسيوا الجزائر يوم 13 ماي 1958 انقلاب او بعبارة أخرى مظاهرات اوروبية، وذلك بقرار من لجنة اليقظة، وكانت تلك المظاهرات تضم في صفوفها المحاربين القدامى والطلبة الذين اتفقوا على التجمع قرب النصب التذكاري في وسط العاصمة لتكريم الأسرى الثلاثة الذين قتلهم جيش التحرير الوطني بعد محاكمتهم، لم تكن هذه الحجة إلا ذريعة لتجنيد الفرنسيين ضد سياسة التنازل التي تنتهجها الحكومة الفرنسية، بالفعل لقد تحول

[1]– عبد الله شريط، المرجع السابق ، ص 176.

[2]– حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، مرجع سابق، ص 184.

التجمع أمام مبنى الحاكم العام يوم 13 ماي إلى احتلال المبنى وتدمير كل أثاثه ووثائقه مما جعل السلطات المدنية والعسكرية في حيرة من أمرها وعاجزة عن القيام بمسؤولياتها.[1]

وقد طالب المتظاهرون بتعيين حكومة للإنقاذ والإطاحة بالجمهورية الرابعة، حيث كانت أفواج المتظاهرين تشق بسهولة حواجز الجيش الذي تظاهر فقط بصدهم فانفتحت أبواب الولاية العامة أمامهم، وما هي إلا لحظات حتىتطاير ت بعض المحفوظات من نوافذ أعلى سلطة فرنسية بالجزائر[2]، وقد حاول صالان تهدئة المتظاهرين فلم ينجح فتدخل العميد ماسوا massu بصفته مكلفا بالحفاظ على أمن العاصمة فأعلن على الساعة التاسعة إلا الربع مساء إحداث لجنة الخلاص الوطني وتلا بلاغا له اهم ما جاء فيه:" أننا نعلم سكان مدينة الجزائر أنّ حكومة فليملان الخيانية قد تمت تزكيتها بـ 280 صوتا بواسطة دعم الأصوات الشيوعية... إننا نترجى الجنرال ديغول[3] ان يقطع حبل السكوت من أجل تشكيل حكومة إنقاذ عمومي التي هي وحدها القادرة على إنقاذ الجزائر من الضياع، وبالتالي تجنبنا ديان بيان فو ديبلوماسي[4]، وفي ظل هذه الأوضاع التي اتسمت بتنامي دور العسكريين في الجزائر، كتب فرنسوا مورياك عن عودة ديغول ما يلي:" نحن نأمل الكثير في عودة ديغول، لكن ليس ديغول الذي يستجيب لنداء ماسوا"[5].

وبهذه يكون أنصار ديغول قد مهدوا له الطريق نحو تسلم مقاليد الحكم، وهذا ما يبين إمكانية بروز ديكتاتورية عسكرية فرنسية، وقد صرحت بذلك جريدة المجاهد يوم 29 ماي مقالات حددت فيه موقفها من إمكانية بروز ديكتاتورية عسكرية فرنسية وكتبت:" منذ ثلاث سنوات،

---

[1]– بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية**، مصدر سابق، ص 273.

[2]– محمد الميلي، **مواقف جزائرية**، مرجع سابق، ص 83.

[3]– الجنرال دوغول (1890–1970م)هو رجل الدولة الفرنسية ، تزعم مقاومة الاحتلال الألماني لفرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية، يعتبر مؤسس الجمهورية الفرنسية الخامسة عام 1958م، حيث تميزت سياسته بالخبث وجمعت بين القمع والإغراء ومحاولة اختراق صفوف الثورة التحريرية، وأخيرا وقع اتفاقيات ايفيان مع الجبهة عام 1962 ، أنظر: عاشور شرقي، **قاموس الثورة الجزائرية 1954–1962**، مرجع سابق، ص 172.

[4]– محمد الميلي، المرجع نفسه، ص 84.

[5] - Charler Henri Favrod, **La Révolution Algérienne**, Op Cit : P 152.

وبينما الحرب اشتدت ضراوتها من 1955 إلى 1958 فضل الجنرال ديغول الصمت، واليوم لما أخذ الكلمة فعل ذلك لكي يكتشف صداقة مشكوك فيها هي صداقته مع لاكوست... لقد أعطى ديغول دفعا للقوى الرجعية والإمبريالية في بلده... إن فرنسا الآن تتأرجح بين نظام برلمان متدهور وفاشية خادعة"[1].

وقد نتج عن هذا الانقلاب الاستيلاء بالقوة على الحكومة العامة بالجزائر من طرف الأروبيين[2]، والإطاحة بالجمهورية الرابعة تحضيرا لتشكيل حكومة جديدة، وبلغت خطورة انقلاب جنرالات الجزائر إلى التهديد بتقسيم الفرنسيين، وبلغت الخطورة إلى حد أنّ الوزير الأول الجديد علّق على حركة الجيش بالجزائر قائلا:" لعلنا نقف على حافة الحرب الأهلية".

إضافة إلى هذا تهيج الأوروبيين من خلال الحملة التي قاموا بها للحفاظ على الجزائر الفرنسية، من أجل الحفاظ على مصالحهم، ويمكن ان نلخص تلك المصالح في تلك اللّوحة التي وزعت على السكان، ونشرتها صحيفة ليكو دالجي بتاريخ 26 أفريل 1958 تمثل خريطة الجزائر، وقد ظهت فوقها رسوم كنيستين وملامح مزارديني ومنابع بترول، وقد ظهر ت فوقها يد متوحشة ذات مخالب على هيئة انقضاض على محتوى الخريطة، وقد كتبت تحتها:" تلك هي المكاسب التي يراد انتزاعها منكم".[3]

وجاءت نهاية الجمهورية الرابعة على هذا النحو، لتتيح للجنرال المتقاعد للجنرال شارل دوغول فرصة ثانية[4]، وقد برر هذا الموقف بوجود حكومة ضعيفة في باريس استسلمت لإرادة شرذمة من الجنود المتخلفين، وهذا ما يبين ضعف الحكم في فرنسا، ويزعم المتطرفون أنّ الحكومة تجري اتصالات مع جبهة التحرير الوطني في الوقت الذي ترتفع فيه خسائر الجيش الفرنسي في الجزائر بعد فشل إستراتيجية روبير لاكوست، ففي منتصف الليل، بعد مشاورات مع عدة مسؤولين وجّه العميد "ماسوا" Massu نداء إلى العميد ديغول لكي يترأس حكومة الإنقاذ العمومي من أجل ضمان دوام الجزائر كجزء من فرنسا.

---

[1]– حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، مرجع سابق، ص 182.

[2]– شارل أندري فافرود، **الثورة الجزائرية**، مصدر سابق، ص 455.

[3]– محمد الميلي، المرجع السابق، ص 84.

[4]– محمد عباس، **نصر بلا ثمن**، مرجع سابق، ص 271.

وفي صبيحة يوم 14 ماي 1958 عين بيير فليملان pierre pflimlin رئيسا لمجلس الوزراء في حين استقر العميد Massu في مكاتب الحاكم العام كرئيس للجنة الخلاص العمومي، وفي 15 ماي توسع عدد أعضاء هذه اللجنة إلى 45 عضوا منهم 4 جزائريين، ثم كلف رئيس الحكومة الفرنسية فليملان Pflimlin العميد صالان Salan قائد القوات المسلحة بالسلطات المدنية العسكرية في غياب الوزير المقيم روبير لاكوست Robert Lacoste الذي كان بباريس أول قرار اتخذه صالان هو ترسيم لجنة الخلاص العمومي كهيئة وسيطة بين القيادة والمجموعة الفرنسية المسلمة التي تريد البقاء في الدولة الفرنسية، وفي اليوم نفسه خاطب صالان الجمهور المتظاهر امام مقر الحاكم العام وأكد إرادته في إبقاء الجزائر فرنسية وختم خطابه بالهتاف يحيا العميد ديغول.

ومن ثم انطلاق مسار رجوع العميد ديغول إلى الحكم، فتقدم pelbecque léon المستشار الفني في وزارة الدفاع الوطني ونائب رئيس لجنة الخلاص العمومي، فقرأ على الجمهور رسالة العميد ديغول التي جاء فيها ما يلي:" في الزمان الماضي وضع بلدي بأكمله ثقته فيه لقيادته نحو الخلاص، فليعلم اليوم أنني مستعد في ظروف المحن التي تصيبه لتحمل أعباء السلطة الجمهورية".[1]

3-عودة ديغول إلى الحكم

في صبيحة يوم الأحد 1 جوان 1958 عاد الجنرال ديغول إلى الحكم في فرنسا، بعد اثنا عشر سنة قضاها بعيدا عن قصر الإليزي الذي تسلم مقاليده لأول مرة سنة 1952 مكث فيه إلى غاية 1949، ويوم 03 جوان تحصل على كامل الصلاحيات، وذلك بعد الجهد الكبير الذي قام به جنرالات الجزائر على رأسهم الجنرال ماسوا، حيث حاول تمهيد الطريق له من خلال القيام بعمليتين "عملية التآخي وعملية البعث"، حيث نظمت مشاهد تبين حدوث التآخي بين الفرنسيين والمسلمين أمام مبنى الحاكم العام في ساحة إفريقيا اسمها السابق forum، وقد حاولت الصحافة الفرنسية أن تبيّن أنّ تلك المشاهد كانت تلقائية فعلّقت جبهة التحرير الوطني بأنّها مزيّفة ومصطنعة، وقد كان للأقسام الإدارية المتخصصة (SAS) دورا كبيرا في ذلك وفي التأثير على الشعب الجزائري، إلا أنّ العملية لم تدم طويلا بالرغم من اقترانها بعمل الإعانة الاجتماعية.

[1]- بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 274.

أما عملية البعث résurretion التي كانت تستهدف الضغط على السلطة في باريس حتى تقبل رجوع العميد ديغول إلى الحكم، تكونت الخلية من العميد صالان والعميد massu والعميد miquel المكلف باستعمال وحدات من المظليين للتدخل بباريس، فقد أرسل العقيد thomaso إلى جزيرة كورسيكا ليستلم السلطات المدنية والعسكرية.

وقد تخوف الشيوعيين من ميلاد ديكتاتورية فكونوا ميليشيات من المظليين استعداد للمقاومة، في هذا الجو المتعكر نزل بالجزائر الحاكم العام السابق جاك سوستيل jacques soustelle فأصبح يشارك في المهرجانات ابتداء من 17 ماي.

بينما كان رد ديغول على ذلك يوم 27 ماي 1958 ليجعل حدا للجوء إلى القوة وليبيّن تعلقه بالشرعية قائلا على الخصوص: أنتظر من القوات الأرضية والبحرية والجوية المتواجدة بالجزائر أن يبقوا مثاليين تحت قيادة العميد صالان salan والأميرال auboyneau والعميد jouhaud وأعلن أنّه بدأ المسار الشرعي للوصول إلى حكومة جمهورية قادرة على ضمان الوحدة والاستقلال، ولكن هذا لا يعني أنّه سيجعل حدا للحرب في الجزائر، بل سيضاعف المجهودات للقضاء على جيش التحرير قبل ان يقبل مفاوضات مباشرة مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[1]

وبوصول الجنرال دوغول للحكم زاد اهتمام فرنسا بالجزائر، ثم إن تعامل هذا الرجل مع الأزمة الجزائرية سواء على المستوى العسكري أو السياسي وحتى الاقتصادي، قد بين أنّه ليس بالخصم السهل ولا الهين[2]، ولكن الثورة الجزائرية سوف تكون في الموعد مستعدة لإفشال جميع مخططاته مثله مثل لاكوست، ومن سبقه من الغلاة المتطرفين.

من خلال ما سبق يمكن أن نقول أنّه رغم الانتصارات التي حققها روبير لاكوست إلا أنّ آثار سياسته كانت وخيمة سواء على فرنسا أو للجزائر، فقد تسببت في عدة أزمات سياسية واقتصادية وعسكرية أدت في الأخير إلى نهاية مشواره بالجزائر إثر انقلاب 13 ماي 1958.

---

[1]– بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص 276.

[2]– أحمد سعيود، **العمل الديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954–1958**، مرجع سابق، ص 124.

خـاتمة

خاتمة :

من خلال دراستنا لموضوع استراتيجية روبير لاكوست لقمع الثورة الجزائرية 1956-1958م توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات و حقائق تاريخية يمكن ايجازها في الآتي :

1- لقد تميزت استراتيجية روبير لاكوست لقمع الثورة الجزائرية عمّن سبقه بمضاعفة الجهد العسكري أو ما يسمى بالقوة العسكرية المطلقة تحت شعار التهدئة العامة التي شملت مختلف الميادين العسكري والسياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، ولقد أعطى الأولوية المطلقة للجانب العسكري ضنا منه أنّه بإمكانه القضاء على الثورة بإبادة الشعب الجزائري والثوار ،حيث ارتفع عدد الجنود و الوسائل العسكرية في عهده وانتشرت في مختلف بقاع الوطن المحتشدات والمعتقلات ،و اصبح التعذيب وسيلة له مؤسساته الخاصة يشرفون عليه اخصائيون بل أصبح في عهده مدارس خاصة لتكوين المجرمين .

2- استند الوزير المقيم روبير لاكوست في تنفيذ استراتيجيته على جملة من الضباط والجنرالات اللذين منحت لهم صلاحيات مطلقة جعلتهم يتخذون اجراءات مختلفة تحت اشراف لاكوست من أجل القضاء على الثورة الجزائرية وهذا ما أدى إلى ضخامة استراتيجيته وتنوع اساليبها طيلة الفترة الممتدة ما بين (1956-1958م).

3- في الوقت الذي كان فيه لاكوست يقتل ويعذب الجزائريين زاد إيمان الشعب الجزائري بثورتهم فانتشرت الثورة وشملت المدن الجزائرية لإيصال صوتها للخارج مما زاد جنون لاكوست الذي ضاعف من حربه المضادة وكانت الجزائر العاصمة نموذجا حيا لجرائمه، ولقد اعتبر الكثير من الباحثين أنّ الوزير المقيم روبير لاكوست تمكن من القضاء على الثورة الجزائرية طيلة فترة تواجده بالجزائر ،ولكن لا يمكن أن نقول أنّه قضى على الثورة بمجرد أنّه تمكنه من اختراق صفوف جبهة وجيش التحرير الوطني في العاصمة و مغادرة قادة الثورة أرض الوطن ، فالثورة في عهده أصبحت تملك مناطق مستقلة لا يمكن للجيش الفرنسي دخولها وقد اعترف بذلك لاكوست بنفسه خاصة في بلاد القبائل والشمال القسنطيني و الصومام.

4- إنّ تنوع الوسائل العسكرية التي استعملها روبير لاكوست في الجزائر يثبت فشله أمام الثورة الجزائرية ففي عهده تنوعت وسائل التعذيب وإقامة المحتشدات و السجون و مراكز

التعذيب، وطور حتى من استعمال الوسائل الحربية كاستعمال طائرات الهليوكوبتر و قنابل النابالم، ولم يكتفي بذلك بل استغل الحركة سلاحا لمغالطة الجزائريين والرأي العالمي حيث كان على صلة مباشرة مع بلونيس وأتباعه ، ولكن حربه المضادة لم تجدي نفعا لأنّه يمتلك القوة فقط بينما الثورة تمتلك الشعب والأرض.

5- تندرج تحت استراتيجية التهدئة التي طبقها لاكوست في الجزائر اصلاحاته السياسية الاقتصادية والاجتماعية تلك الاصلاحات التي لم تكن إلا دعما للقوة العسكرية، كما أنّها لم تشمل إلا فئة معينة من الشعب الجزائري، وذلك بهدف تشكيل قوة ثالثة داخل المجتمع الجزائري ولعل أشهر إصلاحاته قانون الإطار ، ولكن معظم اصلاحاته بقيت حبر على ورق رغم أنّها كانت مسودة مهمة للجنرال ديغول الذي صاغ منها مشاريعه الاصلاحية على رأسها مشو ع قسنطينة.

6- رغم ضخامة الاستراتيجية التي اتبعها لاكوست في قمع الثورة والسيولة التي خصصت لها إلا أنّ ثمارها كانت قليلة جدا ، فالثورة الجزائرية أصبحت خلال الفترة الممتدة من سنة (1956-1958م) أكثر تنظيما وانتشارا رغم الاساليب الاستعمارية المختلفة لعزلها ، فقد أعطت الثورة الجزائرية للجانب السياسي و الدبلوماسي أهمية قصوى بغض النظر عن الجانب العسكري ، فقد كان للإعلام دور كبير في نقل الصورة الحقيقة لجرائم لاكوست في الجزائر للرأي العالمي ،خاصة وقد تزامن ذلك مع انتشار حركات التحرر في العالم ،وكثرت أخطاء الحكومة الفرنسية التي استغلتها الثورة لصالحها على ر أسها اختراق المجال الجوي للمغرب باختطاف الطائرة التي تقل القادة الثوريين ، وحادثة ساقية سيدي يوسف .

8- لتفنيد ادعاءات لاكوست و اتباعه بانعدام العمليات العسكرية للثورة الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين (1956-1958م)نقول أنّ الثورة استمرت بمعاركها واشتباكاتها بل انتقلت إلى فرنسا في حدّ ذاتها .

9-ولتقييم استراتيجية روبير لاكوست يمكن أن نقول أنّ اعتماده على القوة العسكرية المطلقة ورغم النتائج الإيجابية التي حققها من خلال تقتيله للجزائريين و اختراق صفوف جبهة وجيش التحرير الوطني وقتله لإطارات الثورة ، إلا أنّها عادت بالسلب عليه وعلى فرنسا ، فمطالبه بمضاعفة القوة العسكرية تطلبت ميزانية مالية ضخمة مما تسببت في إفلاس الخزينة الفرنسية

وتراجع مداخلها و استياء الرأي العام الفرنسي من تدهور الأوضاع في الجزائر مما تسبب في حدوث أزمات سياسية بفرنسا.

10- وما يثبت فشل استراتيجية روبير لاكوست في القضاء على الثورة هو استياء الجيش الفرنسي العامل بالجزائر من توالي هزائمه ، وخوف المعمرين الأوروبيين من فقدان مصالحهم بسبب تعاظم الثورة الجزائرية وسير التطورات العالمية في صالح الثورة ،ولم يجد لاكوست حلا إلا في الهروب من الجزائر ،والذي توّجت ثمار جهوده بانقلاب 13 ماي 1958 م .

وفي الأخير نقول أنّه لا يمكن القضاء على ثورة تبناها شعب متلاحم ومتحد يجمعه دين واحد ولغة واحدة ووطن واحد وهذا هو مصدر قوة ثورتنا التي لم تقهر ولو استعملت جميع قوى العالم .

الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم :01

- صورة روبير لاكوست ،ص173.

الملحق رقم :02

- مراقبة خطي شال وموريس بالرادارات ،ص174.

الملحق رقم :03

- منظر جانبي لخط موريس حيث تبدوا الاسلاك الشائكة مشدودة إلى العمود،ص175.

الملحق رقم :04

- المراقبة الجوية لخط موريس ،ص176.

الملحق رقم :05

- الجنود الفرنسيون يحاولون فتح المحلات بالقوة لإفشال الإضراب في العاصمة ،ص177.

الملحق رقم :06

- صورة تبرز ابشع أساليب التعذيب التي قام بها لاكوست ، ص178.

الملحق رقم :07

- وثيقة تبرز قائمة أسماء المجاهدين الجزائريين الذين سلحهم روبير لاكوست ،ص179.

الملحق رقم :08

- خريطة تمركز جيش بلونيس ،ص183.

الملحق رقم :09

- التعليمات الصادرة عن روبير لاكوست حول تجربة بلونيس التي تضمنت عقد اتفاقية تنص على جملة من المبادئ تأكد التعاون بين بلونيس والسلطات الفرنسية ضد جبهة التحرير، كما نصت على عدم قيام بلونيس بأي نشاط خارج حدود المنطقة السادسة إلا بموافقة السلطات الفرنسية ،ولضمان نجاح العقد أكدت السلطات الفرنسية على ضرورة تحلي بلونيس بالوفاء والإخلاص والأمانة ، ص184 .

الملحق رقم :10

- تكليف الجنرال بارلانج بمتابعة قضية بلونيس وذلك بقرار من الوزارة الجزائرية وفق المبادئ التالية : تحمل بارلانج مسؤولية تطبيق العقد المبرم بينه وبين بلونيس،كما أكدت على أنّ جميع السلطات المدنية والعسكرية تابعة لبلونيس تبقى تحت قيادة الجنرال بارلانج ، وتصبح التعليمة فعلية بداية من 21 أفريل 1958م ، ص185

الملحق رقم :11

- منشور لاكوست للشعب الجزائري لإفشال اضراب جانفي 1957م، ص186.

الملحق رقم: 12

- انقلاب 13 ماي 1958م ، ص187.

الملحق رقم 01

صورة الوزير المقيم روبير لاكوست[1]

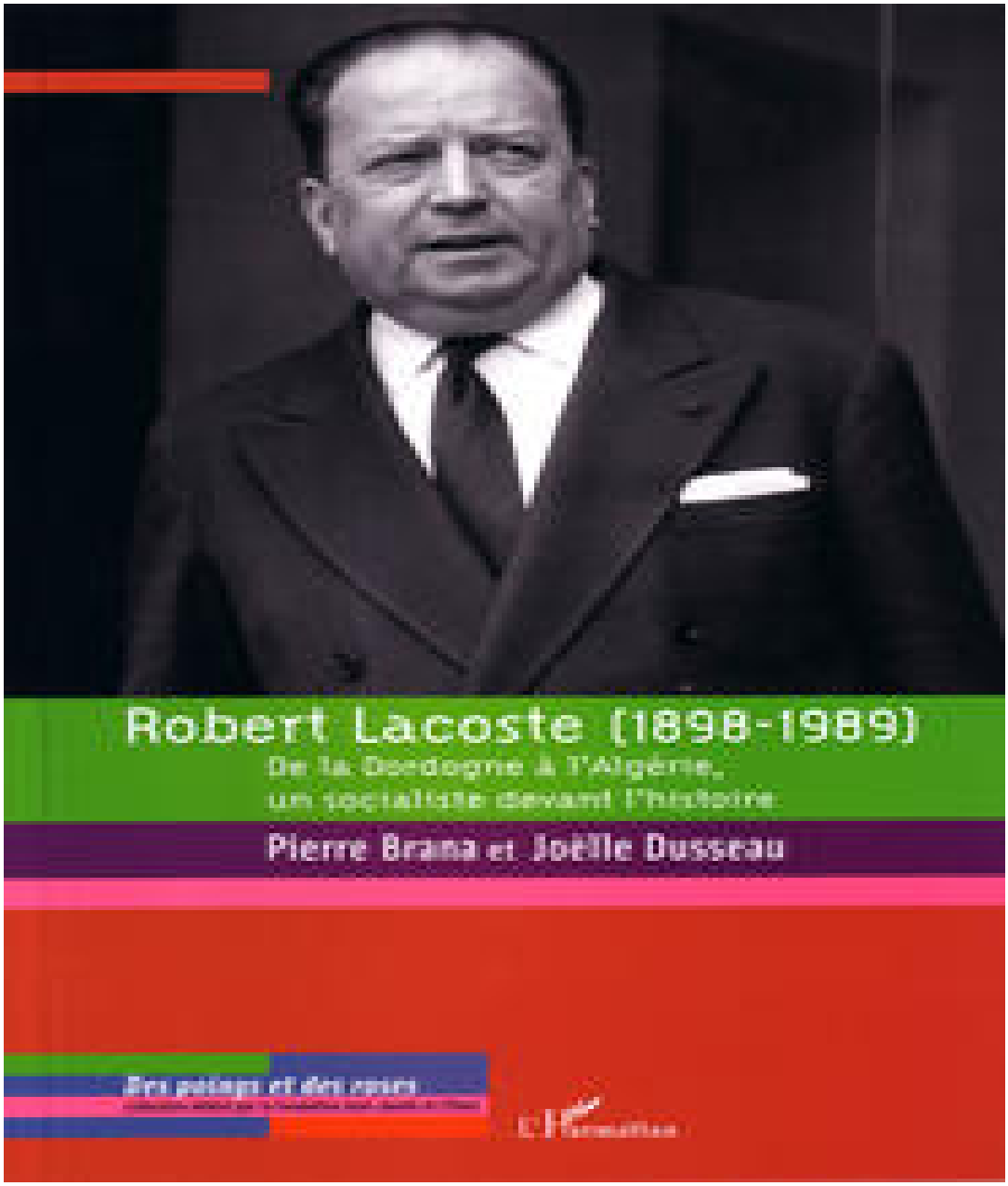

[1]– رابح لونيسي، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، ج 1، دار النشر المعرفة، الجزائر، 2010، ص 278.

الملحق رقم 02

مراقبة خطي شال وموريس بالرادارات[1]

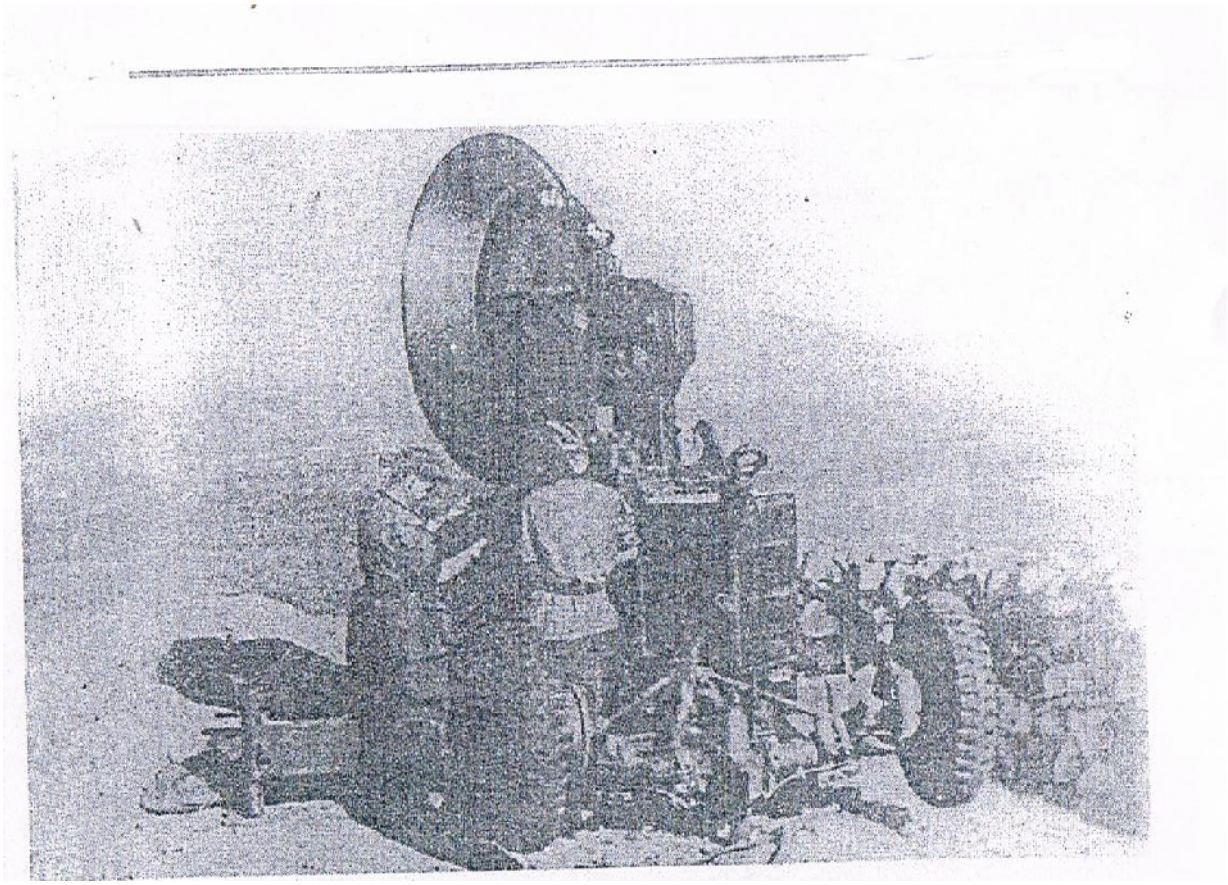

[1]– جمال قندل، **خط موريس وشال وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 224.

الملحق رقم 03

منظر جانبي لخط موريس حيث تبدوا الأسلاك الشائكة مشدودة إلى العمود[1]

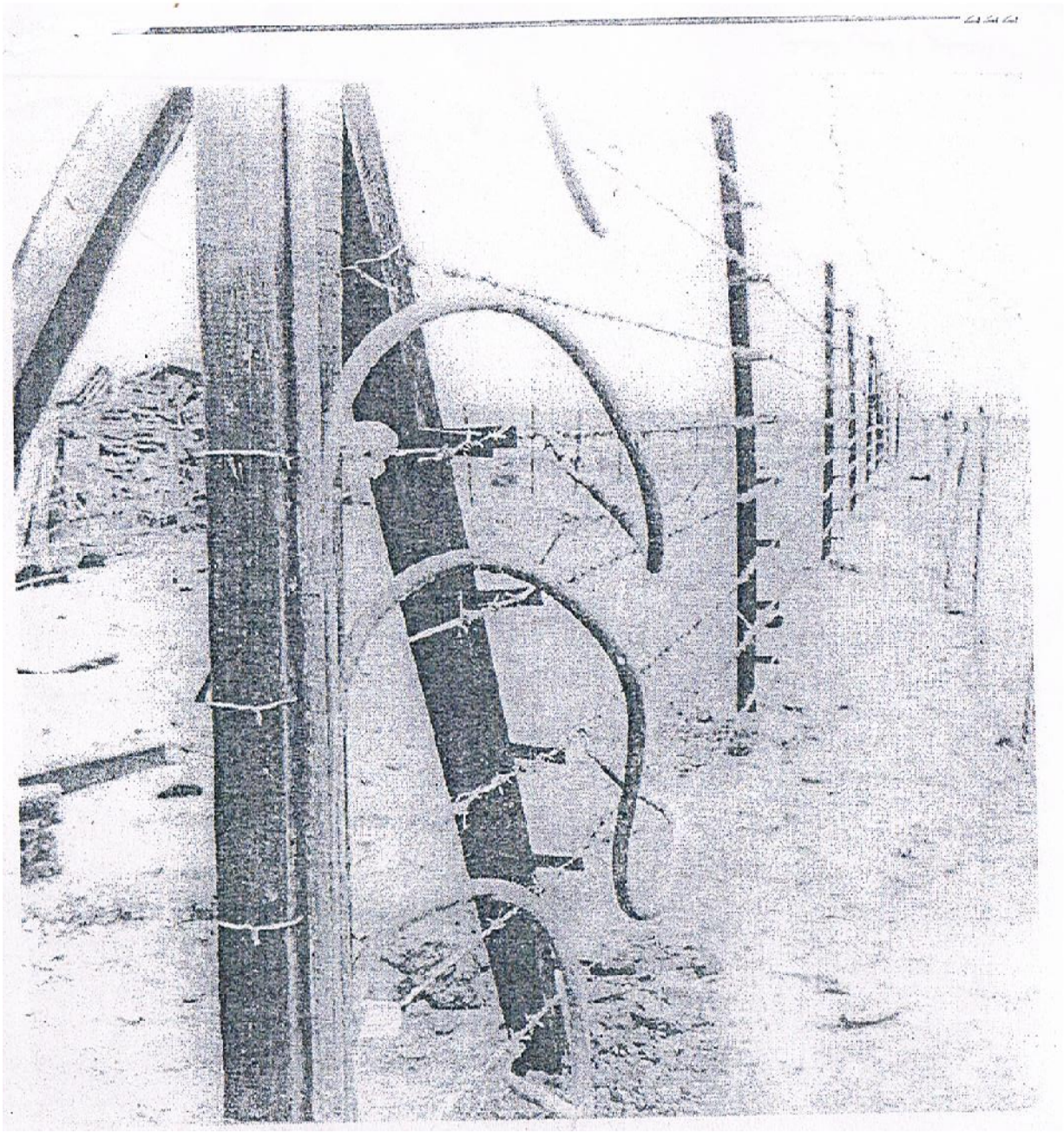

[1]- جمال قندل، المرجع السابق، ص 222.

الملحق رقم 04

المراقبة الجوية لخط موريس[1]

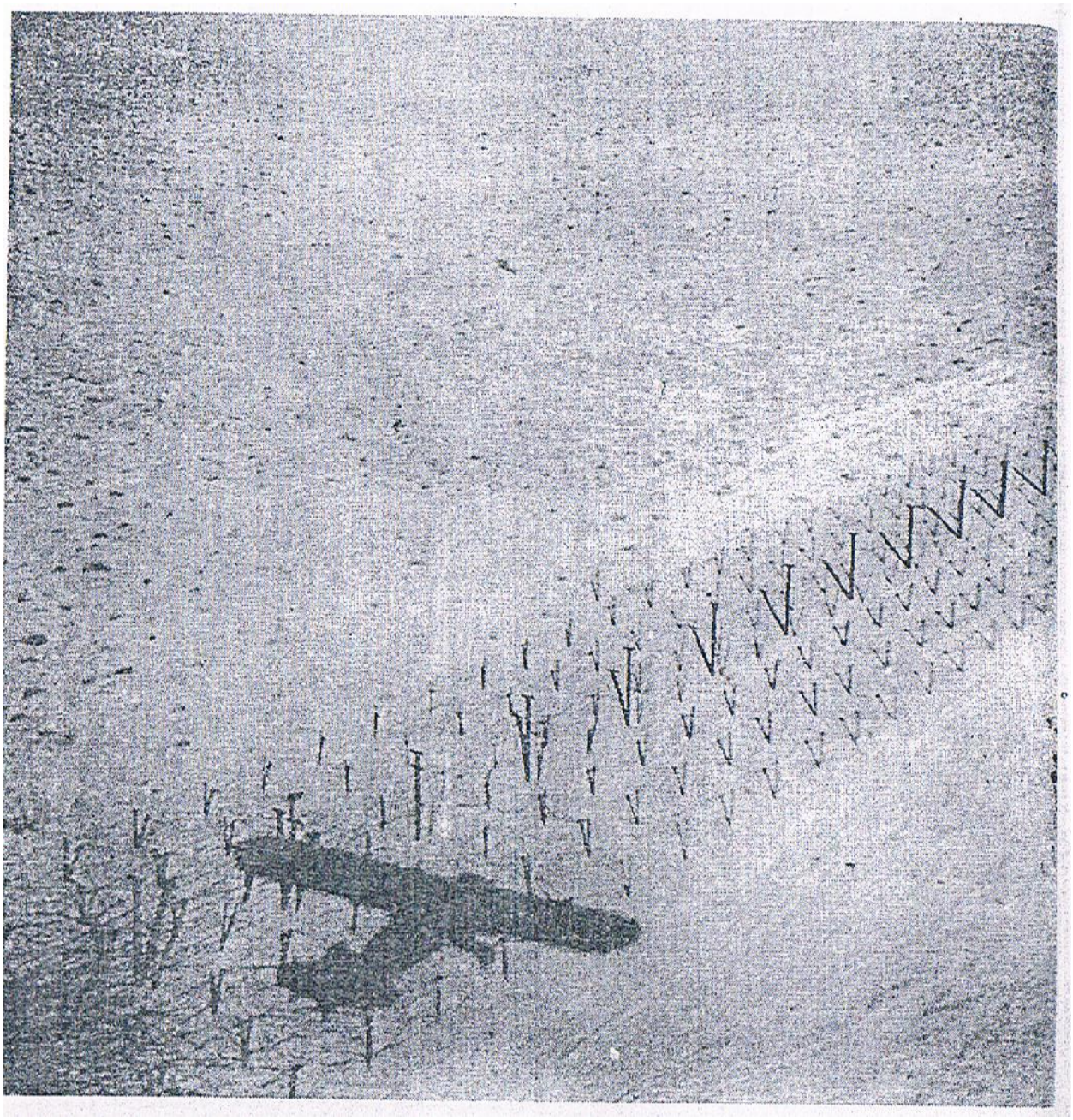

[1]– جمال قندل، المرجع السابق، ص 223.

الملحق رقم 05

الجنود الفرنسيون يحاولون فتح المحلات بالقوة لإفشال الإضراب في العاصمة[1]

[1]– عمار قليل، **الجزائر الملحمة الجديدة**، مرجع سابق، ص 359.

الملحق رقم 06

هكذا يتحول جسم الإنسان بقنابل النبالم إلى فحمة[1]

[1]– محمد الصالح الصديق، **كيف ننسى وهذه جرائمهم**، مرجع سابق، ص 149.

الملحق رقم 07

قائمة أسماء المجاهدين الجزائريين الذين سلحهم لاكوست[1]

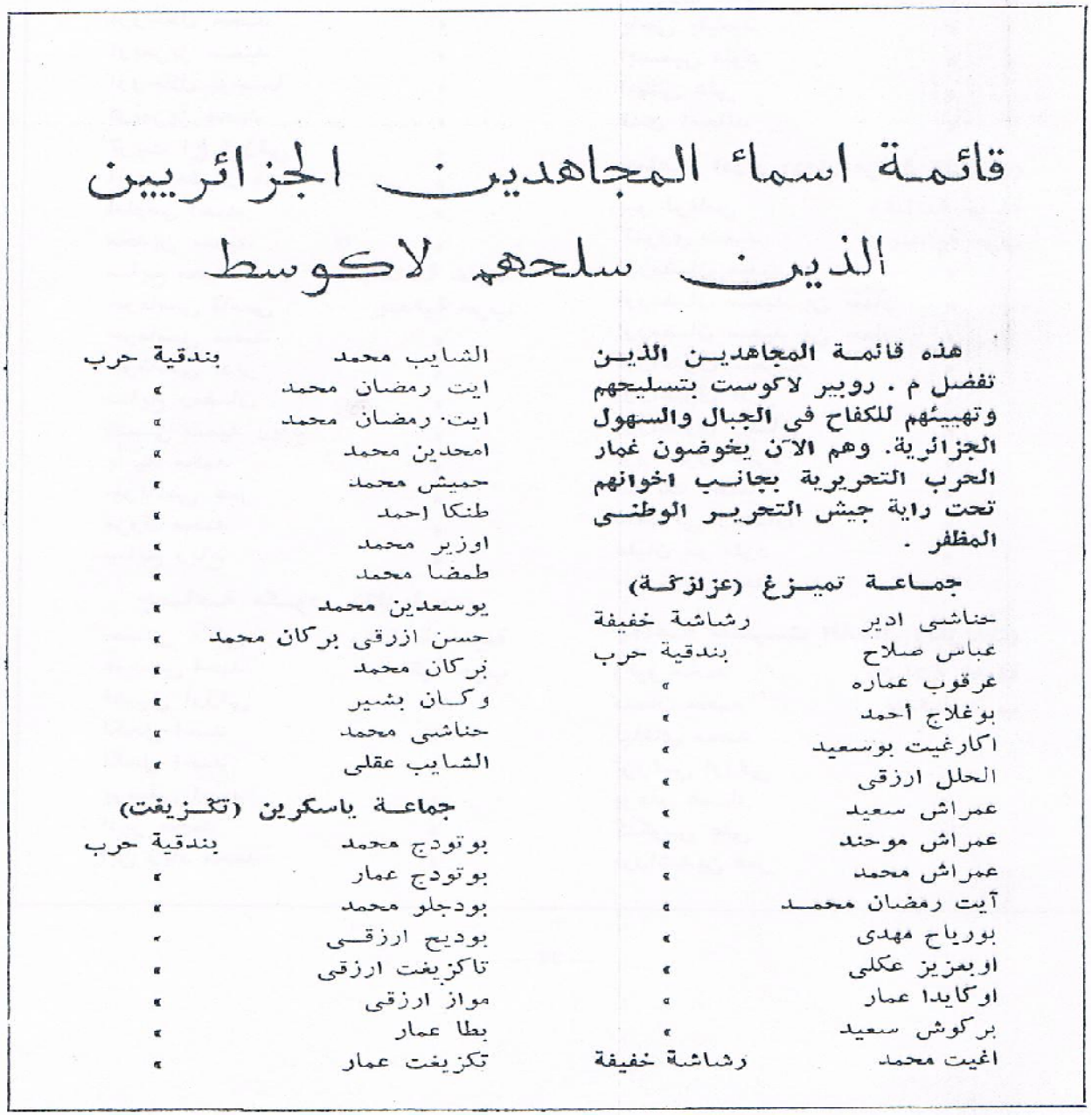

قائمة اسماء المجاهدين الجزائريين الذين سلحهم لاكوسط

هذه قائمة المجاهدين الذين تفضل م . روبير لاكوست بتسليحهم وتهييئهم للكفاح في الجبال والسهول الجزائرية. وهم الآن يخوضون غمار الحرب التحريرية بجانب اخوانهم تحت راية جيش التحرير الوطني المظفر .

جماعة تميزغ (عزازقة)

حناشي ادير	رشاشة خفيفة
عباس صلاح	بندقية حرب
عرقوب عماره	»
بوغلاج أحمد	»
اكارغيت بوسعيد	»
الحلل ارزقي	»
عمراش سعيد	»
عمراش موحند	»
عمراش محمد	»
آيت رمضان محمد	»
بورياح مهدي	»
اوبعزيز عكلي	»
اوكايدا عمار	»
بركوش سعيد	»
اغيت محمد	رشاشة خفيفة

الشايب محمد	بندقية حرب
ايت رمضان محمد	»
ايت رمضان محمد	»
امحدين محمد	»
حميش محمد	»
طنكا احمد	»
اوزير محمد	»
طمضا محمد	»
يوسعدين محمد	»
حسن ازرقي بركان محمد	»
بركان محمد	»
وكان بشير	»
حناشي محمد	»
الشايب عقلي	»

جماعة باسكرين (تكزيغت)

بوتودج محمد	بندقية حرب
بوتودج عمار	»
بودجلو محمد	»
بوديح ارزقي	»
تاكزيغت ارزقي	»
مواز ارزقي	»
بطا عمار	»
تكزيغت عمار	»

[1]– **جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني**، ج1، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 35–40.

تابع للملحق رقم :07.

جماعة ايت كواريت (تكيزغ)

سكور محمد	رشاشة خفيفة
ايت فرحات فرحات	بندقية حرب
امكود عكلي	»
عزوز محمد	»
اووحلال محمد	»
اوبعزيز سعيد	»
اووحلال بوجمعا	»
اوبعزيز محمد	»
تويت اع ارزقي	»
ايت رمضان محمد	»
املوس احمد	»
محدين سعيد	»
سايح محمد	رشاشة خفيفة
حوماسي قاسي	بندقية حرب
حوماسي محمد	»
حوماسي ادير	»
سايح رمضان	»
قنسي سعيد رياح	»
بلعيد محمد	»
حوناسي عمر	»
مزوك محمد	»
سايح رباح	»

جماعة مكوده (تكزيفت)

حسني عكلي	رشاشة خفيفة
عويسي احمد	بندقية حرب
فضيل ارزقي	»
لكحل احمد	»
لكحل احمد	»
يوسفي احمد	»
ادير محمد	»
ابن زياد محمد	»

جماعة تلاتكانه (تكزيفت)

بوعقوب عمار	رشاشة خفيفة
اكننسوق محمد	بندقية حرب
هني فرحات	»
قسيوي عمار	»
ياحي بليعيد	»
ابسعين ملود	»
امهني علي	»
عدي امحاند	»

جماعة ادرار (دوار مزغنة تكزيفت)

ببو لوناس	رشاشة خفيفة
كموري سعيد	بندقية حرب
اورمضان محمد	»
اورمضان سعيد بن حمار	»
اورمضان سعيد بن حمار	»
اوواعنوق سعيد	»
اوواعنوق ادير	»
اوواعنوق رباح	»
اوواعنوق عمرة	»
امهانك احمد	»
سعماني رمضان	»
عليان مو ملود	»
حد جبار محند	»

جماعة تقضبت الفلسان (تكزيفت)

زنيو محمد	رشاشة خفيفة
سمان محمد	بندقية حرب
تبلغاي محمد	»
تزونبي ارزقي	»
بوعنو عمار	»
كنكوس علي	»
بوراشدين عمر	»

تابع للملحق :07

تكزيغيا سعيد	بندقية حرب
بركاني محمد	«
گيري سعيد بن احمد	«

جماعة شرفه (پورگيدون)

مرسلي سعيد	بندقية حرب
يلودي سعيد	بندقية حرب
هاشمي محمد	«
صابي محمد	«
صيني محمد	«
دمير سعيد	«
وردي محمد	«
سادو علي	«

جماعة تاوريرت (پورگيدون)

ملاحنوشه محمد	رشاشة خفيفة
مغزي قاسي	بندقية حرب
گوبريد سعيد	«
اكنيون محمد	«
تغرند سعيد	«
ابن منصور محمد	«
فوشان مقران	«
عوين سعيد	«
حداد محمد	«
يمومان آكلي	«
زبوج آكلي	«
مجيبه محمد	«
اوگروج محمد	«

جماعة اغيل بوسول (پورگيدون)

مغزيفن بوجمعه	رشاشة خفيفة
مغزيفن محمد	بندقية حرب
خرباش محمد	«
مغزي محمد	بندقية حرب
آگادير محمد	«
رامول محمد	«
تامليت سعيد	«
رامول محمد بن عمار	«
عبد القادر محمد بن آرزقي	«
تيلوته محمد	«
عبد القادر محمد بن محمد	«
مجيبو محمد	«
عيلاني علي	«
علمانه عمار	«
ونوش أحمد	«
اگادير محمد بن محمد	«

جماعة ايت معمر (پورگيدون)

امنزاگوارم محمد	رشاشة خفيفة
امنزگوارم عمار	بندقية حرب
تلولت عمار	«
بوتلنج محمد	«
ابزيزن محمد	«
اوجبور سعيد	«
مغاسوري لوناس	«
يگلميمن محمد	«
طراحي صالح	«
اقرمودن ارزقي	«
تنطار سعيد	«
لازوغن محمد	«
اقرمودن محمد	«
اقلالز رابح	«
عمران زغوارن محمد	«

تابع للملحق رقم :07

شوشى سعيد	بندقية حرب	حمادو احمد	بندقية حرب
سيدى معمر سى محمد	»	قاده رزقى	»
		قاده بلقاسم	»
جماعة اكنجور بنى تمنزغ (تيزوزو)			
عيلوان محمد	رشاشة خفيفة	**جماعة اغيال نال (تيزى وزو)**	
ميمون لونيس	بندقية حرب	زواوى محمد	رشاشة خفيفة
معشه محمد	»	كحيل بلقاسم	بندقية حرب
ميمون احمد	»	قاسى احمد	»
سلامانى سعيد	»	رزقى محمد	»
العمارى سالم	»	بارش محمد	»

الملحق رقم 08: خريطة تمركز جيش بلونيس[1]

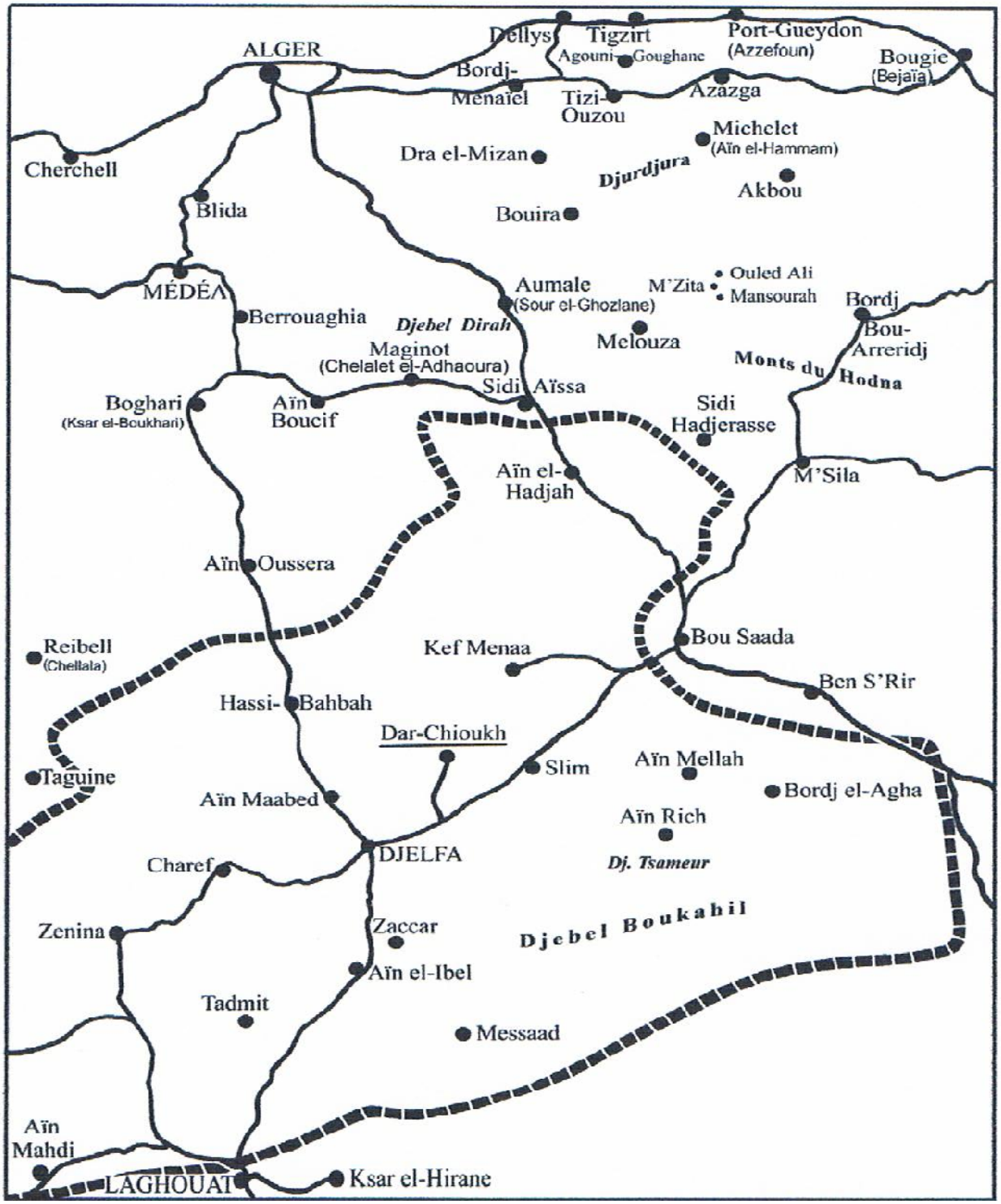

[1] - phillippe gaillarl, **l'alliance la guerre d'algérie du générale bellounis**, op cit. p 02.

الملحق رقم 09

التعليمات الصادرة عن روبير لاكوست حول تجربة بلونيس[1]

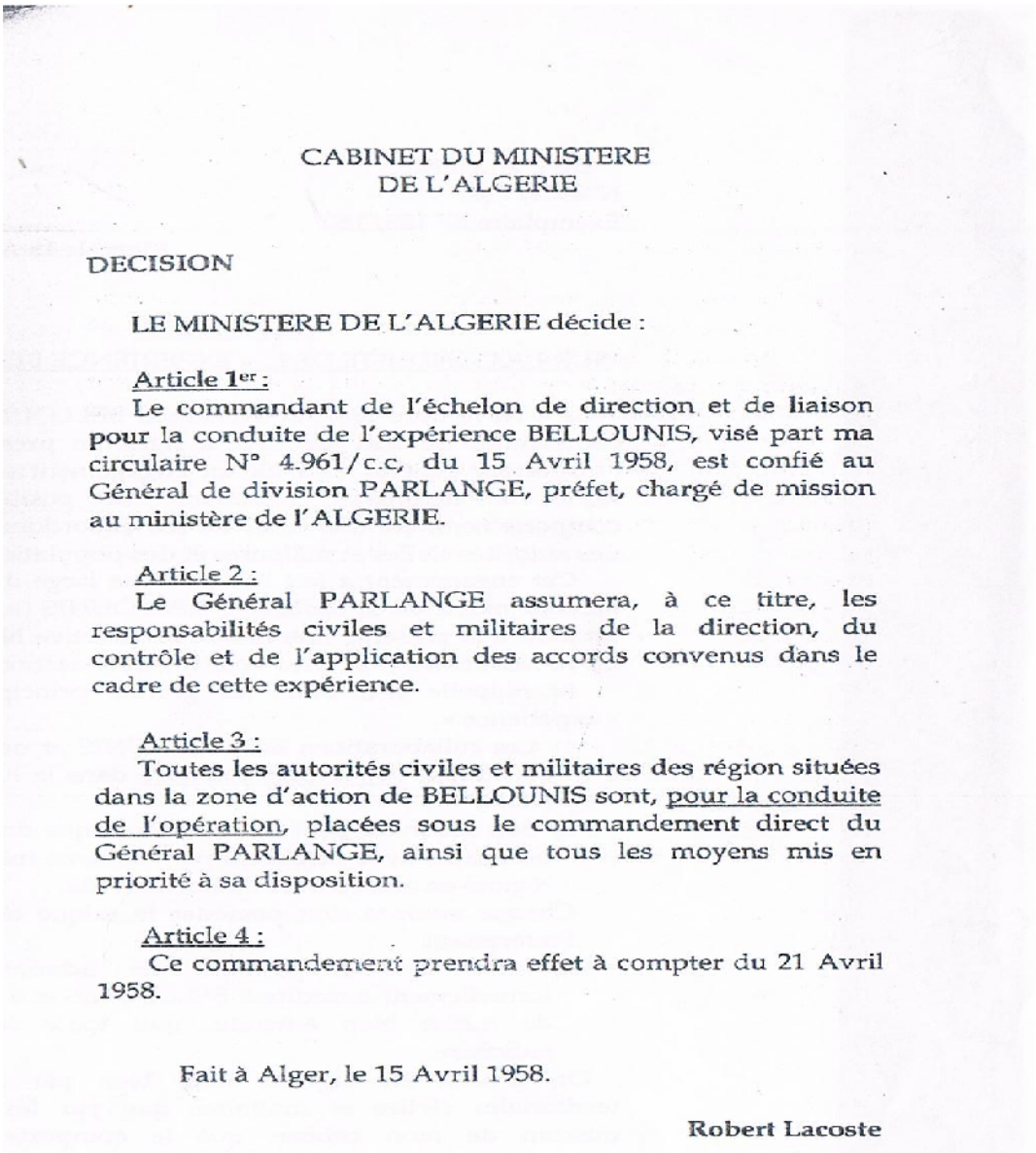

CABINET DU MINISTERE
DE L'ALGERIE

DECISION

LE MINISTERE DE L'ALGERIE décide :

Article 1er :
Le commandant de l'échelon de direction et de liaison pour la conduite de l'expérience BELLOUNIS, visé part ma circulaire N° 4.961/c.c, du 15 Avril 1958, est confié au Général de division PARLANGE, préfet, chargé de mission au ministère de l'ALGERIE.

Article 2 :
Le Général PARLANGE assumera, à ce titre, les responsabilités civiles et militaires de la direction, du contrôle et de l'application des accords convenus dans le cadre de cette expérience.

Article 3 :
Toutes les autorités civiles et militaires des région situées dans la zone d'action de BELLOUNIS sont, pour la conduite de l'opération, placées sous le commandement direct du Général PARLANGE, ainsi que tous les moyens mis en priorité à sa disposition.

Article 4 :
Ce commandement prendra effet à compter du 21 Avril 1958.

Fait à Alger, le 15 Avril 1958.

Robert Lacoste

[1]– عبد الحميد زوزو، **محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية**، م 7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 522.

الملحق رقم 10

تكليف الجنرال بارلانج بمتابعة قضية بلونيس[1]

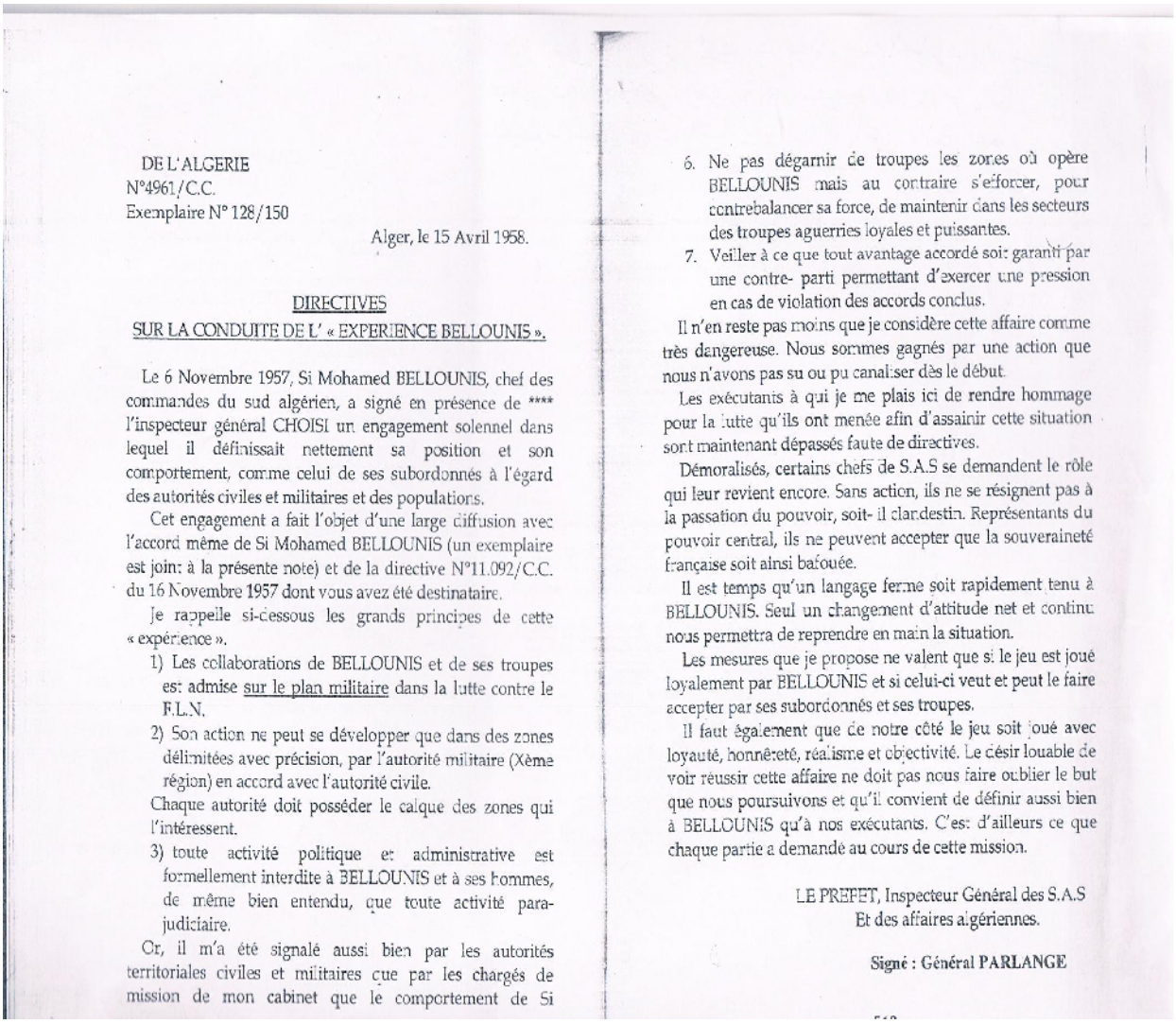

DE L'ALGERIE
N°4961/C.C.
Exemplaire N° 128/150

Alger, le 15 Avril 1958.

DIRECTIVES
SUR LA CONDUITE DE L' « EXPERIENCE BELLOUNIS ».

Le 6 Novembre 1957, Si Mohamed BELLOUNIS, chef des commandos du sud algérien, a signé en présence de **** l'inspecteur général CHOISI un engagement solennel dans lequel il définissait nettement sa position et son comportement, comme celui de ses subordonnés à l'égard des autorités civiles et militaires et des populations.

Cet engagement a fait l'objet d'une large diffusion avec l'accord même de Si Mohamed BELLOUNIS (un exemplaire est join: à la présente note) et de la directive N°11.092/C.C. du 16 Novembre 1957 dont vous avez été destinataire.

Je rappelle si-dessous les grands principes de cette « expérience ».

1) Les collaborations de BELLOUNIS et de ses troupes es: admise sur le plan militaire dans la lutte contre le F.L.N.
2) Son action ne peut se développer que dans des zones délimitées avec précision, par l'autorité militaire (Xème région) en accord avec l'autorité civile.

Chaque autorité doit posséder le calque des zones qui l'intéressent.

3) toute activité politique et administrative est formellement interdite à BELLOUNIS et à ses hommes, de même bien entendu, que toute activité para-judiciaire.

Or, il m'a été signalé aussi bien par les autorités territoriales civiles et militaires que par les chargés de mission de mon cabinet que le comportement de Si

6. Ne pas dégarnir de troupes les zones où opère BELLOUNIS mais au contraire s'efforcer, pour contrebalancer sa force, de maintenir dans les secteurs des troupes aguerries loyales et puissantes.
7. Veiller à ce que tout avantage accordé soit garanti par une contre- parti permettant d'exercer une pression en cas de violation des accords conclus.

Il n'en reste pas moins que je considère cette affaire comme très dangereuse. Nous sommes gagnés par une action que nous n'avons pas su ou pu canaliser dès le début.

Les exécutants à qui je me plais ici de rendre hommage pour la lutte qu'ils ont menée afin d'assainir cette situation sont maintenant dépassés faute de directives.

Démoralisés, certains chefs de S.A.S se demandent le rôle qui leur revient encore. Sans action, ils ne se résignent pas à la passation du pouvoir, soit- il clandestin. Représentants du pouvoir central, ils ne peuvent accepter que la souveraineté française soit ainsi bafouée.

Il est temps qu'un langage ferme soit rapidement tenu à BELLOUNIS. Seul un changement d'attitude net et continu nous permettra de reprendre en main la situation.

Les mesures que je propose ne valent que si le jeu est joué loyalement par BELLOUNIS et si celui-ci veut et peut le faire accepter par ses subordonnés et ses troupes.

Il faut également que de notre côté le jeu soit joué avec loyauté, honnêteté, réalisme et objectivité. Le désir louable de voir réussir cette affaire ne doit pas nous faire oublier le but que nous poursuivons et qu'il convient de définir aussi bien à BELLOUNIS qu'à nos exécutants. C'est d'ailleurs ce que chaque partie a demandé au cours de cette mission.

LE PREFET, Inspecteur Général des S.A.S
Et des affaires algériennes.

Signé : Général PARLANGE

[1]- عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 518-519.

الملحق رقم 11

منشور لاكوست للشعب الجزائري لإفشال إضراب جانفي 1957[1]

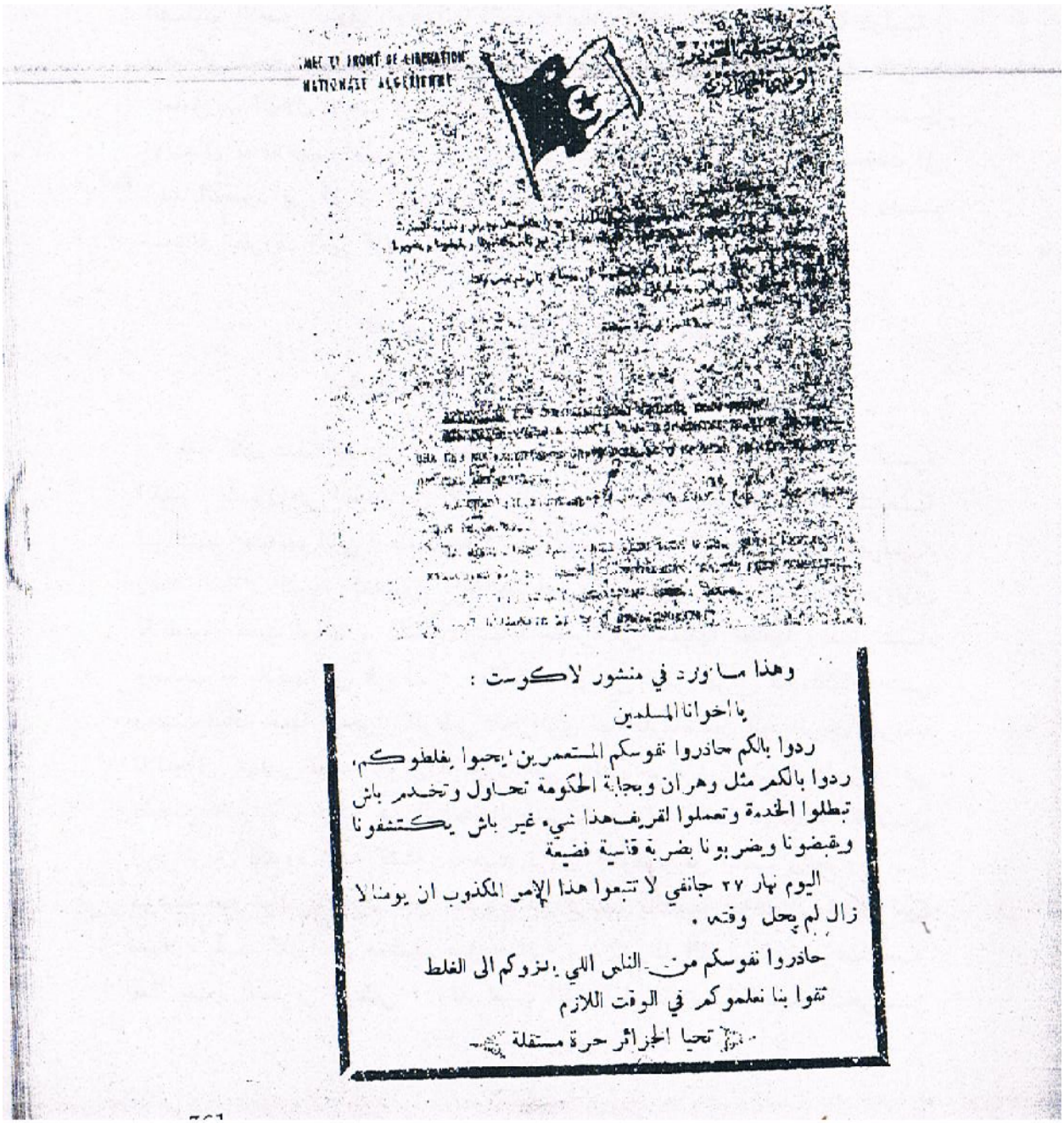

وهذا ما ورد في منشور لاكوست :

يا اخواننا المسلمين

ردوا بالكم حاذروا نفوسكم المستعمرين يحبوا يغلطوكم، ردوا بالكم مثل وهران وبجاية الحكومة تحاول وتخدم باش تبطلوا الخدمة وتعملوا الفريف هذا شيء غير باش يكتشفونا ويقبضونا ويضربونا بضربة قاسية فضيعة

اليوم نهار ٢٧ جانفي لا تتبعوا هذا الإمر المكذوب ان يومنا لا زال لم يحل وقته .

حاذروا نفوسكم من النلس اللي يلزوكم الى الغلط تفوا بنا نعلموكم في الوقت اللازم

تحيا الجزائر حرة مستقلة

[1]– عمار قليل، **الجزائر الملحمة الجديدة**، مرجع سابق، ص 361.

الملحق رقم 12

انقلاب 13 ماي 1958 [1]

[1] - **Mémoria Premier Et Unique Magazin Consacré A L'histoire De L'algérie ,www. Mémoria.dz**, P55.

بيبليوغرافيا

أولا : القرآن الكريم

سورة الحج ،الآية 46.

ثانيا : المصادر

1-الجرائد :

1/-جريدة المجاهد (لسان حال جبهة التحرير الوطني)،الاعداد التالية :

1- **العدد 01**، 1956.

2- العدد 03، سبتمبر1956.

3-العدد 8، 1957/08/06.

4- **العدد9**، 1957/09/20م.

5- العدد 10، 1957/09/05.

6- العدد 11، 1957/11/01.

7- العدد 12، 1957/01/15.

8- العدد 13، 1957/12/01.

9-العدد 14، 1957/12/15.

10-_العدد 15، 1958/01/01.

11- العدد 17، 1958/02/15.

12- العدد 18، 1958/03/01.

13- العدد 23، 1958/04/07.

14- العدد 24، 1958/05/29.

15- العدد 27، 1958/02/01.

16- العدد 31، 1958/11/01.

17- العدد 34 ، 1958/05/29.

18- العدد 40 ، 1958/04/16.

2/- جريدة النجاح القسنطينية(1919-1956) ،لصاحبها عبد الحفيظ الهاشمي ،الأعداد التالية :

- **العدد 1376**، 7 /03/ 1956.
- **العدد1381**،24 /03/ 1956.
- **العدد 1386**، 1956/04/11.
- **العدد 4391**، 1956/04/28.

2- الكتب المطبوعة:

I - باللغة العربية

1- أمقران(عبد الحفيظ) ، **مذكرات من مسيرة النضال والجهاد** ،دار الأمة ، الجزائر ،2010م.

2- أوساريس (بول) ، **شهادتي حول التعذيب** ، ترجمة مصطفى فرحات ،دار المعرفة ،الجزائر ،2018م.

3- الإبراهيمي (محمد البشير) ، **آثار الإيمام محمد البشير الإبراهيمي** ،تقديم أحمد طالب الإبراهيمي، ج 5، دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،1991م.

4- الذيب(فتحي) ،**عبد الناصر والثورة الجزائرية** ،ط2،دار المستقبل العربي ،القاهرة ،1990م.

5- السائحي(محمد الأخضر عبد القادر) ، **نوفمبر ...الصمود والتصدي** ،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،الجزائر 1985م.

6- العلاق(هنري) ، **مذكرات جزائرية** ،ترجمة جناح مسعود عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر ،الجزائر ،2007م.

7- المدني (أحمد توفيق) ، **هذه هي الجزائر** ،مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة ،2001م.

8- المدني (أحمد توفيق)، **حياة كفاح** ،ج3 ،دار البصائر ،الجزائر ،2009م.

9- الورتلاني (فضيل)،**الجزائر الثائرة** ،دار الهدى ،الجزائر ،2009م.

10- برانش (رافائيلا) ،**التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية** ترجمة أحمد بن محمد يكلّي ،دار أمدوكان للنشر ،2010م.

11- بوحمودة (بوعلام) ، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية** ، دار النعمان ،2012م.

12- بورقعة(لخضر) ، **شاهد على اغتيال الثورة** ،ط2،دار الأمة ،الجزائر ،2000م.

13- بن خدة (بن يوسف) ،**الجزائر عاصمة المقاومة** ،ترجمة مسعود حاج مسعود ،دار هومة ، الجزائر ،2005م.

14- بن قبي(صالح) ،**عهد لا عهد مثله أو الرسالة التائهة** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،2009م.

15- تقية (محمد) ،**الثورة الجزائرية المصدر الرمز الأمل** ،دار القصبة للنشر ،الجزائر ،2010م.

16- جغابة (محمد) ، **وما خطر على بال بشر** ،دار الأمة ، الجزائر ،2010م.

17- دحلب (سعد) ،**المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر** ، منشورات دحلب ، الجزائر ،2007م.

18- ركيبي (عبد الله)، **ذكريات من الثورة الجزائرية** ،دار الكتاب العربي ،الجزائر ،2009م.

19-سارتر (جان بول) ، **مواقف مناهضة للاستعمار** ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ، الجزائر ،2008م .

20- صايكي (محمد) ، **شهادة ثائر من قلب الجزائر** ،دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ،2010م.

21- طلاس(مصطفى)، **الثورة الجزائرية** ،دار الرائد للكتاب ،الجزائر ،2010م.

22- عباس (فرحات) ، **ليل الاستعمار** ،ترجمة أبو بكر حال ،دار القصبة للنشر ،الجزائر ،2005م

23- فارس (عبد الرحمان) ، **الحقيقة مرة مذكرات سياسية 1954-1965م**،دار القصبة ،الجزائر ،2007م.

24- فافرود(شارل أندري) ، **الثورة الجزائرية** ،ترجمة كابوية عبد الرحمان سالم محمد ،منشورات دحلب ، 2010م.

25- مامون (هرفي) و روتمان (باتريك) ، **حاملوا الحقائب** ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،2011م.

26- نايت (بلقاسم مولود قاسم) ، **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر** ، دار الأمة ، الجزائر ، 2007م .

II - باللغة الفرنسية :

1-Harbi Mohamed ,**Le fln d'ocuments et listoire 1954-1962** ,editions casba ,algérie ,2004.

2-Horn Alistair ,**Histoire de la guerre d'algèrie** , achèvè d'imprime sur le presses ,algérie ,2008.

3-Teguia Mohamed ,**L'algérie en guerre** ,office des publications universitaires ,alger.

ثانيا:المراجع الأساسية :

I- باللغة العربية

1- الأطرش (عبد الحميد)،**الذكرى العشرون لاندلاع الثورة من جيش التحرير الوطني إلى جيش الوطني الشعبي** ،ألتاميرا روتوبريس ،اسبانيا ،1974م.

2- الزبيري (محمد العربي) ،**تاريخ الجزائر المعاصر** ،ج2 ، اتحاد كتاب العرب ،دمشق ،1999م.

3- الزبيري(محمد العربي)،**كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية** ،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث ،2007م.

4- الشقيري(أحمد)،**قصة الثورة الجزائرية** ،دار عودة ،بيروت ،2005.

5- الشيخ (سليمان) ،**الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين** ،دار القصبة للنشر، الجزائر ،2007م.

6- الصديق (محمد الصالح) ،**كيف ننسى وهذه جرائمهم** ،دار هومة ،الجزائر ،2009م.

7- العايب (معمر) ،**مؤتمر طنجة المغاربي** ،دار الحكمة للنشر ،الجزائر ،2010م.

8- العسلي (بسام) ،**جيش التحرير الوطني الجزائري** ،دار النفائس ،بيروت ،2010م.

9- العسلي(بسام)،**الاستعمار الفرنسي في نواجهة الثورة الجزائرية** ،دار النفائس ،بيروت ،2010م.

10- الغربي (غالي) ،**فرنسا والثورة الجزائرية** ،دار هومة ،الجزائر ،2012م.

11- الميلي (محمد) ،**مواقف جزائرية** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ،1984م.

12- بديدة (لزهر) ، **دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية** ، للنشر والتوزيع شمس الزيبان ،الجزائر ،2013م.

13- براهيمي (عبد الحميد) ،**في أصل المأساة الجزائرية شهادة عنحزب فرنسا الحاكم في الجزائر** ،مذكرة دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2001م.

14- بزيان (سعيدي) ،**جرائم الاستعمار في فرنسا** ،دار هومة ،الجزائر ،2009م.

15- بزيان سعيدي، **دليل الباحثين و المؤرخين الجزائريين وغيرهم حول ثورة نوفمبر 1945-1962م** ،دار هومة ،الجزائر ،2009م.

16- بلاسي (نبيل) ،**الاتحاد العربي والاسلامي ودوره في تحرير الجزائر** ،الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية ،1990م.

17-بلحاج (صالح)، **الثورة الجزائرية** ،دار الكتابة الحديثة ،القاهرة ،2010م.

18- بلعباس(محمد) ، **الوجيز في تاريخ الجزائر** ،دار المعاصرة للنشر و التوزيع ،الجزائر.

19- بن خليف(عبد الوهاب)، **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال** ،دار دزاير انقو ،الجزائر ،2013م.

20- بن قرعة (خليف) ، **الجزائر ....و الصديق اللدود** ،الطباعة الشعبية للجيش ،الجزائر ،2007م.

21- بوحوش(عمار)، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**،دار الغرب الاسلامي،بيروت ،1997م.

22- بوحوش (عمار)، **العمال الجزائريون في فرنسا** ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2008م.

23- بوضربة (عمر) ، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية** ،دار الحكمة للنشر ،الجزائر ،2010م.

24- بوعزيز(يحي) ، **الثورة في الولاية الثالثة التاريخية** ،شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ،2004م.

25- بوعزيز(يحي)، **ثورات الجزائر في القرنين 19 و20** ،ج3 ،دار الغرب للنشر والتوزيع ،2004م.

26- بوعزيز(يحي)، **موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب** ،ج3،دار الهدى ،الجزائر ،2009م.

27- بومالي(أحسن) ، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة الجزائرية**، ناشر المنشورات الحبر التعاونية،الجزائر ،2007م.

28- تابليت(علي) ، **فرحات عباس رجل دولة** ، ط2 ، دار النشر ثالة ،الجزائر ،2009م.

29- حماميدة(حسينة) ، **المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية** ،ناشر المنشورات الحبر التعاونية ،الجزائر ، 2007م.

30- حسنين (محمد) ، **الاستعمار الفرنسي** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986م.

31- خرشي (جمال)،**الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1962م**، دار القصبة للنشر ،2009م.

32- دحمان (تواتي) ، **منظمة الجيش السري ونهاية الارهاب الاستعماري الفرنسي في** الجزائر ،مؤسسة كوشار للنشر ،2008م.

33- درواز (الهادي)، **الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع** ،دار هومة،الجزائر ،2009م.

34-زبير(رشيد)،**جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962** ،دار الحكمة للنشر ،الجزائر ،2010م.

35- زروال(محمد) ، **الحياة الروحية للثورة الجزائرية** ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر ،1994م.

36- زوزو (عبد الحميد) ، **محطات حاسمة فب تاريخ الجزائر دراسات الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة** ،م**5**،دار هومة ،الجزائر ،2004م.

37- زوزو (عبد الحميد) ، **محطات حاسمة في تاريخ الجزائر دراسات الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة** ،م7،،دار هومة ،الجزائر ،2004م.

38- سعد الله (أبو القاسم) ، **تاريخ الجزائر الثقافي مرحلة الثورة 1954-1962م**، دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،2007م.

39- سعيداني (طاهر)،**القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، دار الأمة، الجزائر،2010م .

40-سعيدي(حميسي) ، **معتقل الجرف بالمسيلة أثناء الثورة الجزائرية** ، دار الأكاديمية ، الجزائر ،2013م.

41- سعيود(أحمد) ، **العمل الديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1962م**،دار الشروق الطباعة والنشر والتوزيع ،2008م.

42- شريط(لخضر)، **استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية** ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحر كة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م.

43 -ضيف(الله عقيلة) ، **التنظيم السياسي و الاداري للثورة الجزائرية** ، الثقافة للنشر والتوزيع ،2013م.

44- عباس(محمد) ، **نداء... الحق**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

45- عباس (محمد) ، **نصر بلا ثمن**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

46- عبد القادر(حميد)، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

47- عبد الله (شريط)، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956**، دار هومة، الجزائر، 2010م.

48- عبد الله (شريط)، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957**، دار هومة، الجزائر، 2010م.

49 - عبد الله(شريط)، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958**، دار هومة، الجزائر، 2010م.

50- عمراني (عبد المجيد) ، **جان بول سارتر والثورة**، مكتبة مدبولي، الجزائر.

51- قبايلي (هواري)، **ثمن الحرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي**، دار كوكب للعلوم ، الجزائر، 2012.

52- قليل(عمار) ، **ملحمة الجزائر الجديدة** ، ج1، دار البعث ، قسنطينة ، الجزائر، 1991.

53- قنان (جمال)، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر**، م4، منشورات وزارة المجاهدين.

54- قندل (جمال)، **خط موريس وشال وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008.

55- لحسن (ازغيدي محمد) ، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962**،دار هومة ،الجزائر ،2009.

56-(مسعود سيد علي أحمد)، **التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

57- مزهودي (مسعود وآخرون)، **ثورة التحرير الوطني مبادئ وأخلاق**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

58-مناصرية (يوسف وآخرون)، **الأسلاك الشائكة وحقول الألغام**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين.

59- سيد علي(أحمد مسعود)، **التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

60- نور (عبد القادر)، **حوار حول الثورة** ، موفم للنشر، الجزائر، 2009.

61- هارون (على)، **الولاية السابعة (حرب جبهة التحرير داخل التراب الفرنسي 1954-1962)**، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

62- **أعمال الملتقى الوطني حول إستراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

63- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة أول نوفمبر 1954، **الأسلاك الشائكة المكهربة**، دار القصبة للنشر، 2010.

64-المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دار القصبة للنشر، 2009.

65- النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المؤسسة الوطنية لاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2008.

II -باللغة الفرنسية :

1-Gaillard Phillippe, **L'alliance la guerre d'Algérie du générale bellounis 1957-1958**, l'harmattan, 2009.

2- Henri Favrod Charles, La Révolution Algérienne, Edition Dahleb, Algérie, 2007..

3- Simonin Anne**, Le droit de désobéissance les éditions de minuit en gerre d'algérie**, 2012.

ثالثا: المقالات

1- بومالي أحسن، "**أدوات الدبلوماسية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية**"، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،العدد 16، 2007، الكرامة للطباعة والنشر، الجزائر.

2- جاب الله بلقاسم، "**الإعلام والدعاية وحرب التحرير**، مجلة أول نوفمبر ، 1979،العدد،39.

3- حاطوم نور الدين ، " **أصالة الثورة الجزائرية**"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 8، 1993-1994، معهد التاريخ، الجزائر.

4- شقرون أحمد،" **ترجمة معركة الجزائر لجاك دوكسن**"، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،العدد 06، بتاريخ مارس 2002، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر.

5-مقلاتي عبد الله،" **مؤتمر المغاربي واختطاف زعماء الثورة الجزائرية 23 أكتوبر 1956**"، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،العدد 16، 2007، الكرامة للطباعة والنشر والاتصال.

6- مقدم عبد الحفيظ، "**الحرب النفسية والاستعمار الفرنسي للجزائر**" ، مجلة الدراسات التاريخية ، العدد 10، 1997، معهد التاريخ ،جامعة الجزائر.

7- ياحي أحمد ، " **سياسة التعذيب الاستعماري إبان الثورة التحريرية الجزائرية وتداعياتها المعاصرة**" ، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،العدد 13، 2006، الكرامة للطباعة والنشر والاتصال، الجزائر.

رابعا: الرسائل والأطروحات الجامعية :

1- أحمد مسعود سيد علي ، **التطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا1960-1961،** رسالة ماجستيرفي التاريخ الحديث والمعاصر(غير منشورة) ،قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ،2002/2001م.

2- بن زروال جمعة ، **الحركة الوطنية الجزائرية المصالية وموقفها من الثورة 1954-1962،** رسالة ماجستير في تخصص تاريخ الثورة الجزائرية ،قسم التاريخ ، جامعة باتنة ،2003/2002م.

3- بودلاعة رياض، **القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962،** رسالةماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006.

4- حسيني عائشة ، **الثورة بالمنطقة الأولى من الولاية الرابعة 1954-1958،** رسالة ماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر، 2001-2002.

5- خيثر عبد النور ، **تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962،** أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر، 2005-2006.

6- زبير رشيد ، **جرائم الاستعمار الفرنسي خلال الثورة التحريرية وموقف المثقفين الفرنسيين منها،** أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر ، جامعة الجزائر 2، 2012-2013.

7- شاعي زوليخة ومغراوي حفيظة، **أساليب الإدارة الفرنسية في قمع الثورة الجزائرية 1954-1958،** لنيل شهادة أستاذ التعليم الأساسي، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة بوزريعة، 2007/ 2008.

8- شتوان نضيرة ، **الثورة التحريرية 1954-1962 الولاية الرابعة نموذجا،** أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة تلمسان، 2008.

9- شلي امال ، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ ، جامعة العقيد الحاج لخضر، 2005-2006.

10- شوقي عبد الكريم، **دور القائد عميروش في الثورة التحريرية 1954-1962**، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002.

11- مريوش أحمد ، **الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير 1954**، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006.

12- عالم مليكة ، **دور الجيلالي بونعامة المدعو اسي محمد في الثورة 1954-1962**، رسالةماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2003-2004.

خامسا:القواميس و المعاجم

1- شرفي عاشور، **قاموس الثورة الجزائرية1954-1962م**، دار القصبة للنشر ،الجزائر ،2007م.

2- مقلاتي عبد الله، **قاموس إعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية** ، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009.

3- مرتاض عبد المالك ، **المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية**،دار الكتاب العربي، الجزائر ،2010.

سادسا:المواقع الالكتروني :

- www.goolefr/search/r.lacoste

-http://en.wikipedia.org/w/index.php?title=Robert_Lacoste&oldid=626469205.

الفهـــارس

فهرس الأعلام والأماكن

فهرس الأعلام :

-أ-

ابن صدوق :94.

ابن موهوب :94.

آغا بوعلام:56.

أندري موريس:65،74.

اوساريس بول:126.

أوعمران عمر

- ب-

بلحاج جيلالي :56،131.

بلقاسم كريم :14،50،83،88.

بلهادي هاني محمد:132.

بلونيس محمد:51،54،56،131،133.

بلونيس محمد:51،54،56،131،133.

بن بولعيد مصطفى:83.

بن قبي صالح :91.

بن مهيدي العربي:83،87،128

بن ونيش مصطفى :83،87،128.

بوجاد بيير:65،74

بوحيرد جميلة :112.

بورجيس مونوري:24،138،139.

بوصوف عبد الحفيظ :131.

-ج-

جان بول سارتر :20،139.

جاك سوستال : ،12،13،14،15،20،23،65،70 ،74،167 .

جاك شوفالي :10.

جنرال بارلانج:55.

جنرال بيجار :120،121.

جنرال دوغول:21،23،70،78.

جنرال صالان :130،162،163.

جنرال ماسوا:130،162،164،166.

-د-

دباغين محمد أمين:102،126.

دحلب سعد :88.

ديدوش مراد :8.

- ر-

رضا مالك :107.

- ز-

زيدات أحمد:50.

-س-

سعدي ياسف:47،127.

سونتوناك:121.

- ش-

شريف سعدي :122.

شريف ولد الحسين محمد:132.

شكال علي :94.

- ض-

ضريف زهرة :112.

- ط-

طاهر عشيش :50.

عبان رمضان:83،87.

عميروش: 91.

عيسات ايدير:91.

عيساوي:94

-غ-

غي مولي:21،22،60،64،118،130،138،139،140،144،145،147،149،155.

- ف-

فرانسوا متيران:9،11،12،13،24،26.

فرحون دكار:93

فليسي محمد :91.

فليكس غايار:69،138،145،146.

- ك-

كاترو:23.

كومبيت:52.

لابوانت على:126.

ليونار:10،11،12.

- م-

ماكس لوجون:28.

ماناديس فرانس:9،11،12،13،24،26.

موريس رابيه:13.

مولود قاسم نايت بلقاسم:11.

- ن-

نقيب بينو:54،101.

- و-

وهراني عمر،52.

- ي-

يازون محمود:50.

ينيه كوتي بيير بفليملين:161،166.

فهرس الأماكن و البلدان:

-أ-

الابيار :126.

أكرا :103،160.

الاوراس: 10،11.

- ب-

باتنة :63.

باريس:20،167.

بسكرة :11.

بشار: 73.

بوفاريك:126.

- ت-

تبسة:126.

تونس:90،92،104.

تيارت:63.

تيزي وزوا:63،84.

-ج-

جزائر :12،60،61،62،63.

65،66،68،87،95.

جلفة:55،135.

-ح-

حاسي مسعود:73.

-خ-

خميس مليانة:122.

- ر-

رويسوا:126.

ريف:105.

- ز-

زوقالة:122.

- س-

ساقية سيدي يوسف:69،98،105.

ساورة:63،71.

سطيف:63،84.

سوق اهراس:126.

سويس:137.

- ش-

شلف:56،63.

- ط-

طرابلس:87.

طنجة:103،160.

-ع-

عنابة:63،84.

غرداية،73.

- ف-

فرنسا :19،59،60،77،104،148،149.

- ق-

قاهرة:90،100.

قبائل:68.

قصبة:53.

قسنطينة:11،13،16،62،68،77.

- ك-

كاف:68،77.

-م-

مدية:63.

مستغانم:63،68.

مسيلة:68،77.

مصر :26،98.

مغرب:68،77.

ملوزة:51،62.

مليانة:122.

- ن-

نجيريا:102.

نيويورك:149.

-هـ-

هند الصينية:10،158.

- و-

واحات:63،71.

واد الصومام:83

ورقلة:73.

ولايات المتحدة الامريكية،59،145.

ونشريس:153.

وهران:11،13،16،62،63،122.

ملخص مذكرة : استراتيجية روبير لاكوست لقمع الثورة الجزائرية 1956/1958م

1/باللغة العربية :

بعدما فشلت الحكومات الفرنسية في القضاء على الثورة الجزائرية، وجدت فرنسا في روبير لاكوست حلا للمشكل الجزائري الذي تم تعيينه في 06 فيفري 1956م وزيرا مقيما بالجزائر، وقد سعى إلى تطبيق استراتيجيته بالجزائر التي أطلق عليها اسم التهدئة العامة ،وقد أعطى للمجال العسكري الأولوية مقارنة مع المجالات الأخرى حيث استعمل القوة المطلقة ومع از دياد قوة الثورة زاد لاكوست من حربه المضادة بداية من سنة 1957م ، أما سياسيا فقد سعى إلى تشكيل قوة ثالثة بتوظيفه للحرب النفسية وقانون الإطار و مختلف اصلاحاته الاقتصادية والاجتماعية التي لم تشمل إلا فئة معينة من الجزائريين ،ولم تبق الثورة مكتوفة الايدي حيال ذلك باستمرار المعارك والاشتباكات كما حاول قادة الثورة تنظيمها من خلال مؤتمر الصومام ولعب العمل الدبلوماسي والاعلامي دورا كبيرا في فضح جرائم لاكوست ،وكانت للإستراتيجيته انعكاسات على الجزائر وفرنسا ،فقد اثرت النفقات العسكرية على الخزينة الفرنسية فانتشرت اضطرابات اجتماعية مما زاد غضب الرأي العام الفرنسي و تخوف المعمرين على مصالحهم واستقبل الجيش الفرنسي انهزاما آخر وانتهت مسيرته بالجزائر بانقلاب 13 ماي 1958م

باللغة الإنجليزية Robert Lacoste Strategy to Suppress The Algerain Revolution 1956-1958.

After the French government have failed to eradicate the Algerian revolution, France has found in Robert Lacoste a solution to the problem.lacost was appointed as a resident ministerin algeria on the 06 February 1956 er the name of general truce ,by this way robert lacote has given absolute military power priority over the political priourty to opress the Algeria al has launched a strategy und and a résident minister in algeria,ha has sought to apply the strategy in Algeria revolution since this latter the Algerian ngth at the begining of 1957 concerning the political field , lacoste has sought to from a third force through employing the psychlogical warfare ,the law frame and various econmic and social reforms including of course a specific minority of the Algerian, population obviously the algerian revolion did not remain idle about lacoste policy, many battles and clashes took place against the french occupation,in addition,the leadars of the algerian revolution trird to orgaize themselves thraugh the alsomam conference besides to the great role of the diplomatic and media work to highight the crimes done by lacoste conseq uently,lacoste has had a regative in fluence on the frenche on the french tresury due to military expenditures,this has led to a wild anger and socail unret a long with an increasing feeling of fear and anxiety concerning the frencg public opinion towards their interests on the algerian lands lherefore,lacoste strategy declined his policy failed and thes ended his policy failed and thes ended his career on the 13 th of may 1958 cause of a coup.

الفهرس العام

بسملة

شكر و عرفان

الإهداء

قائمة المختصرات

المقدمة.....(ص1-5)

الفصل الأول: تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر

المبحث الأول: الأوضاع العامة قبل تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر 1954-1956م

1-إندلاع الثورة الجزائرية وانتصاراتها.....ص08

2-سياسة حكومة ماندیس فرانس في مواجهة الثورة الجزائرية.....ص10

3-سياسة حكومة إدغارفور في مجابهة الثورة الجزائرية.....ص14

4-أسباب فشل السياسة الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية.....ص18

المبحث الثاني: روبير لاكوست وتعيينه وزيرا مقيما بالجزائر 1956م

1-شخصية روبير لاكوست ص20

2-الانتخابات التشريعية الفرنسية.....ص22

3-تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر.....ص24

الفصل الثاني :استراتسجية روبير لاكوست في قمع الثورة الجزائرية 1956-1958م

المبحث الأول: الاستراتيجية العسكرية

1- الإجراءات الاستثنائية العسكرية.....ص29

1-1 حشد القوات العسكرية.....ص29

1-2 عملية الأمل والبندقية.....ص31

1-3 التقسيم العسكري الكادرياج.....ص31

2- حرب التهدئة

2-1 مفهوم حرب التهدئة.....ص32

2-2 مبادئها.....ص33
2-3 أساليبها.....ص33
3- الحرب المضادة ووسائلها
3-2-1مفهوم الحرب المضادة.....ص34
3-2-1 خطي شارل وموريس.....ص35
3-2-2 القرصنة الجوية.....ص37
3-2-3 المعتقلات.....ص39
3-2-4 المحتشدات.....ص40
3-2-5 الأجهزة العسكرية الممارسة للتعذيب.....ص41
3-2-6 التعذيب ووسائل الاستنطاق.....ص43
3-2-7 نماذج من معارك الحرب المضادة.....ص44
3-2-7-1 معركة الجزائر.....ص44
3-2-7-2 الشمال القسنطيني.....ص49
3-2-7-3 الولاية الثالثة (القبائل).....ص50
3-2-8 الحركات المناوئة للثورة التحريرية.....ص51
3-2-8-1 عملية العصفور الأزرق.....ص51
3-2-8-2 حركة بلونيس.....ص52
3-2-8-3 حركة بلحاج الجيلالي.....ص57
3-2-8-4 حركة شريف السعدي.....ص58
المبحث الثاني: إستراتيجية السياسة الإدارية
1- سياسة الحرب النفسية.....ص59
1-1 مفهومها.....ص59
1-2 مصالح الحرب النفسية.....ص59
1-2-1 الفرق الطبية الاجتماعية.....ص59
1-2-2 وحدات مكبرات الصوت والمناشير.....ص60

1-2-3 وحدة الضباط المتجولون.....ص60
2- التقسيم الإداري.....ص61
2-1 السلطة المركزية.....ص62
2-2 السلطة اللامركزية.....ص65
3- قانون الإطار.....ص65
3-1 قانون الإطار.....ص65
3-2 قانون الإطار الجديد.....ص67
3-3 أسباب فشله.....ص70
المبحث الثالث: الإستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية
1- الإصلاحات الاقتصادية.....ص71
1-1 مرسوم 17 مارس 1956.....ص73
1-2 صندوق الملكية الريفية.....ص73
1-2 إعادة توزيع الأراضي.....ص73
1-3 الصحراء الجزائرية ومصالح فرنسا الاقتصادية.....ص74
1-4 الإجراءات الاقتصادية من خلال قانون الإطار.....ص75
1-5 خطة الآفاق العشرية.....ص76
2- الإصلاحات الاجتماعية.....ص78
2-1 خلق فرص العمل.....ص78
2-2 الحماية الاجتماعية.....ص79
الفصل الثالث : استراتيجية الثورة الجزائري في مواجهة سياسة روبير لاكوست
المبحث الأول: الإستراتيجية السياسية للثورة الجزائرية
1-**انعقاد مؤتمر الصومام**.....ص83
2-**إنشاء نظام موازي لنظام الاستعمار**.....ص85
3-**المجالس الشعبية وتنظيم الثورة**.....ص86

3-1 المجلس الوطني للثورة الجزائرية.....ص86
3-2 لجنة التنسيق والتنفيذ.....ص88
4-المنظمات الجماهيرية وسياسة لاكوست.....ص91
4-1 الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ص92
4-2 الاتحاد العام للعمال الجزائريين.....ص93
4-3 الاتحاد العام للتجار الجزائريين.....ص95
4-4 اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني.....ص96
4-5 الحركة النسوية.....ص97
المبحث الثاني: الإستراتيجية الديبلوماسية والإعلامية للثورة
1-مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.....ص99
1-1 الدورة الحادية عشر ص100
1-2 الدورة الثانية عشر ص100
2-تطور القضية الجزائرية في المحافل الدولية.....ص101
2-1 مؤتمر تضامن من الشعوب الآفروآسيوية بالقاهرة.....ص102
2-2 مؤتمر أكرا الأول.....ص103
2-3 مؤتمر طنجة.....ص103
3-الإعلام الثورة في مواجهة سياسة روبير لاكوست.....ص103
3-1 السمعي.....ص104
3-2 المكتوب.....ص104
3-3 الدعاية في مواجهة الحرب النفسية.....ص108
المبحث الثالث: الإستراتيجية العسكرية الثورة الجزائرية
1-تطور جيش التحرير الوطني.....ص110
2-مواجهة سياسة حرب التهدئة.....ص113
3-تصدي الثورة الجزائرية للحرب المضادة.....ص116

3-1 نماذج من العمليات العسكرية للثورة المضادة لسياسة لاكوست.....ص118
3-2 مواجهة خطي شال وموريس.....ص122
3-3صدى معركة الجزائر وإضراب ثمانية أيام.....ص126
3-4 مواجهة الثورة للحركات المناوئة.....ص129
الفصل الرابع :انعكاسات وأسباب فشل سياسة روبير لاكوست في الجزائر
المبحث الأول: آثار سياسة روبير لاكوست على فرنسا
1-الأزمة السياسية.....ص136
2-الأزمة الاقتصادية.....ص141
3-موقف العام الفرنسي اتجاه سياسة روبير لاكوست في الجزائر.....ص148
المبحث الثاني: انعكاسات إستراتيجية روبير لاكوست على الجزائر
1-آثارها على الثورة الجزائرية ص150
2-تفكك الإدارة الفرنسية في الجزائر.....ص152
3-أزمة الجيش الفرنسي العامل بالجزائر.....ص153
المبحث الثالث:أسباب فشل سياسة روبير لاكوست بالجزائر
1-أسباب فشل سياسة روبير لاكوست.....ص157
2-انقلات 13 ماي 1958.....ص158
3-عودة الجنرال ديغول إلى الحكم.....ص164
خاتمة.....ص167
الملاحق.....ص171
البيبليوغرافيا ص189
فهرس الأعلام والأماكن.....ص203
ملخص الدراسة.....ص211
الفهرس العام.....ص213